

Checked

٢٨

هذه مجموعة مشتملة على ثلاث رسائل
الاولى المسماة بالانصاف في بيان سبب الاختلاف
تصنيف عالم الزمان نفع العلماء ختم المحدثين بمحمد
القرن الثاني عشر شاه ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٨٥
والثانية المسماة عقد الجبل في احكام الاجتهاد والتقليد
له ايضا والثالثة المسماة بحقياس القياس في
اثبات القياس تأليف علامة زمانه ومجتهد
آوانه شيخ الاسلام ومفتي الانام

الشيخ حبيب الحق حنفي

﴿ طبع بطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر ﴾

سنة ١٣٢٧ هجرية

قد اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست



يطلب من مكتبة الحقيقة بشارع دار الشفقة بفتح ٥٧ استانبول - تركيا

هجري قمرى هجري شمسي ميلادي

١٤٠٥ ١٣٦٣ ١٩٨٥

﴿ تنبيه ﴾

من اراد ان يطبع هذه الرسالة وحدها او يترجمها الى لغة اخرى فله من الله الاجر الجزيل ومنى
الشكر الجميل وكذلك جميع كتبى كل مسلم مأذون بطبعها بشرط جودة الورق والتصحيح

Baskı: Hizmet Gazetecilik ve Matbaacılık Limited Şirketi.
Çatalçeşme Sok. 17/2 Cağaloğlu-İSTANBUL

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٢٨٣٣

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمد صلوات الله عليه الى الناس ليكون هاديا الى الله ياذنه وسراجا
منيرا ثم اهتم الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين ان يحفظوا سير نبينهم طيبة بعد طيبة الى
ان تزدد الدنيا بانقضاء ليلهم النعم وكان على ما شاء قديرا واشهر من لاله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين
﴿ اما بعد ﴾ فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى اعطى عليهما
نعمه في الاولى والاخرى ان الله تعالى القي في قلبي وقتا من الاوقات مبرراتنا عرف به سبب كل
اختلاف وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات وعرف به ما هو الحق عند الله
وعند رسوله ومكنى من ان ابين ذلك بيانا لا يبق معه شبه ولا اشكال ثم سئلت عن سبب
اختلاف الصحابة ومن بعدهم في الاحكام الفقهية خاصة في المسائل التي فيها بعض ما فيه على به
ساعتد قد رما به الوقت ويحيط به السائل فجاءت رسالتك مفيدة في بابها ﴿ ورحمتها الانصاف
في بيان سبب الاختلاف ﴾ وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

باب اسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع

CHECKED-200

اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الفقه في زمانه الشريف مدونا ولم يكن البحث
في الاحكام موشد مثل بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون بأقصى جهدهم الاركان والشروط
والآداب كل شئ مما زاعن الآخر بدليله وبفروض الصور من صنائعهم ويتكلمون على
تلك الصور المفروضة ويحدون ما يقبل الحد ويحصر من ما يقبل الحصر الى غير ذلك اما رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه فبأخذون به من غير ان يبين هذا
ركن وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلاته فيصليون كما راوه يصلي وحج فرمى الناس حجه
ففعولوا كما فعل وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ولم يبين ان فروض الوضوء ستة اواربعة
﴿ فيكون الاجتهاد ﴾ ان يتوضأ انسان بغير موالة حتى يحكم عليه بالصحة او الفساد الا ما شاء الله
وقلما كانوا يسألونه عن هذه الاشياء عن ابن عباس قال ما رايت قوما كانوا اخبر من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسئلة حتى قبض كلهم في القرآن
منهم يسألون عن الشهر الحرام قتال فيه ويسألون عن الخبث قال ما كانوا يسألون الا عما
ينفعهم قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا تسأل عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي

996-97

10/93

الله تعالى عنه بلعن من سأل عما لم يكن قال القاسم انكم تسألون من اشياء ما كنا نسأل عنها
 ونفرون عن اشياء ما كنا نفر عنها ونسألون من اشياء ما ادرى ما هي ولو علمنا ما حمل
 لنا ان نكتمها عن عمرو بن اسحق قال لمن ادركت من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكثر من سبغني منهم فزاريت فوما ايسر سيرة ولا اقل تشديدا منهم وعن عباد بن
 بسر السكندى سئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي فقال ادركت اقواما كانوا يشددون
 تشديدا كم ولا يسألون مسائلكم اخرج هذه الاثار الدارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستغني
 الناس في الوقائع فيقتضيهم وترفع اليه القضايا فيقضي فيها ويرى الناس يفعلون معروفا فيردحه
 او منكرا فبسكر عليه وما كل ما افتي به مستغنيا عنه وقضى به في قضية او انكره على فاعله
 كان في الاجتماعات ولذلك كان الشيخان ابو بكر وعمر اذا لم يكن لهما علم في المسئلة يسألان الناس
 عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه ما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئا يعني الجدة وسأل الناس فلما صلى الظهر قال ابيكم سمع من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجدة شيئا فقال المعيرة بن شعبة انما قال ماذا قال اعطاه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سدسا قال ايعلم ذلك احد غيرك فقال محمد بن سلمة صدق فأعطاه ابو بكر
 السدس وقصة سؤال عمر الناس في الغرة ثم رجوعه الى خبر المعيرة وسؤاله اياه في الرجاء ثم
 رجوعه الى خبر عبد الرحمن بن عوف وكذا رجوعه في قصة الجوس الى خبره ومروءة عبد الله بن
 مسعود بخبر معقل بن يسار لما وافق رايه وقصة رجوع ابي موسى عن باب عمر وسؤاله عن
 الحديث وشهادة ابي سعيد له وامثال ذلك كثيرة معلومة ضرورية في الصحيحين والسنن والجليلة
 فهذه كانت عادته الكريمة صلى الله عليه وسلم فرأى كل صاحب مابسه الله من عباداته
 وقبائله وقضيته فحفظها وعقلها وعرف لكل شيء وجهها من قبل خفوف الهرائن به فحمل
 بعضها على الاباحة وبعضها على الاستحباب وبعضها على النسخ لآمارات وقرآن كانت كافية
 عنده ولم يكن العمدة عندهم الا وجدان الاطمئنان والتلج من غير التفتات الى طرق الاستدلال
 كما ترى الاعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم وتتلج صدورهم بالتهريج والتلويح
 والابعاء من حيث لا يشعرون فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك ثم انهم نفروا في البلاد
 وسار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي فكثر الوقائع ودارت المسائل فاستفتوا فيها فأجاب
 كل واحد حسب ما حفظه واستنبطه وان لم يجد فيها حفظه واستنبطه ما يصلح للجواب اجتهد
 رايه وعرف العلة التي ادر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته فطرد
 الحكم حينما وجدها لا بالوجه بدا في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام فعند ذلك وقع
 الاختلاف بينهم على ضروب منها ان يحيا مع حكما في قضية او فتوى ولم يسمعهم الا خرافة جند
 رايه في ذلك وهذا على وجوه احدها ان يقع اجتهد موافق الحديث * مثاله ما رواه النسائي
 وغيره ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة ماتت عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ادر

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك فاختلوا عليه شهر أو نحوها جسد برأيه وقضى بان
 لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن يسار فشهد بأنه
 صلى الله عليه وسلم قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ففرح بذلك ابن مسعود فرحته لم يفرح مثلها قط
 بعد الإسلام وثانيها ان يقع بينهما المظاهرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن
 فيرجع عن اجتهاده الى المدعوع مثاله ما رواه الأئمة من ان اباهريرة رضى الله عنه كان من
 مذهبه انه من أصبح حنباً فلا صوم له حتى يخبره بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 مذهبه فرجع وثالثها ان يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك
 اجتهاده بل طعن في الحديث مثاله ما رواه أصحاب الاصول من ان فاطمة بنت قيس شهدت عند
 عمر بن الخطاب بانها كانت طليقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا
 سكنى فردشها دنها وقال لا تترك كتاب الله يقول امرأة لا ندري اصدقت ام كذبت لها النفقة
 والسكنى وفانت عائشة رضى الله عنها بافاطمة الاتقى الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة ومثال
 آخر روى الشيخان انه كان من مذهب عمر بن الخطاب ان التيمم لا يجزى الجنب الذي لا يجد
 الماء فروى عنده عمار انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصابته جنابة ولم يجد
 ماء فتييمم في التراب فذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نعم كان يكفينا ان
 نفعل هكذا وضرب يديه الارض فصح بها وجهه ويديه فلم يقبل عمر ولم ينهض عنده حجة
 تقاوم ما رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمحلت وهم النادح
 فأندبه ورجعها ان لا يصل اليه الحديث اصلاً مثاله ما خرج مسلم ان ابن عمر كان يأمر النساء
 ان يغسلن ان ينقضن رؤسهن فمعت عائشة رضى الله عنها بذلك فقالت يا عبيبا ابن عمر هذا
 يأمر النساء ان ينقضن رؤسهن فلا يأمرهن ان يغسلن رؤسهن فقد كنت اغسل اباؤ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من انا واحد وما زلت على ان افرغ على رأسي ثلاث افراجات مثال آخر
 ما ذكره الزهري من ان هذا لم يبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة
 فكانت تبكى لانها كانت لا تصلى ومن تلك الضرر بان روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل فعلا فحمله بعضهم على التري به وبعضهم على الاباحة مثاله ما رواه أصحاب الاصول في قصة
 التحصيب اى النزول بالاباح عند النفر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم به فذهب ابو هريرة
 وابن عمر الى انه على وجه القرية فجعلوه من سبيل الطبع وذهبت عائشة وابن عباس
 رضى الله عنهما الى انه كان على وجه الاتفاق وليس من السبيل ومثال آخر ذهب الجمهور الى ان
 الرمل في الطواف سنة وذهب ابن عباس رضى الله عنه الى انه إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 على سبيل الاتفاق لعارض عرضه وهو قول المشركين حطتهم حتى يترتب وليس سنة ومنها
 اختلاف الوهم مثاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج فراه الناس فذهب بعضهم الى انه كان
 متعمداً وبعضهم الى انه كان قارناً وبعضهم الى انه كان مفرداً مثال آخر اخرج ابو داود عن

سعيد بن جبيرة قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس سمعت لاختلاف اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في اهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اوجب فقال اني لاعلم الناس
 بذلك انها كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فن هناك اختلفوا اخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب في محله واهل
 بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل
 وادرك ذلك منه اقوام وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فمعه حين استقلت به ناقته
 يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلما علا على شرف اليبداء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا على
 شرف اليبداء واهم الله لقد اوجب في مصلاه واهل حين استقلت به ناقته واهل حين علا على
 شرف اليبداء ومنها اختلاف اليهود والنسيان مثاله ما روى ابن عمر كن يقول اعتمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب فسمعت بذلك عائشة فتقضت عليه بالسهر ومنها اختلاف
 الضبط مثاله ما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه
 فتقضت عائشة عليه بأنه وهم ياخذ الحديث على وجه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم على يهودية
 يبكي عليها اهلها فقال انهم يبكون عليها وانما تعذب في قبرها فظن ان العذاب معلول للبكاء وظن
 الحكم عاما على كل ميت ومنها اختلافهم في علة الحكم مثاله القيام للجنازة فقال قائل لتعظيم
 الملائكة فيم المزمع والكافر وقال قائل طول الموت فيبعهما وقال قائل مر على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بجنازة يهودي فقام لها كراهة ان تعلو فوق رأسه فيخص الكافر ومنها
 اختلافهم في الجمع بين المختلفين مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخيعة فقام
 خير ثم نهى عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة لنفسه
 والنهي لاهتداء الضرورة والحكم بان على ذلك وقال الجمهور كانت الرخصة اباحة والنهي نسخا
 لها مثال آخر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة في الاستنجاء فذهب قوم
 الى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ وراه جابر يبول قبل ان يتوفى بعام مستقبل القبلة
 فذهب الى انه نسخ للنهي المتقدم وراه ابن عمر قضى حاجته مستدبرا القبلة مستقبل الشام
 فردبه قولهم وجع قوم بين الروايتين فذهب الشعبي وغيره الى ان النهي مخفف بالصبراء فاذا
 كان في المراحض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى ان القول عام محكم والفعل
 بمقتل كونه خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يمتنع من نسخ ولا يمتنع من الاستدبار وبالجمله فاختلقت
 مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنهم التابعون كل واحد ما تبسر له فحفظ ما سمع
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها وجمع المختلف على
 ما تبسر له ورجع بعض الاقوال على بعض واضمحلت في نظرهم بعض الاقوال وان كان مأثورا
 عن كبار الصحابة كالمذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في تيمم الجنب اضمحلت عندهم لما

استفاض من الاحاديث عن عمار و همران بن حصين وغيرهما فلهذا صار لكل عالم من علماء
 التابعين مذهب على جباله فانصب في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن
 عمر في المدينة وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها وعطاء
 ابن ابي رباح بمكة و ابراهيم النخعي والشعي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطاوس بن
 كيسان باليمن ومكحول بالشام فاطمأ الله اكبادا ان علومهم فرغوا فيها واخذوا عنهم الحديث
 وقناوى الصحابة واقاويلهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم واستغنى
 منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفضت اليهم الاقضية وكان سعيد بن المسيب و ابراهيم
 النخعي وامثالهم جاعوا ابواب الفقه اجعها وكان لهم في كل باب اصول ثلثوها من السلف
 وكان سعيدوا اصحاب يدهيون الى ان اهل الحرم اثبت الناس في الفقه واصل مذهبهم فتاوى
 عمرو عثمان وقضاياهما وقناوى عبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وقضايا قضاء المدينة
 فجمعوا من ذلك ما يسره الله لهم ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتفتيش فما كان منها مجمعا عليه
 بين علماء المدينة فانهم يأخذون عليه بنواخذهم وما كان فيه اختلاف عندهم فانهم يأخذون
 بأقواها وارجحها اما لكثرة من ذهب اليه منهم او لموافقة لقياس قوى او تخرج صريح من
 الكتاب والسنة ونحو ذلك واذا لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم
 وتبعوا الاجماع والاختصاص فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب وكان ابراهيم واصحابه
 يرون ان عبد الله بن مسعود واصحابه اثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لسروق لا احداثت من
 عبد الله وقول ابي حنيفة رضي الله عنه لا وزاي ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة
 لقلت ان علقمة افقه من عبد الله بن عمرو عبد الله هو عبد الله واصل مذهب فتاوى عبد الله
 ابن مسعود وقضاياهما على رضي الله عنه وقناواه وقضايا شريح وغيره من قضاة الكوفة فجمع
 من ذلك ما يسره الله ثم صنع في آثارهم كما صنع اهل المدينة في آثار اهل المدينة خرج كما خرجوا
 فتاخص له مسائل الفقه في كل باب وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة وكان احفظهم
 بقضاياهما وبعديث ابي هريرة و ابراهيم لسان فقهاء الكوفة فاذا سكا ما شئ ولم ينسب اليه الى احد
 فانه في الاكثر منسوب الى احد من السلف صريحها او اجماع ونحو ذلك فاجتمع عليهم ما فقهوا به بلدهما
 واخذوا عنهما وعقلوه وخرجوا عليه والله اعلم

باب اسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

واعلم ان الله اثنى بعد عصر التابعين نشأ من جملة العلم المجاز لما وعدته صلى الله عليه وآله وسلم
 حيث قال يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله فانخذوا من اجتهادهم ما هم فيه من صفوة الوضوء
 والفصل والصلاة والنكاح والبيع وسائر ما يتكثرون وقوعه ورووا حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم وصحبه واقضايا قضاء البلدان وقناوى مفتيها رسا لواعن المسائل واجتهدوا في
 ذلك كله ثم صاروا كبراء قوم وروى سد اليهم الاصر فذهبوا الى منوال شيوخهم ولم يبالوا في تتبع

الأئمة آتوا بالاعتصام فقصوا وأقروا ورووا وعلموا وكان صنيع العلماء في هذه الطبقة مناجاة
 وحاصل صنيعهم أن يتسللوا بالسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل جميعا
 ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين علماء منهم أنها ما أحاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أخذهم رواها فجعلوها موقوفة كما قال إبراهيم وقد روى حديث نبى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن المهاجرة والزانية فقبل له ما منعها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا
 قال بلى ولكن أقول قال عبد الله قال علامة أحب إلى وكأهل الشيعي وقد سئل عن حديث وقيل أنه
 يرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلىنا فإن
 كان فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أو يكون استنباطا منهم من
 المنصوص واجتهادا منهم بأرائهم وهم أحسن صنيعا في كل ذلك ممن يحجى بعدهم واكترا صابة
 وأقدم زمانا وأوعى علما فتعين العمل بها إلا إذا اختلفوا وكان حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم مخالفا لقولهم مخالفة ظاهرة وأنه إذا اختلفت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة
 رجعوا إلى أقوال الصحابة فإن قالوا يندخ بعضها أو يصرفه عن ظاهره أو لم يصرحوا بذلك
 ولكن انفقوا على تركه وعدم القول بمرجبه فإنه كبداء على فيه أو الحكم بنسخه أو تأويله اتبعوه
 في كل ذلك وهو قول مالك في حديث ولو غ الكلب جاء هذا الحديث ولكن لا أدري ما خفيته
 حكاه ابن الحاجب يعني لم أر الفقهاء يعملون به وأنه إذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين في
 مسألة فالمتأخر عند كل عالم مذهب أهل بلده وشيوخه لأنه اعرف بالصحيح من أقوالهم من
 السقيم وأوعى للأصول المناسبة لها وقلبه أميل إلى فضائلهم وتبعهم هم فذهب عمر وعثمان وعائشة
 وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب فإنه كان أحفظهم أعضاء
 عمر وحديث أبي هريرة وعروة وسالم وعكرمة وعطاء وعبيد الله بن عبد الله وأمثالهم أحق
 بالأخذ من غيره عند أهل المدينة كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ولأنها ما أوى
 الفقهاء وجميع العلماء في كل عصر ولذلك ترى مالك لا يلزم محجته وقد اشتهر عن مالك أنه منسك
 بأجاء أهل المدينة وعقد البخاري بأبى الأخذ بما انفق عليه الحرمان ومذهب عبد الله بن
 مسعود وأصحابه وقضايا على وشريح والشعبي وفتاوى إبراهيم أحق بالأخذ عند أهل الكوفة
 من غيره وهو قول علامة حين مال مسروق إلى قول زيد بن ثابت في التشرية قال هل أحد منهم
 أثبت من عبد الله فقال لا ولكن رأيت زيد بن ثابت وأهل المدينة يشركون فإن انفق أهل البلد
 على شيء أخذوا عليه بالنواجذ وهو الذي يقول في مثله مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا
 وكذا وإن اختلفوا أخذوا بأقوالها وأرجحها أما الكثرة القائلين به أو لموافقة لقياس قوى
 أو تخرج من الكتاب السنة وهو الذي يقول في مثله مالك هذا أحسن ما همت فأدلم بهودوا
 فيما حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا الأئمة والاعتصام والهموا في هذه
 الطبقة التدوين فدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب بالمدينة وابن جريج وابن عيينة

بحكمه والتورى بالكوفة والربيع بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا النهج الذى ذكرته
 ولما حج المنصور قال لما لك قد علمت ان امر بكيتك هذه التى وضعتها فندخ ثم ابعث فى كل مضر
 من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم بان يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال يا امير
 المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسعوا احاديث ورووا روايات واخذ
 كل قوم بما سبق اليهم واتوا به من اختلاف الناس فدع الناس وما اختاراهل كل بلد منهم
 لانفسهم وحكى نسبة هذه القصة الى هارون الرشيد وانه شاور مالكا فى ان يعلق الموطا فى
 الكعبة ويحصل الناس على ما فيه فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان وكل سنة مضت قال وقتل الله يا ابا عبد الله حكام
 السوطى رحمه الله تعالى وكان ما ان ائتمهم فى حديث المدينين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واورقهم اسنادا واعلمهم بقضايهم واقاويل عبد الله بن عمرو عائشة واصحابهم من الفقهاء
 السبعة وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى فلما وسد له الامر حدث وافى واقاد واجاد وعليه
 انطبق قول النبی صلى الله عليه وسلم يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا
 يجدون احدا اعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق وناهيك بهم ما فجع اصحابه
 رواياته ومختارانه ونحسوها وحرروها وشرحوها وخرجوا عليها ونكلموا فى اصولها ودلائلها
 وتفرقوا الى المغرب وتواحي الارض فنفع الله بهم كثيرا من خلقه وان شئت ان تعرف حقيقة
 ما قلناه من اصل مذهبه فانظر فى كتاب الموطا تجد كاذبا كرنا وكان ابو حنيفة رحمه الله
 الزمهم بمذهب ابراهيم واقراؤه لا يجاوز الاما شاء الله وكان عظيم الشأن فى التخرج على مذهب
 دقنى النظر فى وجوه التخرج بحجرات مقبلا على الفروع اتم اقبال وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلناه
 فلخص اقوال ابراهيم من كتاب الآثار لحمد رحمه الله تعالى وجامع عبد الرزاق ومصنف ابى
 بكر بن ابي شيبة ثم قابيه بمذهب تجده لا يباقر تلك المحجة الا فى مواضع سيرة وهو فى تلك
 السيرة ايضا لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه ذكرا ابو يوسف
 رحمه الله تولى قضاء القضاة ايام هرون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبهم والقضاء به
 فى اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصديقا والزمهم درسا محمد بن الحسن
 فكان من خبره انه نفقه على ابي حنيفة وابى يوسف ثم خرج الى المدينة فقرا الموطا على مالك
 ثم رجع الى بلده فطبق مذهب اصحابه على الموطا مسئلة مسئلة فان وافق فيها والا فان راي
 طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذلك وان وجد قياسا ضعيفا
 او نكرا بما ينافى نفسه حدث صحيح مما عمل به الفقهاء ويخالفه عمل اكثر العلماء تركه الى
 مذهب السلف مما يراه ارجح ما هناك وهما لا يزالان على محجة ابراهيم ما امكن لهما كما كان
 ابو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك وانما كان اختلافهم فى احداثين اما ان يكون لشيوخهما تفرج
 على مذهب ابراهيم براجمانه فيه او يكون هناك لابراهيم ونظر انه اقوال مختلفة بها الفون فى

ترجع بعضها على بعض فمصنف محمد رحمه الله وجمع راي هؤلاء الثلاثة ونفع كثير من الناس
 فتوجه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الى تلك التصانيف بلفظها وتقريرا ونحوها واناسيا
 واستدلوا لا ثم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فسمى ذلك مذهب ابي حنيفة رحمه الله وانما عدد
 مذهب ابي حنيفة مع مذهب ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحدا مع انهم ما يجتهدان
 مطلقا في مخالفة هما غير قليلة في الاصول والفروع لتوافقهم في هذا الاصل ولتدوين مذهبهم
 جميعا في المبسوط والجامع الكبير ونشأ الشافعي رحمه الله في اوائل ظهور المذاهبين وترتيب اصولهما
 وفروعهما ما فنظر في صنيع الاوائل فوجد فيه امورا كبحت عنه عن الجريان في طريقهم
 وقد ذكره في اوائل كتابه الام منها انه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فدخل فيهما الخلل
 فانه اذا جمع طرق الحديث يظهر انه كم من مرسل لا اصل له وكم من مرسل يخالف مسند اقربان
 لا يأخذ بالمرسل الا عند وجود شروط وهي مذكورة في كتب الاصول ومنها انه لم تكن قواعد
 الجمع بين المتخالفات مضبوطة عندهم فتطرق بذلك خلل في مجتهداتهم فوضع لها اصولا ودونها في
 كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثاله ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو طعن
 على اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليقين ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال
 الشافعي اثبت هذا انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد قال نعم قال فلم قلت ان الوصية
 للوارث لا تجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الا لاوصية له لوارث وقد قال الله تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت الاية واورد عليه اشياء من هذا القليل فانقطع كلام محمد بن الحسن ومنها
 ان بعض الاحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين من وسد اليهم الفتوى فاجتهدوا بابا رائهم
 واتبعوا الامومات واقتدوا بمن قضى من الصحابة فاقنوا حسب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة
 الثالثة فلم يعملوا بها ظنا منهم انها مخالفة عمل اهل مدينتهم وسنتهم التي لا اختلاف لهم فيها وذلك
 قادح في الحديث او علة مستطعة له او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت بعد ذلك عندما معن اهل
 الحديث في جمع طرق الحديث ورحلوا الى اقطار الارض وبحوثهم عن حجة العلم فكثير من الاحاديث
 لا يرويه من الصحابة الا رجل او رجلان ولا يرويه عنه او عنهما الا رجل او رجلان وهم جوا
 فخفي على اهل الفقه وظهر في عصر الحفاظ الجاهلين لطرق الحديث وكثير من الاحاديث
 رواها اهل البصرة مثلا وسائر الاقطار في غفلة منه فبين الشافعي رحمه الله تعالى ان العلماء من
 الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم انهم يطلبون الحديث في المسئلة فاذا لم يجدوا تهسكوا بنوع
 آخر من الاستدلال ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعهم اجتهدوا الى الحديث فاذا كان
 الامر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قد حافيه اللهم الا اذا بينوا العلة القادحة مثاله
 حديث القلتين فانه حديث صحيح روى بطرق كثيرة معظمها ترجع الى الوليد بن كثير عن
 محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت
 الطرق بعد ذلك وهذا وان كانا من الثقات لكنهما ليسا من وسد اليهم الفتوى وهول الناس

عليهم فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ولم يمش عليه المالكية ولا الحنفية فلم يعملوا به وعمل به الشافعي وحديث خبار المجلس فانه حديث صحيح روى بطرق كثيرة وعمل بها ابن عمر وابو هريرة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاشرهم فلم يكونوا يقولون به فرأى مالك وابو حنيفة هذا علة قاده في الحديث وعمل به الشافعي ومنها ان اقوال الصحابة جفت في عصر الشافعي فكثر وتختلف وتشعبت ورأى كثير منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم ورأى السلف لم يزلوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فتركوا العمل باقوالهم ما لم يتفقوا وقال هم رجال ونحن رجال ومنها انه رأى قوم من الفقهاء يخطون الراي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي اثبتة فلا يميزون واحدا منها من الآخرو يسمونه تارة بالاستحسان واعني بالراي ان ينصب مظنة خرج او مصلحة علة للحكم وانما القياس ان يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم فابطل هذا النوع اتم ابطال وقال من استحسن فانه اراد ان يكون شارعا كاهل الضد في شرح مختصر الاصول مثاله رشد اليتيم امر في فاقاموا مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة مقامه وقالوا اذا بلغ اليتيم هذا العمر سلم اليه ماله قالوا هذا استحسان والقياس ان لا يسلم اليه وبالجملة فلما رأى في صنيع الاوائل مثل هذه الامور اخذ الفقه من الراس فاسس الاصول وفرع الفروع وصنف الكتب فاجادوا فادوا اجتماع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصارا وشرحا واسند لا لا وتفخر بها ثم تفرقوا في البلدان فكان هذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والله اعلم

باب اسباب الاختلاف بين اهل الحديث واصحاب الراي

اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وابراهيم الزهري وفي عصر مالك وسفيان وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالراي ويهابون الفتيا والاستنباط الا بضرورة لا يجهلون منها بدا وكان اكبرهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عبد الله بن مسعود عن شيء فقال في لا كره ان اسئلك شيئا حرمه الله عليك او احرم ما احله الله لك وقال معاذ بن جبل يا ايها الناس لا تهجوا بالابلاء قبل نزوله فانه لا ينقل المسلمون ان يكون فيهم من اذا سئل سدد وروى هو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل وقال ابن هجر الجاهلي بن زيد الثماني فتنها البصرة فلانفت الابقرآن ناطق او سنة قاضية فانك ان فعلت خسر ذلك هلكك واهلكك وقال ابو النضر لما قدم ابوسلمة البصرة اتته انا والحسن فقال الحسن انت الحسن ما كان احب بالبصرة احب الي لقاء منك وذلك انه بلغني انك تفتي برأيك فلا تفت برأيي الا ان يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كتاب منزل وقال ابن المنكدر ان العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده فليطلب لنفسه المخرج وسئل الشعبي كيف كنتم تصنعون اذا سئلتكم قال على الخير وفتحت كان اذا سئل الرجل قال لصاحبه افتهم فلا يزال حتى يرجع الى الاول وقال الشعبي ما حدثتكم هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذوه وما قالوه

برأيهم فالفقه في الحديث انخرج هذه الآثار عن آخرها الدارمي فوق شيوخ تدوين الحديث
والآثر في بلدان الاسلام وكتابة الصحف والنسخ حتى قل من يكون من اهل الرواية الا كل
له تدوين او صحيفة او نسخة من حاجتهم عو قد عظم فطاف من ادرك من عظمائهم ذلك الزمان
بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان وجعوا الكتب وتبعوا النسخ وامنوا
في النسخ من غريب الحديث ونواذرا لآثر فاجمع باهتمام اولئك من الحديث والآثار ما
يجمع لاحد قبلهم ونسب لهم ما لم ينسب لاحد قبلهم وشخص اليهم من طرق الاحاديث ثم كثير
حتى كان لكثير من الاحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها فكشف بعض الطرق ما استتر في
بعضها الا شروعه فواهل كل حديث من القرابة والاستفاضة وامكن لهم النظر في المتابعات
والشواهد وظهر عليهم احاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على اهل الفتوى من قبل قال الشافعي
رحمه الله تعالى لاحد ائمه اعلم بالاخبار الصحيحة منا فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى اذهب
اليه كوفيا كان ابو بصير يا اوشاميا يحكا ابن الهمام وذلك لانه لم يكن حديث صحيح لا يرويه
الا اهل بلد خاصة كافر اد الشاميين والعراقيين او ادل بيت خاصة كنسخة يريد عن ابي بردة
عن ابي موسى ونسخة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده او كان الصحابي مقلدا حاملا لم يمهل
عنه الا شروعة قليلون فقل هذه الاحاديث يغفل عنها عامة اهل الفتوى واجهت عندهم آثار
فقهائهم كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل فيما قبلهم لا يهتم الا من جمع حديث بلده
واصحابه وكان من قبلهم يعتمدون في معرفة اسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يظن
اليهم من مشاهدة الحال وتبع القرائن وامعن هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوه شأنا مستقلا
بالتدوين والبحث وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها فانكشف عليهم بهذا التدوين
والناظرة ما كان خفيا من حال الاتصال والانقطاع وكان سفيا وكبيعا وامثالهما يجهلون
غاية الاجتهاد فلا يهتمون من الحديث المرفوع المتصل الا من دون الف حديث كما ذكره
ابوداود السجستاني في رسالته الى اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون اربعين الف حديث
فما يقرب منها بل صح عن البخاري انه اختصر صحبه من ستمائة الف حديث وعن ابي داود
انه اختصر ستمائة الف حديث وجعل احدهم مسنده ميزانا يعرف به حديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فما وجد فيه ولو بطريق واحد من طرقه فله اصل والا فلا اصل له وكان
رؤس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي وبهي القطان ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وابو بكر بن ابي
شيبه ومسدود وهناد واصل بن حنبل واسحق بن راهويه والفضل بن دكين وعلي المديني واقرانهم
وهذه الطبقة هي الطراز الاول من طبقات المحدثين فرجع المحققون منهم بعد احكام في الرواية
ومعرفة مراتب الاحاديث الى الفقه فلم يكن عندهم من الرأي ان يجمع على تقليد رجل من
مضى مع ما يرون من الاحاديث والآثار المناقضة لكل مذهب من تلك المذاهب فاختدوا
يتبعون احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمحدثين على قواهد

احكموها في نفوسهم وانما اينها لك في كلمات يسيرة كان عندهم انه اذا وجد في المسئلة قرآن
 ناطق فلا يجوز التحول منه الى غيره واذا كان القرآن محملا لوجه فالسنة قاضية عليه فاذا
 لم يجدوا في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان من قبضه ودائرا
 بين الصحابة او يكون محمدا باهل بلد او اهل بيت او بطريق خاصة وسواء عمل به الصحابة
 والفقهاء او لم يعملوا به ومنى كلن في المسئلة حديث فلا يتبع فيها خلافا من الآثار ولا اجتهد
 احد من المجتهدين واذا افرغوا وجههم في تتبع الاحاديث ولم يجدوا في المسئلة حديثا اخذوا
 باقوال جماعة من الصحابة والتابعين ولا يتبعون هوم دون قوم ولا يلدون بلاد كما كان
 يفعل من قبلهم فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شئ فهو المتبع وان اختلفوا اخذوا
 بهديث اعلمهم علما واوردتهم ورعا او اكثرهم او ما اشهر عنهم فان وجدوا شيا يستوى فيه قولان
 فهي مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن ذلك ايضا تأملوا في هومات الكتاب والسنة واما آتاهما
 واقتضا آتاهما وجلوا تغير المسئلة عليها في الجواب اذ كانتا متقاربتين بادي الرأي لا يفتدون في
 ذلك على فواعد من الاصول ولكن على ما يخلص الى الفهم ويتابع به الصدر كما انه ليس ميزان
 التواتر عدد الرواة ولا حالهم ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس كما ينهنا على ذلك في بيان
 حال الصحابة وكانت هذه الاصول مستخرجة من صنيع الاوائل ونصر بها منهم وعن ميمون بن
 مهران قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي
 بينهم قضى به وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الامر سنة قضى
 بها فان اعياء خرج فقال المسلمين فقال تاني كذا وكذا فهل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى في ذلك بقضاء فرما اجتمع اليه التفرك لهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيه قضاء فيقول ابو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبينا فان اعياء ان
 يهدفه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤس الناس وخيارهم فاستشارهم فاذا اجتمع
 رأيهم على امر قضى به وعن شريح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءه شئ في كتاب الله فاقض
 به ولا يلفظ عنه الرجال فان جاءه ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاقض بها فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر
 ما اجتمع عليه الناس فخذ به فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يتكلم فيه احد قبلك فاختر اى الامرين شئت ان شئت ان تهتد برأيتك لتقدم فتقدم
 وان شئت ان تأخر فتأخر ولا أرى التأخر الا خبر الكوع عن عبد الله بن مسعود قال اتى علينا زمان
 لسنا نقضى ولسنا نهنا لك وان الله قد قدر من الامر ان قد بلغنا ما ترون فن عرض له قضاء بعد اليوم
 فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل فان جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فليقض فيه بما قضى به الصالحون ولا يقل الى اخافوا في ادى فان الحرام بين والحلال بين

وبين ذلك امور مشبهة فمدح ما يريك الى ما لا يريك وكان ابن عباس اذا سئل عن الامر فكان
 في القرآن اخبر به وان لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان لم يكن
 فمن ابي بكر وعمر فان لم يكن قال فيه رايه وعن ابن عباس اما هؤلاء فان تعذبوا او يخفف بكم
 ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان وعن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا
 يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل قال فلان كذا وكذا فقال ابن سيرين احذثك عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا وعن الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد
 العزيز انه لا راي لاحد في كتاب الله وانما راي الائمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم يغض فيه سنة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راي لاحد في سنة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن
 الامام ش قال كان ابراهيم يقول يقوم عن يساره فحدثه عن جميع الزيات عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم اقامه عن يمينه فاخذ به وعن الشعبي جاءه رجل يسأله عن شيء فقال كان
 ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرني انت براك فقال لا تعجبون من هذا اخبرته عن
 ابن مسعود و يسألي عن رأيي و ديني آثر عندي من ذلك والله لان الفناء لغنيته احب الي من ان
 اخبرك برأيي اخرج هذه الآثار كلها الدارمي واخرج الترمذي عن ابي السائب قال كنا عند
 وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الراي اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابو حنيفة (١) اهر
 مسئلة قال الرجل فانه قد روى عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مسئلة قال دايت وكيعا غضب
 غضبا شديدا وقال اقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول ابراهيم ما احزنني
 تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن انس
 رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يقولون ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم تكن مسئلة من المسائل
 التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت في زمانهم الا وجدوا فيها حجة ينأمر فوامت صلا او مرسل
 او موقوفا صحيحا او حسنا او صالحا للاعتبار او وجدوا انما آثار الشيخين او سائر الخلفاء
 وقضاة الامصار وفقهاء البلدان او استنبطوا من عموم او اعيان او اقتضاء ففسر الله لهم العمل بالسنة
 على هذا الوجه وكان اعظمهم شأننا ووسعهم رواية واعرفهم للحديث مرتبة واعظمهم فقها
 احمد بن محمد بن حنبل ثم اسحق بن راهويه وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع
 شيء كثير من الاحاديث والآثار حتى سئل احمد يكتفي الرجل مائة الف حديث حتى يفتي قال
 لا حتى قيل خمسمائة الف حديث قال ارجو كذا في غاية المنتهى ومراده الاقضاء على هذا الاصل
 ثم انشا الله تعالى قرنا آخر فرأوا اصحابهم قد كفوهم مؤنة جمع الاحاديث وتعميد الفقه
 على هذا الاصل فتفرغوا لفنون اخرى كتهيز الحديث الصحيح المجمع عليه من كبار اهل
 الحديث كيزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان واحمد واسحق واحزابهم وكجمع احاديث
 الفقه التي بنى عليها فقهاء الامصار وعلماء البلدان مذهبهم وكالحكم على كل حديث بما يستحقه

وكثافة الفاذه من الاحاديث التي لم يروها او طرأها التي لم يخرج من جهتها الاوائل مما
فيه اتصال او سند او رواية فقهه عن فقهه او حافظ عن حافظ او هو ذلك من المطالب العلمية
وهؤلاء هم البخاري ومسلم وابوداود وعبد بن جبر والدارمي وابن ماجه وابوي يلى والترمذي
والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر وامثالهم وكان
اوسعهم علما عندي وانفعهم نصيفا واشهرهم ذكر ارجال اربعة متفاربون في العصر او لهم
ابو عبد الله البخاري وكان غرضه تجميع الاحاديث الصالح المستنبضة المتصلة من غيرها
واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها فصنف جامع الصحيح فوفى بما شرط وبلغنا ان رجلا
من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول مالك اشتغلت بفقه
محمد بن ادريس وترك كتابي قال يا رسول الله وما كتابك قال صحيح البخاري لانه قال
من الشهرة والقبول درجة لا ترام فوقها وثانيهم مسلم النيسابوري تولى تجميع الاحاديث الصالح
المجم عليها بين الهدن المتصلة المرفوعة مما استنبط منه السنة واراد تقريرا الى الازهان
وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيبا جيدا وجمع طرف كل حديث في موضع واحد ليضع
اختلاف المتن وتذهب الاسانيد اصرح ما يكون وجمع بين المختلفات فلم يدع لمن له معرفة
بلسان العرب عذرا في الاعراض عن السنة الى غيرها وثالثهم ابوداود السجستاني وكان همه جمع
الاحاديث التي استدلل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى عليها الاحكام علماء الامصار فصنف سننه
وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الصالح للعمل قال ابوداود وماذا كرت في كتابي حديثا
اجمع الناس على تركه وما كان منها ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه حلة ينها بوجه يعرفه
الخاص في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب ولذلك
صرح الفزالي وغيره بان كتابه كاف للجهل ورابعهم ابو عيسى الترمذي وكانه استحسن طريقة
الشيخين حيث بين ما لم وما طريفة ابى داود حيث جمع كل ما ذهب اليه ذاهب فجمع كلنا
الطريقين زاد عليها بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار فجمع كتابا جامعيا
واختصر طرق الحديث اختصارا لطيفا فذكر واحد او مائتين الى مائة و بين امر كل حديث
من انه صحيح او حسن او ضعيف او منكرو بين وجهه الضعف ليكون الطالب على بصيرة
من امره فيعرف ما يصح للاعتبار بما دونه وذكر انه مستفيض او غريب ذكر مذاهب
الصحابة وفقهاء الامصار وسعى من يحتاج الى التسمية وكفى من يحتاج الى التسمية فلم يدع
خفاء لمن هو من رجال العلم ولذلك يقال انه كاف للجهل فمقلد وكان بازا هؤلاء في عصر
مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المبائل ولا يهابون الغتيا ويقولون على الفقه
بناء الدين فلا بد من اشاعته وبهايون رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم والرفع اليه حتى
قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب الينا فان كان فيه زيادة او نقصان كان
على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابراهيم اقول قال عبد الله وقال علقمة احب الى

وكان ابن مسعود اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد وجهه وقال هكذا اوتوهوه
 وقال عمر بن الخطاب من انصار الى الكوفة انكم تاتون الكوفة فتأتون قومالمهم اذير
 بالقرآن فيأتونكم فيقولون قدم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قدم اصحاب محمد صلى الله
 عليه وسلم فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث فأقولوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابن عون كان الشعبي اذا جاءه شيء اتقى وكان ابراهيم يقول ويقول اخرج هذه الآثار
 الدارمي فوقع يدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر وذلك انه لم
 يكن عندهم من الاحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الاصول التي اختارها
 اهل الحديث ولم ينشر من دورهم للنظر في اقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا
 انفسهم في ذلك وكانوا اعتقدوا في ائمتهم انهم في الدرجة العليا من التحقيق وكانت قلوبهم اميل
 شئ الى اصحابهم كما قال علقمة هل احد منهم اثبت من عبد الله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة افقه من ابن عمر وكان عندهم من
 الفطنة والحسد وسرعة انتقال الذهن من شئ الى شئ ما يقدرون به على تخريج جواب
 المسائل على اقوال اصحابهم وكل مبسر لما خلق له وكل حزب بما لديهم فرحون فهدوا الفقه
 على قاعدة التخريج وذلك ان يحفظ كل احد كتاب من هولسان اصحابه واعرفهم بأقوال
 القوم واصحابهم فطرافى الترجيع فيأمل في مسألة وجه الحكم فكلمات من شئ واحتجاج
 الى شئ رأى فيما يحفظ من تصريحات اصحابه فان وجد الجواب فيها والانتظار الى عموم كلامهم
 فأجراه على هذه الصورة او اشارة ضمنية لكلام فيما استنبط منها وربما كان لبعض الكلام
 ايماء او اقتضاء يفهم المقصود وربما كان للمسألة المصرح بها نظير يحمل عليها وربما نظروا
 في علة الحكم المصرح به بالتخريج او بالسبب والحذف فاداروا حكمه على غير المصرح به وربما
 كان له كلامان لواجهما على هيئة القياس الافتراضى او الشرطى اتجا جواب المسئلة وربما
 كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثال والقياسه غير معلوم بالحسد الجامع المانع ف يرجعون الى اهل
 اللسان ويتكلفون تمصيل ذاتياته وترتيب ادعاء مانع له وضبط مبهمه وغير مشكله وربما
 كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيح احدهما لئلا يكون تفرق الدلائل
 للمسائل خفيا فيبينون ذلك وربما استدلل بعض المخرجين من فعل ائمتهم وسكوتهم ونحو ذلك
 فها هو التخريج ويقال له القول المخرج لقلان كذا ويقال على مذهب فلان او على اصل فلان
 او على قول فلان جواب المسئلة كذا وكذا ويقال هؤلاء المجتهدون في المذهب وعنى هذا
 الاجتهاد على هذا الاصل من قال من حفظ المبسوط كان مجتهدا اى وان لم يكن له علم بالرواية
 اصلا ولا الحديث واحد فوقع التخريج في كل مذهب فكثير فأى مذهب كان اصحابه مشهورين
 وسد اليهم القضاء والافناء واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في
 اقطار الارض ولم يزل ينشر كل حين واى مذهب كان اصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والافناء

ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين واعلم ان التخرج يح على كلام الفقهاء وتتبع لفظ
الحديث لكل منهما اصل اصيل في الدين ولم يرل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون
بهما ففهم من يقل من ذاويكثر من ذلك ومنهم من يكثر من ذاويقل من ذلك فلا ينبغي ان يهمل
احد واحد منهما بالمرّة كما يفعله عامة القريتين وانما الحق البحت ان يطابق احدهما بالآخر
وان يهجر خلل كل بالآخر وذلك قول الحسن البصري ستسكنم والله الذي لا اله الا هو بينهما بين
المفاتيح والجلاني فمن كان من اهل الحديث ينبغي ان يعرض ما اختاره وذهب اليه على راي
المجتهدين من التابعين ومن بعدهم ومن كان من اهل التخرج يح ينبغي له ان يحصل من السنن
ما يكثر به من مخالفة الصريح الصحيح ومن ان يقول رايه فيها فيه حديث او اثر بقدر الطاقة
ولا ينبغي له حديث ان يتعمق في الفوائد التي احكمها اصحابه وليست مما نص عليه الشارع في رده
حديثا او قياسا صحيحا كروا ما فيه ادنى شائبة الارسال والانقطاع كما فعله ابن حزم وحديث
تخرجيم المعازف الشائبة الانقطاع في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان مثله انما
يصار اليه عند التعارض وكقولهم فلان احفظ لحديث فلان من غيره فيرجعون حديثه على
حديث غيره لذلك وان كان في الآخر الق وجوه من الرجحان وكان اهتمام جمهور الرواة عند
الرواية بالمعنى برؤس المعاني دون الاعتبارات التي يعرفها المتعمقون من اهل العربية فاستدلوا لهم
بنحو الفاو والواو وتنديم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعقيد وكثيرا ما يعبر الراوي الآخر عن
تلك القصة فيأني مكان ذلك الحرف بهرف آخر والحق ان كل ما يأتي به الراوي فظا هره انه كلام
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر حديث آخر ودليل آخر وجب المصير اليه ولا ينبغي
لمخرج ان يخرج قول لا يفسده نفس كلام اصحابه ولا يفهمه منه اهل العرف والعلماء باللفظة
ويكون بناءه على تخرج يح مناط او حمل نظير المسئلة عليها بما يختلف فيه اهل الوجوه وتعارض
الآراء ولو ان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة بعالمهم اوا نظير على النظر لما نفع ورماد كروا
علة غير ما خرجوه وانما جاز التخرج يح لانه في الحقيقة من تليد الجهد ولا يتم الا فيما يفهم من
كلامه ولا ينبغي ان يروى حديثا او اثر يطابق عليه كلام القوم لقاعدة استخراجها هو واصحابه
كر حديث المصراة وكسقاط سهم ذوى القربى فان رعاية الحديث اوجب من رعاية تلك
القاعدة المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مهما قلت من قول او اصلت من اصل
فبلغكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فاقول ما قاله صلى الله عليه وسلم
ومن شواهد ما فهم فيه ما صدر به الامام ابو سليمان الخطابي كتابه معالم السنن حيث قال راي
اهل العلم في زماننا قد حصلوا امرين وانقسموا الى فرقين اصحاب حديث وائر واهل فقه
ونظر وكل واحدة منهما لا تميز عن اخنها في الحاجة ولا تستغنى عنها في ذلك ما فهمه من البغية
والارادة لان الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع
وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو منهار وكل اساس خلا عن بناء ومهارة فهو قفر وخراب

ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من الدفائي في المصلين والتقارب في المنزلين وعموم الحاجة
 من بعضهم الى بعض وذهول الفاقة اللازمة لكل منهما الى صاحبه اخوانا متجاشرين على سبيل
 الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين فاما هذه الطبقة الذين هم اهل الحديث والاثار
 فان الاكثرين انما كدهم الروايات وجمع الطرق وطلب القريب والشاذ من الحديث الذي
 اكثره موضوع او مقالوب لابرار عن المنون ولا يفهمون المعاني ولا يستنبطون سرها ولا
 يستخرجون ركازها وقصصها وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطعن وادعوا عليهم مخالفة
 السنن ولا يطمعون انهم عن مبلغ ما افوه من العلم قاصرون وبسوء القول فيهم آثمون واما
 الطبقة الاخرى وهم اهل الفقه والنظر فان اكثرهم لا يخرجون من الحديث الا على اقله ولا
 يكادون يميزون بين صحيحه من سقاه ولا يعرفون جيده من رديته ولا يميزون بين ما بلغهم منه ان
 يستجوابه على خصوص مهم اذا وافق مذاهم التي يقتضونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد
 اصطالحوا على مواضع ينسبهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع اذا كان ذلك قد اشتهر
 عندهم وتعاونوا على الاسن فيما بينهم من غير ثبت فيه او يقين علم به فكان ذلك ذلة من الراوى او هيا
 فيه وهؤلاء وقفنا الله واياهم لو حكى لهم عن واحد عن رؤساء مذاهم وزعماء نحلهم قول
 بقول باجتهاده من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرأوا له العهدة فتجدد اصحاب مالك
 لا ينفردون في مذهبه الا ما كان من رواية ابن القاسم واشهبوا ضراهم من نبلاء اصحابه فاذا
 جاءت رواية عبد الله بن عبد الحكم وضرابه لم يكن عندهم طائلا وتري اصحاب ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى لا يقبلون من الرواية عنه الا ما حكاه ابو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية من اصحابه
 والاجلة من تلامذته فان جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذوي روايته قول بخلافه لم يقبلوه
 ولم ينفردوه وكذلك تجد اصحاب الشافعي انما يقولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن
 سليمان المرادي فاذا جاءت رواية خزيمة والجرمي وامثالهما لم يلتفتوا اليها ولم يصدوا بها في
 اقواله وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في احكام مذاهم ائمتهم واساتذتهم فاذا كان هذا
 دأبهم وكانوا لا يقتنعون في امر هذه الفروع والرواية عن هؤلاء الشيوخ الابالونية والتثبت
 فكيف يجوز لهم ان يسهلوا في الامر الاله والخطب الاعظم وان ينواكلوا الرواية والنقل
 عن امام الائمة ورسول رب العزة الواجب حكمه اللازمة طاعته الذي يجب علينا التسليم
 لحكمه والانقياد لامره من حيث لا نجد في انفسنا حرجا مما قضاه ولا في صدورنا غلا من شئ
 ابرمه وامضاه ارايت اذا كان الرجل يسهل في امر نفسه وبسامع غرماءه في حقه فيأخذ منهم
 الزيف وينفي لهم من العيب هل يجوز له ان يفعل ذلك في حق غيره اذا كان نائباً عنه كولي
 الضمير ووصي اليتيم ووكيل القائب وهل يكون له ذلك منه اذا فعله الا خيانة للعهد واختارا
 للذمة فهذا هو ذلك اما عيان خمس واما عيان مثل ولكن اقواما عساهم استوعروا طريق الحق
 واستطابوا الدعة في ذلك الخط واحبوا عمالة النبل فاخصروا طريق العلم واقصروا على

تلف وحروف منتزعة من معاني أصول الفقه وهو ما عللوا به علوها شعار الانفسهم في الترسيم
برسم العلم واخذوها جنة عند لقاء خصومهم ونصبوها ذريعة للخوض والجدال يتناطرون
بها ويتلاطمون عليها وعند التصادرعها قد حكم الغالب بالحديث والتبريز فهو الفقيه
المذكور في عصره والرئيس المظلم في ياد ومصره هذا وقد وسوس لهم الشيطان حيلة
لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة فقال لهم هذا الذي في ايديكم علم قصير وبضاعة مزجاة لا تفي
بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وصلوا به عنطحات منه واستطهروا بأصول
المتكلمين يتسع لاراء مذهب الخوض ومجال النظر فصدق عليهم ابليس ظنه واطاعه كثير منهم
واتبعوه الا فرى بقاء المؤمنين في الرجال والرجال يقول ابن يذهب بهم واني بخذعهم الشيطان
عن خطهم وموضع رشدهم والله المستعان انتهى كلام الخطابي

باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الاول والاولى
في الانتساب الى مذهب من المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء في
كونهم من اهل الاجتهاد المطلق او اهل الاجتهاد في المذهب والفرق بين هاتين المنزلتين

اعلم ان الناس كانوا في المائة الاولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بهينه قال
ابو طالب المكي في قوت القلوب ان الكتب والمجموعات محدثة والقول بمقالات الناس والفيا
بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والثقة على مذهبه لم يكن الناس
قد ساء على ذلك في القرنين الاول والثاني انتهى بل كن الناس على درجتين العلماء والعامة
وكان من خبر العامة انهم كانوا في المسائل الاجاهية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين او بين جمهور
المجتهدين لا يقلدون الا صاحب الشرع وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والفعل واحكام الصلاة
والزكاة ونحو ذلك من آياتهم او معلمى بلادهم فيمشون على ذلك واذا وقعت لهم واقعة تدرية
استفتوا فيها اى مفتد وجدوا من غير تعيين مذهب قال ابن الهمام في آخر انحرى بركاوا
يستفتون مرة واحدا ومرة غيره غير ملتزمين مقتيا واحدا انتهى واما العلماء فكانوا على
مرتبتين منهم من اعين في تتبع الكتاب والسنة والآثار حتى حصل له بالقوة القريبة من
الفعل ملكة ان ينصف يقبض في الناس بحججهم في الوقائع غالب بحيث يكون جوابه اكثر مما
يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاستعداد يحصل تارة باستقراء الجهد في جمع الروايات
فانه ورد كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في آثار الصحابة والتابعين وتبع التابعين مع
مالا ينفل عنه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام وصاحب العلم بالآثار من معرفة
طرق الجمع بين المختلفات وترتيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين القدوين احمد بن محمد
ابن حنبل واسحق بن راهويه وتارة باحكام طرق التخريج وضبط الاصول المروية في كل باب
باب من مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مع جملة صالحه من السن والآثار كحال الامامين

القدوةين أبي يوسف ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة القرآن والسنة ما يمكن
 به من معرفة رؤس الفقه وامهات مسائله بأدلتها التفصيلية وحصل له غالب الرأي ببعض
 المسائل الاخرى من ادلتها ووقوفه في بعضها واحتاج في ذلك الى مشاورة العلماء لانه لم تكامل
 له الادوات كما تكامل للجهتد المطلق فهو مجتهد في البعض غير مجتهد في البعض وقد توارى عن
 الصحابة والتابعين انهم كانوا اذا بلغهم الحديث بعد ما لون به من غير ان يلاحظوا سوطا وبعد
 المائتين ظهر فيهم المذهب للجهتدين بأعيانهم وقل من كان لا يفتد على مذهب مجتهد بعينه وكان
 هذا هو الواجب في ذلك الزمان وسبب ذلك ان المشتغل بالفقه لا يتصل عن حالتين احدهما ان
 يكون اكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون من قبل من ادلتها التفصيلية
 ونقدتها وتنقيح اخذها وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم له الا بامام يتأسي به
 قد كفي معرفة فرش المسائل وايراد الدلائل في كل باب باب فبما عين به في ذلك ثم يستقل بالنقد
 والترجيح ولولا هذا الامام صعب عليه ولا معنى لارتكاب امر صعب مع امكان الامر السهل
 ولا بد لهذا المقدس ان يستحسن شيئا مسبقا اليه امامه ويستدل عليه شيا فان كان
 استدرا كما اقل من موافقته عدم اصحاب الوجوه في المذهب وان كان اكثر لم يعد فقرده
 وجها في المذهب وكان مع ذلك منتسبا الى صاحب المذهب في الجملة مما تازا عن يتأسي بامام آخر في
 كثير من اصول مذهبه وفروعه ويوجد مثل هذا بعض مجتهدات لم يسبق بالجواب فيها اذ الوقائع
 متتالية والباب مفتوح فباخذها من الكتاب والسنة وآثار السلف من غير اعتماد على امامه
 اسكتها قليلة بالنسبة الى ما سبق بالجواب فيه وهذا هو المجتهد المطلق المنتسب وثانيهما ان يكون
 اكبرهم معرفة المسائل التي يستقيمه المستقنون مما لم ينكلم فيه المتقدمون وحاجته الى امام
 يتأسي به في الاصول الممهدة في كل باب اشده من حاجة الاول لان مسائل الفقه متناهية
 متناهية فكفر وعما تتعلق بأهانتها فلو ابتدأ هذا بتقديم اهلهم وتنقيح اقوالهم لكان ملتزم لما
 لا يطيقه ولا يتفرغ منه طول عمره فلا سبيل له الى باب الا ان يحمل النظر فيما سبق فيه ويتفرغ
 للتفريع وقد يوجد مثل هذا استدرا كت على امامه بالكتاب والسنة وآثار السلف والقياس
 اسكتها قليلة بالنسبة الى موافقته وهذا هو المجتهد في المذهب واما الحالة الثالثة وهي ان يتفرغ
 جهده اولا في معرفة اولية ما سبق اليه ثم يتفرغ جهده ثانيا في التفريع على ما اختاره
 واستحسنه فهي حالة بعيدة غير واقعة بعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير مما
 لا بد له في علمه الى من مضى من روايات الاحاديث على تشعب متونها وطرقها ومعرفة مراتب
 الرجال ومرتباتهم الحديث وضعفه وجمع ما اختلف من الاحاديث والآثار والتنبه لما اخذ
 الفقه منها ومن معرفة غريب اللغة واصول الفقه ومن رواية المسائل التي سبق التسليم فيها
 من المتقدمين مع كثرتها جسد وتباينها واختلافها ومن توجيه افكاره في تميز تلك الروايات
 وعرضها على الادلة فاذا انقضى عمره في ذلك كيف يوفي حق التفريع بعد ذلك والنفس

الانسانية وان كانت زكية لها حد معلوم تعجز عما وراءه وانما كان هذا مبسرا للطرز الاول
 من المجتهدين حين كان المهدق يباو العلوم غير متشعبة على انه لم يتيسر ذلك ايضا الا لتفهم قلبية
 وهم مع ذلك كانوا مقبدين بما يشبههم معتمدين عليهم ولكن لكثرة تصرفاتهم في العلم صاروا
 مستقلين وبالجملة فالنذهب للمجتهدين سر الهمة الله تعالى العلماء ونعهم عليه من حيث يشعرون
 اولابشعرون ومن شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زباد الشافعي النجفي في فتاواه حيث
 سئل عن مستثنين اجاب فيهما البلقيني بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب انك لا تعرف
 توجيه كلام البلقيني ما لم تعرف درجته في العلم فانه امام مجتهد مطلق منتسب غير مستقل من اهل
 التخرج والتجميع واعني بالمنتسب من له اعتبار وزر جميع بخلاف الراجع في مذهب الامام
 الذي ينتسب اليه وهذا حال كثير من جهابذة اكابر اصحاب الشافعي من المتقدمين والمتأخرين
 وسأفقد ذكرهم وترتيب درجاتهم ومن نظم البلقيني في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين
 لقبه الولي ابو زرعة فقال قلت مرة لشبختا الامام البلقيني ما قصير الشيخ تقي الدين السبكي
 عن الاجتهاد وقد استكمل اليه وكيف يخلد قال ولم اذكره هو اي شيخه البلقيني استعجابه منه
 لما ردت ان ارتب على ذلك فكنت قلت فما صدى ان الامتناع من ذلك الا للوظائف التي قدرت
 للفقهاء على المذاهب الاربعة وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك وحرم ولاية
 القضاء وامتنع الناس من استفتاءه ونسب اليه البدعة فبسم ووافقتني على ذلك انتهى قلت اما ما
 فلا اصفه ان المانع لهم من الاجتهاد ما اشار اليه حاشا منصميم العلي عن ذلك وان يتركوا الاجتهاد
 مع قدرتهم عليه لفرض القضاء او الاسباب هذا ما لا يجوز لاحد ان يعتقه فيهم وقد قدم ان
 الراجع عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف سألوني نسبتهم الى ذلك ونسبة البلقيني
 الى موافقته على ذلك وقد قال الجلال السيوطي في شرح التنبيه في باب الطلاق ما لفظه وما وقع
 للامة من الاختلاف من تغير الاجتهاد فيصيحون في كل موضع ما ادى اليه اجتهادهم في ذلك
 الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب التنبيه من الاجتهاد بالهل الذي لا ينكره وصرح بغير واحد
 من الائمة بانه وابن الصباغ وامام الحرمين والفرز الى بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى
 ابن الصلاح من انهم بلغوا رتبة الاجتهاد في المذهب دون المطلق فراده انهم كانت لهم درجة
 الاجتهاد المنتسب دون المستقل وان المطلق كافرده هو في كتابه آداب الفتيان والنووي في شرح
 المذهب نوطن مستقل وقد ذكر من رأس الاربعانة فلم يمكن وجوده ومنتسب وهو باق الى ان
 تأتي اشراط الساعة الكبرى ولا يجوز انقطاعه شرعا لانه فرض كفاية ومعنى قصر اهل عصر
 حتى تركوه انما كانهم وعصوا باسرهم كما صرح به الاصحاب منهم الماوردي والرويان في
 البحر والنفوي في التهذيب وغيرهم ولا يتأدى هذا الفرض بالاجتهاد المقيد كما صرح به ابن
 الصلاح والنووي في شرح المذهب والمسئلة مبسوطة في كتابنا المهدي بالرد على من اخلد الى
 الارض ورجل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يخرج هؤلاء عن الاجتهاد المطلق المنتسب من

كونهم شافعية كما صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات ونسبه ابن السبكي ولهذا صنفوا
 في المذهب كتباً وافتوا وتداولوا وولوا وظائف الشافعية كما ولي المصنف وابن الصباغ تدريس
 النظامية ببيت دادو ولي امام الحرمين والفرازي تدريس النظامية بيسابور وولي ابن عبد السلام
 الجايبية والطاهرية بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد الصلاحية بالهامة لمشهد امامنا الشافعي
 رضي الله عنه والفاضلية والكاملية وغير ذلك اما من بلغ رتبة الاجتهاد المستقل فانه يخرج
 بذلك عن كونه شافعيًا ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا اعلم احداً بلغ هذه الرتبة من
 الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري فانه كان شافعيًا ثم استقل بمذهب ولطفاً قال
 الرافعي وغيره ولا بعد تفرده وجهها في المذهب انتهى وهي عندي احسن مما سلكه الولي ابو زرعة
 رضي الله عنه الا ان كلامه يقتضي ان ابن جرير لا يعد شافعيًا وهو مردود فقد قال الرافعي
 في اول كتاب الزكاة من الشرح نفرد ابن جرير لا يعد وجهها في مذهبن وان كان معدودا في
 طبقات اصحاب الشافعي قال النووي في التهذيب ذكره ابو عاصم المبادي في الفقهاء الشافعية
 فقال هو من افراد علمائنا واخذ فقه الشافعي على الربيع المرادي والحسن الزعفراني انتهى
 ومعنى اتسابه الى الشافعي انه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الادلة وترتيب بعضها
 على بعض ووافق اجتهاده واذا خالف احيا لم يبال بالخالف ولم يخرج عن طريقته الا في مسائل
 وذلك لا يقدح في دخوله في مذهب الشافعي ومن هذا القبيل محمد بن اسمعيل البخاري فانه
 معدود في طبقات الشافعية ومن ذكره في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي وقال انه
 تفقه بالحميدي والحميدي تفقه بالشافعي واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في
 الشافعية بذكره في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له وذكر الشيخ تاج الدين
 السبكي في طبقاته ما لفظه كل تخرج اطلقه المخرج اطلاقاً فظهر ان ذلك المخرج ان كان ممن يثلب
 عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والفضل عد من المذهب وان كان ممن يكثر خروجه
 كالحمديين الاربعه يعني محمد بن جرير ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن المنذر
 فلا يهدا ما لمزى وبهذه ابن شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا خروجه الحمددين ولم يقبداوا بقيد
 العراقيين والخراسانيين انتهى وذكر السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل السنة
 والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه تفقه بالشيخ ابي اسحق المروزي انتهى قول ابن
 زياد ومن شواهد ما ذكره ايضا في كتاب الانوار حيث قال والمنسوبون الى مذهب الشافعي
 وابي حنيفة ومالك واحمد اصناف احدها العوام وتقليد هم للشافعي متفرع على تقليد المنتسب
 الثاني بالقبول الى رتبة الاجتهاد والجهت لا يهتد مجتهدا وانما ينسبون اليه لجرهم على طريقته
 في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا
 درجة الاجتهاد لسكنهم وقفاً على اصول الامام وحكموا من قياس ما لم يهتدوه منه وصاعلي مانص
 عليه وهو لا معدون له وكذا من يأخذ بقولهم من العوام والمشهور انهم لا يقلدون في انفسهم

لا لهم مقلدون انتهى كلام الافوار فان قلت كيف يكون شيء واحد غير واجب في زمان واجبا في
 زمان آخر مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الا عندنا بالجهت المستقل واجبا ثم صار واجبا
 الاقوال متناقضا متنافيا قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الشرعية
 من ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومقدمة الواجب واجبة فاذا كان الواجب طريق
 متعددة وجب تفصيل طريق من تلك الطرق من غير تعيين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك
 الطريق بخصوصه كما اذا كان الرجل في محصة شديدة يخاف منها الهلاك وكان يدفع مخصنه طريق
 من شراء الطعام والنفقات القوا كده من الصعرا مواطبا ما ينقوت به وجب تفصيل شيء من
 هذه الطرق لا على التعيين فاذا وقع في مكان ليس هنالك سبيل ولا فوا كوجب عليه بدل المال في
 شراء الطعام وكذلك كل السلف طريق في تفصيل هذا الواجب وكان الواجب تفصيل طريق
 من تلك الطرق لا على التعيين ثم اندت تلك الطرق الا طريق واحد فوجب ذلك الطريق
 بخصوصه وكان السلف لا يكتبون الحديث ثم صار يومنا هذا كتابة الحديث واجبة لان رواية
 الحديث لا سبيل لها اليوم الا بمعرفة هذه الكتب وكان السلف لا يشتغلون بالنحو واللغة وكان
 لسانهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفنون ثم صار يومنا هذا معرفة اللغة العربية واجبة بعد
 العلم وعن العرب الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا وعلى هذا ينبغي ان القياس وجوب التقليد
 لا مام بعينه فانه قد يكون واجبا وقد لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهل في بلاد الهند او بلاد
 ماوراء النهر وليس هنالك عالم شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتاب من كتب هذه المذاهب وجب
 عليه ان يفتي بمذهب ابي حنيفة ويهرم عليه ان يخرج من مذهبه لانه حينئذ يفتي بمذاهب
 الشريعة ويبقى سدا مهلا بخلاف ما اذا كان في الحرمين فانه متيسره هنالك معرفة جميع
 المذاهب ولا يكفيه ان يأخذ بالظن من غير ثقة ولا ان يأخذ من السنة العوام ولا ان يأخذ من
 كتاب غير مشهور كاذ كر كل ذلك في النهر الفائق شرح كنز الدقائق واعلم ان المجتهد المطلق من
 جميع خمسة من العلوم قال النووي في المنهاج وشرط القاضي مسلم مكلف حرد كره عدل سميع
 بصير ناطق كاف مجتهد وهو ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة ومجمله
 ومببسه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا
 ولسان العرب لنفسه ونحوها واقوال الامام من الصحابة ومن بعدهم اجابا واختلافا والقواسم
 بأنواعه ثم اعلم ان هذا المجتهد قد يكون مستغلا وقد يكون منسوبا الى المستقل والمستقل من امتاز
 عن سائر المجتهدين بثلاث خصال كثرى ذلك في الشافعي ظاهرا احدها ان يتصرف في الاصول
 والقواعد التي يستنبط منها الفقه كاذ كر ذلك في اوائل الام حيث عد صنيع الاوائل في استنباطهم
 واستدراك عليهم وكما اخبرنا شيخنا ابو طاهر محمد بن ابراهيم المدني عن مشايخه المسكين لشيخ
 حسن بن علي العجمي والشيخ احمد النضلي عن الشيخ محمد بن العلاء الباهلي عن ابراهيم بن

ابراهيم اللقاني وعبد الرؤف الطبلاني عن الجلال ابي فضل السيوطي عن ابي الفضل المرجاني
 اجازة عن ابي الفرج القزويني عن يونس بن ابراهيم الديلمي عن ابي الحسن بن البقر عن
 الفضل بن سهل الاسفرائيني عن الحافظ الطحطاوي عن بكر احمد بن علي الخطيب عن ابي الوفاء
 الحافظ حدثنا ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب
 حدثنا ابو حاتم يفي الرازي حدثني يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي الاصل
 قرآن وسنة فان لم يكن فقيها على ما اذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وصح الاسناد منه فهو سنة والاجماع اكبر من الخبر المفرد والحديث على ظاهره واذا احتمل
 المعاني فاشبه منها ظاهره او لاها به واذا تكافأت الاحاديث فاحكمها اسنادا او لاها وليس المنقطع
 بشئ ما عدا منقطع ابن المسيب ولا يفسر اصل على اصل ولا يقال للاصل لم وكيف وانما يقال
 للفرع لم فاذا صح قياسه على الاصل صح وقامت به الحججة انتهى وثانيها ان يجمع الاحاديث
 والآثار فيحصل احكامها وينبى لاخذ الفقه منها ويجمع مختلفها وترجيح بعضها على بعض
 ويقتن بهن محتملها وذلك قريب من ثلثي علم الشافعي فيما يرى والله اعلم وثالثها ان يفرع
 التقاريع التي ترد عليه مما لم يسبق بالجواب فيه من القرون المشهود لها بالخبر وباجل فيكون
 كثير التصرفات في هذه النحوص فاتها على اقرانه سابقا في حلبة رهانه مبرزا في ميدانه
 ونخلة رابعة تناوها وهي ان ينزل له القبول من السماء فاقبل الى علمه جماعات من العلماء من
 المفسرين والمحدثين والاصوليين وحفاظ كتب الفقه وبعض على ذلك القبول والاقبال قرون
 من طاوله حتى يدخل ذلك في صميم القلوب والمجتهد المطلق المنتسب هو المقتدى المسلم في الجملة
 الاولى الجارية مجراها في الجملة الثانية والمجتهد في المذهب هو الذي مسلم منه الاولى والثانية
 وجري مجراها في التفريع على منهاج تفاريعه ولنضرب لذلك مثلا فنقول كل من تطيب في
 هذه الازمنة المتأخرة اما ان يكون يقتدى بأطباء اليونان او بأطباء الهند فهو بمنزلة المجتهد
 المستقل ثم ان كان هذا الطبيب قد عرف خواص الادوية وانواع الامراض وكيفية ترتيب
 الاشربة والمعالجين بعقله بأن تنبئه لذلك من تنبيههم حتى صار على يقين من امره من غير تقليد
 واقتدر على ان يفعل كما فعلوا فيعرف خواص العقاقير التي لم يسبق بالتسليم فيها وبيان اسباب
 الامراض وعلاماتها ومعالجاتها مما لم يرصده السابقون وزاحم الاوائل في بعض ما تسلكه قل
 ذلك منه او اكثر فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنتسب وان سلم ذلك منهم من غير يقين كامل وكان
 اكثرهم توليد الاشربة والمعالجين من تلك القواعد الممهدة كما كثره تطبيبي هذه الازمنة
 المتأخرة فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وكذلك كل من نظم الشعر في هذه الازمنة اما ان يقتدى
 في ذلك باشعار العرب ويقتار او زانهم وقوافيهم واساليب قصائدهم او باشعار العجم فهو بمنزلة
 المجتهد المستقل ثم ان كان هذا الشاعر مختلعا لانواع من القزل والتشبيب والمدح والمجهر والوعظ

واني بالعجب العجيب في الاستنارات والبديع ونحوها مما لم يسبق الى مثله بل تنبه لذلك من
 بعض منانهم فاحمد النظر وقابض الشيء بالشيء واقدر على ان يخترع بهرا لم ينسلكم فيه من
 قبله واسلو باجددا كنظم المتنوي والرباعي ورعاية الرديف اعني كلمة تامة يعيدها في كل بيت
 بعد القافية يفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق وان لم يكن مخترا وانما ينبع
 طرفهم فقط فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والتصوف وغيرهما من
 العلوم (فان قلت) ما السبب في ان الاوائل لم ينسلكموا في اصول الفقه كثير كلام فلما نشأ الشافعي
 تكلم فيها كلاما شافيا وافادوا جاد (قلت) سببه ان الاوائل كان يجمع عند كل واحد منهم
 احاديث بلده وآثاره ولا يجمع احاديث البلاد فاذا تعارضت عليه الادلة في احاديث بلده حكم في
 تلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ما ييسر له ثم اجتمع في عصر الشافعي احاديث البلاد
 جميعها فوقع التعارض في احاديث البلاد ومختارات فتهاها مرتين مرة فباين احاديث بلده
 واحاديث بلد آخر ومرة في احاديث بلد واحد فباينها واقصر كل رجل بشيخه فجارى من
 الفراسة فانسح الخرق وكثر الشغب وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن
 بحساب فقوا متحيزين مدهوشين لا يستطيعون سبلا حتى جاءهم تأييد من ربه فألهم الشافعي
 قواعد جمع هذه المصالحات وقنع لمن بعده بابا واي باب وانقرض المجتهد المطلق المنتسب في
 مذهب الامام ابي حنيفة بعد المائة الثالثة وذلك لانه لا يكون الا بعد تاجير واشتغالهم بعلم
 الحديث قليل قديما وحديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب وهذا الاجتهاد اراد من قال
 ادنى الشروط للمجتهد حفظ المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل من كان منهم هذه
 المنزلة فانه لا بعد تفرد وجهها في المذهب كابي عمرو المعروف بابن عبد البر والقاضي ابي بكر بن
 العربي واما مذهب احمد فكان قليلا قديما وحديثا وكن فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان
 انقرض في المائة التاسعة واضمحلت المذهب في اكثر البلاد اللهم الا الناس قليلون بمصر وبغداد
 ومثلة مذهب احمد من مذهب الشافعي منزلة مذهب ابي يوسف ومحمد من مذهب ابي حنيفة
 الا ان مذهبهم لم يجمع في التدوين مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهما مع مذهب ابي حنيفة
 فلذلك لم يصدا مذهبها واحدا فبما ترى والله اعلم وليس تدوينه مع مذهبه تميزا على من تلقاهما على
 وجههما واما مذهب الشافعي فاكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا في المذهب واكثر المذاهب
 اصوليا ومنكلما وافرهما مفسر القرآن وشارحا للحديث واشدها اسنادا ورواية واقواها ضبطا
 لنصوص الامام واشدها تميزا بين اقوال الامام ووجوه الاصحاب واكثرها اعتناء بتجميع بعض
 الاقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لا يفتي على من مارس المذاهب واشتغل بها وكان اوائل
 اصحابه مجتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يقلده في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن شريح
 فأسس قواعد التقليد والتفريع ثم جاء اصحابه يشون في سبيله ويسجون على منواله ولذلك بعد
 من المجتهدين على رأس المائتين والله اعلم ولا يفتي عليه ايضا ان مادة مذهب الشافعي من

الاحاديث والاثار مدونة مشهورة مخدومة ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غيره من مادة مذهبه كتاب الموطأ وهو وان كان متقدما على الشافعي فان الشافعي بنى عليه مذهبه وصحح البخاري وصحح مسلم وكتب ابى داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ثم مسند الشافعي وسنن النسائي وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وشرح السنن للبيهقي واما البخاري فانه وان كان منتسبا الى الشافعي موافقا له في كثير من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد متفردا به من مذهب الشافعي واما ابو داود والترمذي فهما مجتهدان منتسبان الى احمد واسحق وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى والله اعلم واما مسلم والعباس الاصح جامع مسند الشافعي والذين ذكرناهم بعده فهم متفردون لمذهب الشافعي يناضلون دونه واذا اخطت بما ذكرناه اوضح عندك ان من حاد مذهب الشافعي يكون محروما عن مذهب الاجتهاد المطابق وان علم الحديث وقد ادى ان ينصح لمن لم يتطفل على الشافعي واصحابه رضى الله تعالى عنهم وكن طقيلهم على ادب * فلا رى شافعا سوى الادب

﴿ باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة ﴾

ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا بغير ما لا وحدث فيهم امور منها الجدل والخلاف في علم الفقه وتفصيله على ما ذكره القراني انه لما اقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين افضت الخلاف الى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والاحكام فاضطروا الى الاستعانة بالفقهاء والى استصحابهم في جميع احوالهم وقد كان بنى من العلماء من هو متمسك على الطراز الاول وملازم صف الدين فكانوا اذا طلبوا هربوا واعرضوا فرأى أهل تلك الاعصار غير العلماء واقبال الأئمة عليهم مع اعراضهم فاشتروا الطلب العلم توصيلا الى نيل العز ودرك الجاه فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا مطلوبين طالبين وبعد ان كانوا اعزة بالاعراض عن السلاطين اذلة بالاقبال عليهم الامن وفقه الله وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام واكثروا القول والقبيل والايراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقع ذلك منهم بموقع من قبل ان كان من الصدور والملوك من مالت نفسه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى من مذهب الشافعي وابى حنيفة فترك الناس الكلام وفتنوا العلم واقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وابى حنيفة على الخصوص وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير عال المذاهب وتمهيد اصول الفتاوى واكثروا فيها التصانيف في الاستنباطات ورتبوا فيها انواع المجادلات والتصنيفات وهم مستترون عليه الى الان لسان دري ما الذي قدر الله تعالى فيها بعد ما من الاعصار انتهت حاصله واهل افى وجدت اكثرهم يزعمون ان بناء الخلاف بين ابى حنيفة والشافعي على هذه الاصول المذكورة في كتاب البزدي ونحوه وانما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قولهم وعندى ان المسئلة الفائلة بان اخصص مبين ولا يلحقه البيان وان الزيادة نسخ وان العلم قطعي كالمخاص

وان لا ترجع بكثرة الرواة وانه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسحاب الراي ولا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب الامر هو الوجوب البنية وامثال ذلك اصول مخرجة
على كلام الائمة وانها لا تصح بها رواية عن ابي حنيفة وصاحبيه وانه ليست المحاطة عليهم
والسكف في جواب ما ورد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطهم كما فعله البردوي وغيره
احق من المحاطة على خلافها والجواب عنها ما ورد عليه مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يفتق
البيان وخروجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى واسجدواوا ركعوا وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وحيث لم يقولوا بقرينة
الاطمئنان ولم يجعلوا الحديث بيا للآية فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى واسجدواوا ركعوا
ومسحه صلى الله عليه وآله وسلم على ناصيته حيث جعلوه بيا لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
الآية وقوله تعالى المارق والسارقة فاقطعوا الآية وقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وما لحقه
من البيان بعد ذلك فسكف والجواب كما هو مذكور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام قطعي
كالخاص وخروجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب حيث لم يجعلوه مخصصا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
فما سقت العينون العشر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق
صدقة حيث لم يخصوه به ونحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فما استيسر من الهدى وانما
هو الشاة فما فوقه بيان النبي صلى الله عليه وسلم فنكفوا في الجواب وكذلك اصلوا ان لا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف وخروجوه من صنيعهم في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية ثم
ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله صلى الله عليه وسلم في الابل السائمة زكاة فنكفوا في الجواب
واصلوا انه لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا انسحاب الراي وخروجوه من صنيعهم
في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث التهنئة وحديث عدم فساد الصوم بالاكل ناسيا
فنكفوا في الجواب وامثال ما ذكرنا كثيرا لا يخفى على المنتفع ومن لم يتبع لا تنكفه الاطلاة
فضلا عن الاشارة وبكيفية دليل على هذا قول المحققين في مسئلة لا يجب العمل بحديث من
اشهر بالضبط والعدل دون الفقه اذا انسحاب الراي كحديث المصراة ان هذا مذهب عيسى
ابن ابيان واختاره كثير من المتأخرين وذهب الكرخي ونبعة كثير من العلماء الى عدم اشتراط
فقه الراي لتقديم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان
خبر الواحد مقدم على القياس الا ترى انهم عملوا بخبر ابي هريرة رضي الله عنه في الصائم اذا اكل
او شرب ناسيا وان كان مخالفا لقياس حتى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية اقلت بالقياس
ويرشدك ايضا اختلافهم في كثير من النسخ يجات اخذوا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض
ووجدت بعضهم يزعم ان جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضعيفة
فهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه ولا يفرق بين القول المخرج وبين ما هو قول في

الحقيقة ولا يحصل معنى قولهم على تخريج السكر حتى كذا أو على تخريج الطحاوي كذا ولا يجزئ
 بين قولهم قال أبو حنيفة كذا أو بين قولهم جواب المسئلة على قول أبي حنيفة وعلى أصل أبي
 حنيفة كذا ولا يصحى إلى ما قاله المحققون من الخنفين كابن الهمام وابن نجيم في مسئلة العشر في
 العشر ومسئلة اشتراط البعد من الماء ميلافى التيمم وامثالهما ان ذلك من تخريجيات الأصحاب
 وليس مذهبنا في الحقيقة ووجدت بعضهم يزعم ان بناء المذهب على هذه المحاورات الجداية
 المذكورة في مبسوط السرخسي والهداية والبيان ونحو ذلك ولا يعلم ان اول من اظهر ذلك فيهم
 المعتزلة وليس عليه بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشجدا لاذهان الطالبين
 اول غير ذلك والله اعلم وهذه الشبهات والشكوك ينحل كثير منها بما هدهنا في هذا الكتاب
 ووجدت بعضهم يزعم ان هناك فرقتين لاثالثهما الظاهرية واهل الرأي وان كل من قاس
 واستنبط فهو من اهل الرأي كلا بل ليس المراد بالرأي نفس الفهم والعقل فان ذلك لا ينفك من
 احد من العلماء ولا الرأي الذي لا يعتمد على سنة اصلا فانه لا يتجمله مسلم البتة ولا القدرة على
 الاستنباط والقياس فان احمد واسحق بل الشافعي ايضا ليسوا من اهل الرأي بالاتفاق وهم
 يستنبطون وقيسون بل المراد من اهل الرأي قوم فوجها بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين
 او بين جمهورهم الى التخريج على اصل رجل من المتقدمين وكان اكثر اصهرهم حمل النظر على
 النظر سيرة الرأي اصل من الاصول دون تتبع الاحاديث والآثار والظاهرى من لا يقول
 بالقياس ولا بأثر الصحابة والتابعين كداود وابن حزم وبينهما المحققون من اهل السنة كاحمد
 واسحق منهم انهم اطمانوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب الخلل وهم لا يشعرون ولكن
 سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجاهلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المراجعة في الفتوى كان كل من
 افتى بشئ فوقف في فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام الا بالمصير الى تصريح رجل من المتقدمين
 في المسئلة وايضا جوار القضاة فان القضاة لما جارا اكثرهم ولم يكونوا امناء لم يقبل منهم الا مالا
 يربب العامة فيه ويكون شيا قد قيل من قبل وايضا جهل رؤس الناس واستغناء الناس من
 لاعلم له بالحديث ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهرا في اكثر المتأخرين وقد نبه عليه
 ابن الهمام وغيره وفي ذلك الوقت بسى غير المجتهدين فيها وفي ذلك الوقت بتوا على التعصب والحق
 ان اكثر صور الخلاف بين الفقهاء لاسباب في المسائل التي ظهر فيها اقوال الصحابة في الجانبين
 كتكبيرات التشرىق وتكبيرات العيد ونكاح المحرم وشهادة ابن عباس وابن مسعود
 والاختفاء بالسهلة وبآمين والاشفاع والابتناء في الاقامة ونحو ذلك انما هو في ترجيح احد
 القولين وكان السلف لا يختلفون في اصل المشروعية وانما كان خلافهم في اولى الامرين
 وتطيره اختلاف القراء في وجوه القراءات وقد عدلوا كثيرا من هذا الباب بان الصحابة
 يختلفون وانهم جميعا على الهدى ولذلك لم يرزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل
 الاجتهادية ويسلمون قضاء القضاة ويعملون في بعض الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى ائمة

المذاهب في هذه المواضع الا وهم يصححون القول ويبينون الخلاف بقول احدهم هذا احوط
وهذا هو المختار وهذا احب الي ويقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثر في المبسوط وآثار محمد رحمه
الله تعالى وكلام الشافعي ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم فذاولوا الخلاف
وبنوا على مختار انفسهم والذي يروى عن السلف من تأكيد الاخذ بمذهب اصحابهم وان
لا يخرج منها مجال فان ذلك الامر جلي فان كل انسان يحب ماءه ومختار اصحابه وقومه حتى في
الزى والمطاعم او اصوله ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الاسباب فظن البعض نهضت
دينيا حاشاهم من ذلك وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسطة ومنهم من
لا يقرأها ومنهم من يجهل بها ومنهم من لا يجهل بها ومنهم من كان يفتي في الفجر ومنهم من
لا يفتي في الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة والعافس والني ومنهم من لا يتوضأ من ذلك
ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من
يتوضأ مما سته النار ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من كل لحم الا بل ومنهم
من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه
والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف ائمة المدينة من المالكية وغيرهم وان كانوا
لا يتركون البسطة لامرا ولا جهرا وصلى الرشيد اماما وقد احتجم فصلى الامام ابو يوسف
خلفه ولم يعد وكان افتاء الامام مالك بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يرى الوضوء
من الرافض والحجامة فقليل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل تصلي خلفه
فقال كفى لا يصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابا يوسف ومحمد اذا كانا
يكبران في العبد بن تكبير ابن عباس لان هارون الرشيد كان يحب تكبير جده وصلى الشافعي
رحمه الله تعالى الصبح فريامن مقبرة ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلم يفتي ناديا به وقال
ايضا رجلا يحدنا الى مذهب اهل العراق وقال مالك رحمه الله تعالى للنصور وهارون
الرشيد ما ذكرنا عنه سابقا وفي البرازية عن الامام الثاني وهو ابو يوسف رحمه الله تعالى انه
صلى يوم الجمعة مغتلا من الحمام وصلى بالناس ونفر قوائم اخبر بوجود فارة مبيتة في بئر الحمام
فقال اذا تأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذ بلغ الماء قلين لم يحمل خبثا اثنى ومنها ان اقبل
اكثرهم على التعمقات في كل فن فذهب من زعم انه يؤسس علم اسماء الرجال ومعرفة مراتب
الجرح والتعديل ثم خرج من ذلك الى التاريخ قديمه وحديثه ومنهم من تفحص عن نوادر
الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول الفقه
واستنبط كل لصاحبه قواعد جديدة واورد فائدة نصي واجاب فتقصي وعرفه وقسم فحضر
وطول الكلام تارة وتارة اخرى اختصر ومنهم من ذهب بغرض العمور المستبعدة التي من
حتها ان لا ينعرض لها باقل وسبب العمومات والايهات من كلام المخرجين فن دونهم مما
لا يرتضي استماعه عالم ولا جاهل وفقته هذا الجدال والخلاف والتعمق فريته من الفتنة الاولى

حين تشا جروا في الملك واتصروا كل رجل لصاحبه فكما اعقبت تلك ملكا عضوا ووفائع صبا
 عبادك ذلك اعقبت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا وهما ما لها من ارجاء فتشأت بسدهم قرون
 على التقليد الصريف لا يعيزون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستنباط فالنفس فيه يومئذ هو
 الثرثار المنشد الذي حفظ اقوال الفقهاء قويا ووضعا فيها من غير تميز وسردها بشقة
 شذوية والمحدث من عدا الاحاديث صعبا وسقيها وهراما كهراء الامم بقوة طيسته
 ولا اقول ذلك كايام طردا فان الله طائفة من عباده لا يضرمهم من خذلهم وهم
 حجة الله في ارضه وان قلوبهم لم يأت قرن بعد ذلك الا وهوا كثر قننه واوفر
 تقليدا واشدا نزع الامانة من صدور الناس حتى اطمأنوا
 بترك الخوض في امر الدين وبأن يقولوا اننا وجدنا آباءنا على
 امة واننا على آثارهم مقتدون والى الله المشتكى
 وهو المستعان وبه الثقة وعليه التكلان
 وهذا آخر ما اردنا ليراده في هذه
 الرسالة المسماة بالانصاف في بيان
 اسباب الاختلاف والحمد لله
 تعالى اولا وآخرا
 وظاهر اوباطنا

﴿ تم ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا إلى العرب والعجم لينضربوا به في الظلمات وينال بسببه معالي المقامات من كل أهل عوالمهم واشهد أن لا إله الا الله وحده وأن محمدا عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وبارك وسلم ﴿ وبعد ﴾ فيقول العبد الضعيف المقتدر إلى رحمة رب الكرم هو الله بن عبد الرحيم صانه الله تعالى عما شانه واصليح باله وحاله وشانه هذه رسالة ﴿ مهتمة عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد ﴾ جلاني على نهر برها سؤال بعض الاصحاب عن مسائل مهمة في ذلك الباب

﴿ باب في بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه واقامه ﴾

حقيقة الاجتهاد هي ما يفهم من كلام العلماء استقراغ الجهد في ادراك الاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية الرجعة كليتها الى اربعة اقسام الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويفهم من هذا انه اعم من ان يكون استقراغا في ادراك حكم ما سبق التكلم فيه من العلماء السابقين او اللاحقين في ذلك او خالف ومن ان يكون ذلك باعانة البعض في التيسير على صور المسائل والتيسير على ما أخذ الاحكام من الادلة التفصيلية او بغیر اعانة منه في اظن فيمن كان موافقا لتيسره في اكثر المسائل لكنه يعرف لكل حكم دليلا ويطعن قلبه بذلك الدليل وهو على بصيرة من امره انه ليس بمجتهد ظن فاسد وكذلك ما ظن من ان المجتهد لا يوجد في هذه الازمنة اعتمادا على الظن الاول بناء على فاسد وشرطه انه لا بد له ان يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام ومواقع الاجماع وشرائط القياس وكيفية النظر وعلم العربية والناسخ والمنسوخ وحل الرواية ولا حاجة الى الكلام والفقه قال الفرزالي انما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسة الفقه وهي طريق تهصيل الدراية في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضي الله عنهم ذلك قلت هذا اشارة الى ان الاجتهاد المطلق المنسوب لا يتم الا بمعرفة تصور من المجتهد المستقل وكذلك لا بد للمستقل من معرفة كلام من مضى من الصحابة والتابعين وتبعهم في ابواب الفقه وهذا الذي ذكرناه من شرط الاجتهاد مبسوط في كتب الاصول ولا بأس ان يورد كلام البيهقي في هذا الموضع قال البيهقي والمجتهد من جمع خمسة انواع من العلم علم كتاب الله عز وجل وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واظهار علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذا لم يجد صريحا في نص كتاب او سنة

او اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ والمجمل والمفصل والخاص والعام
 والمحكم والمتشابه والسكرامة والتحريم والاباحة والذنب والوجوب ويعرف من السنة هذه
 الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسنود والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب
 وترتيب الكتاب على السنة حتى لو وجد حديثا لا يوافق ظاهره الكتاب يهتدى الى وجهه فحمله
 فان السنة بيان الكتاب ولا تخالفه وانما يجب معرفة ما ورد منها في احكام الشرع دون ما عداها
 من الفصص والاخبار والمواظ وكذلك يجب ان يعرف من علم اللغة ما اتى في كتاب او سنة في
 امور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب وينبغي ان يتخرج فيها بحيث يقف على مرام
 كلام العرب فيما يدل على المراد من اختلاف الحال والاحوال لان الخطاب ورد بلان العرب
 فمن لم يعرف لا يقف على مراد الشارع ويعرف اقاويل الصحابة والتابعين في الاحكام ومظم
 فتاوى قتها الامامة حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيكون فيه خرق الاجماع واذا عرف من
 كل من هذه الانواع معظمه فهو حجة في مجتهده ولا يشترط معرفة جميعها بحيث لا يشذ عنه شيء
 منها واذا لم يعرف نوعا من هذه الانواع فسيبلة التقليد وان كان متبحرا في مذهب واحد من آحاد
 ائمة السلف فلا يجوز له تقلد انفساء ولا التمسك للفتيا واذا اجمع هذه العلوم وكان مجابا لالهواء
 والبسوع مدرعا بالورع محترزا عن السكابر غير مصر على الصغائر جازله ان يتقلد انفساء
 وينصرف في الشرع بالاجتهاد والقوى ويجب على من لم يجمع هذه الشرائط تقليده فيما ينه له
 من الطوائف انتهى كلام البغوي وقد صرح الرافعي والنووي وغيرهما من لا يخصص كثرة ان
 المجتهد المطلق الذي هو تفسيره على قسامين مستقل ومنسوب يظهر من كلامهم ان المستقل
 يمتاز عن غيره بثلاث خصال احداها التصرف في الاصول التي عليها بناء مجتهديه وثانيها
 تتبع الآيات والاحاديث والآثار لمعرفة الاحكام التي سبق بالجواب فيها واختيار بعض الادلة
 المتعارضة على بعض وبيان الراجح من محملاته والتنبيه لما اخذ الاحكام من تلك الادلة والذي
 نرى والله اعلم ان ذلك ثلثا علم الشافعي رحمه الله تعالى والثالثا الكلام في المسائل التي لم يسبق
 بالجواب فيها اخذ من تلك الادلة والمنسب من سلم اصول شيخه واستعان بكلامه كثيرا في تتبع
 الادلة والتنبيه لما اخذ وهو مع ذلك مستيقن بالاحكام من قبل ادلتها قادر على استنباط المسائل
 منها قل ذلك منه او اكثر وانما اشترط الامور المذكورة في المجتهد المطلق واما الذي هو دونه في
 المرتبة فهو مجتهد في المذهب وهو متدلا امامه فيما ظهر فيه نصه لكنه يعرف قواعد امامه وما
 بني عليه مذهبه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه نصا اجتهد فيها على مذهبه وخرجها من اقواله
 وعلى منواله ودونه في المرتبة مجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه المتسكن من ترجيح
 قول على آخر ووجه من وجوه الاصحاب على آخر والله اعلم

باب في بيان اختلاف المجتهدين

اختلفوا في اصول المجتهدين في المسائل الفرعية التي لا قاطع فيها هل كل مجتهد فيها مصيب او

المصيب فيها واحد قال بالاول الشيخ ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر وابو يوسف ومحمد
 ابن الحسن وابن شريح ونقل عن جمهور المتكلمين من الاشاعرة والمعتزلة وفي كتاب الخراج
 لابي يوسف اشارات الى ذلك فنارب التصريح وبالثاني قال جمهور الفقهاء ونقل عن الاثمة
 الاربعة وقال ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي قال البيضاوي في المنهاج
 اختلف في صواب المجتهدين بناء على الخلاف في ان لكل صورة حكما معينا عليه دليل قطعي او
 ظني والاختار ما صح عن الشافعي ان في الحادثة حكما معينا عليه اشارة من وجدها اصاب ومن
 فقدتها اخطأ ولم يأثم لان الاجتهاد مسبوق بالدلالة لانه طلبها والدلالة من آخره عن الحكم فلو تضمنت
 الاجتهاد ان لا جمع التقيضان ولانه قال عليه الصلاة والسلام من اصاب فله اجران ومن اخطأ
 فله اجر واحد قيل لو تعين الحكم فالحال لم يحكم بما انزل الله فيضيق بقوله تعالى ومن لم يحكم
 بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون قلنا امر بالحكم بما ظنه وان اخطأ الحكم بما انزل الله قيل
 لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر رضي الله عنه زيدا قلنا لم يجرى قوله
 المبطل والمخطئ ليس بمبطل انتهى كلام البيضاوي قوله لكل صورة حكم الخ قلنا حكم على
 الغيب بلا دليل قوله ما صح عن الشافعي ان في الحادثة الخ قلنا معناه في كل حادثة قول هو اوفق
 بالاصول واعتبر في طرف الاجتهاد وعليه اشارة ظاهرة من دلائل الاجتهاد من وجدها اصاب
 ومن فقدتها فقد اخطأ ولم يأثم وذلك لانه نص في اوائل الام بان العالم اذا قال للعالم اخطأت فعنه
 اخطأت الملك السديد الذي ينبغي للعلماء ان يسلكوه وبسط ذلك ومثله بامثال كثيرة او معناه
 اذا كان في المسئلة خبر الواحد قد اصاب من وجده وخطأ من فقدته وهذا ايضا مبسوط في الام
 قوله لان الاجتهاد مسبوق الى آخره قلنا بعدنا الله تعالى بان نعمل ما يؤدي اليه اجتهادنا فطلب
 الذي نعمله اجالا لنعطي به تفصيلا لقوله لا جمع التقيضان قلنا هو كتحصيل الكفارة كل
 واحد منها واجب وليس بواجب قوله من اصاب فله اجران قلنا هذا عليكم لالكم لان الخطأ
 الذي يوجب الاجر لا يكون معصية فلا بد ان يكونا حكيمين لله تعالى احدهما افضل من الآخر
 كالعزيمة والرخصة او هذا في القضاء ولا بد ان يتحقق في الخارج اما قول المدعي او المنكر
 قوله امر بالحكم بما ظنه الخ قلنا اعتراف بمقصودنا قوله والمخطئ ليس بمبطل قلنا لما لم يكن
 مبطلا لم يكن مخالفا للحق لان كل مخالف للحق مبطل وماذا بعد الحق الا الضلال والحق ان
 ما نسب الى الاثمة الاربعة قول يخرج من بعض نصريحاتهم وليس نصامتهم وانه لا خلاف
 للامة في تصوير المجتهدين فيما خيرة به نصا او اجماعا كاقراءات السبع وصيغ الادعية والوتر
 بسبع وتسع واحدى عشرة فكذلك لا ينبغي ان يخالفوا فيما خيرة به دلالة والحق ان الاختلاف
 اربعة اقسام احدها ما تعين فيه الحق قطعا ويجب ان ينقض خلافا لانه باطل بيقيننا وثانيها ما تعين
 فيه الحق بغالب الرأي وخلافه باطل ظنا وثالثها ما كان كلا طرفي الخلاف غير افييه بالاطم
 ورابعها ما كان كلا طرفي الخلاف غير افييه بغالب الرأي تفصيل ذلك انه ان كانت المسئلة مما

ينقض فيها قضاء القاضي بان يكون فيها نص صحيح فيها معروف من النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فكل اجتهاد خلافه فهو باطل نعم بما يهذر به جهل نصه صلى الله عليه وسلم الى ان يبلغ
 وتقوم الحجة وان كان الاجتهاد في معرفة واقعة قد وقعت ثم اشته الحال مثل موت زيد وحياته
 فلا جرم ان الحق واحد نعم بما يهذر المخطئ باجتهاده وان كان الاجتهاد في امر فوض الى تهمري
 المجتهد وكان المأخذ ان متقاربين وليس واحد منهما بعيدا عن الاذهان جدا بحيث يرى ان
 صاحبه مقصر قد خرج من عرف الناس وعادتهم فالمجتهدان مصيبان مثل رجلين قيل لكل
 واحد منهما أعط كل فقير وجده درهمان مالي قال كيف اعرف انه فقير قيل اذا اجتهدت في
 تتبع قرائن الفقر ثم اتاك التلج انه فقير فأعطه فاختلغا في رجل قال احدهما هو فقير وقال الآخر
 لا والمأخذ ان متقاربين يسوغ الاخذ بهما فهم مصيبان لانه ما دار الحكم الاعلى من جمع في تهمريه
 انه فقير وقد وقع في تهمريه ذلك من غير تمصير ظاهر بخلاف ما اذا اعطى تاجرا كبيرا له خدم
 وحشم فان القائل بفقره يصدمة صرا ولا يسوغ الاخذ بالنسبة التي ذهب اليها فهنا مقامان
 احدهما انه فقير في الحقيقة ام لا ولا شبهة ان الحق فيه واحد وان التقضين لا يجتمعان والثاني
 ان من اعطى غير الفقير على ظن فقره هل هو مطيع ام لا ولا شبهة انه مطيع نعم من وافق ظنه
 الحقيقة قد نال خطا وافر وان كان الاجتهاد في اختيار ما خيره كحرف القرآن وصيغ الادعية
 وكذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على وجوه تسهيل على الناس مع كونها كلها حاوية
 لاصل المصلحة فالمجتهدان مصيبان فهذا كله بين لا ينبغي لاحد ان يتوقف فيه ومواقع
 الاختلاف بين الفقهاء ومعظمها امور احدها ان يكون واحد قد بلغه الحديث والآخر
 لم يبلغه والمصيب ههنا متعين والثاني ان يكون عند كل واحد احاديث وآثار متخالفة
 وقد اجتهد في تطبيق بعضها ببعض او ترجيح بعضها على بعض فادى اجتهاده الى حكم فحاش
 الاختلاف من هذا القبيل والثالث ان يختلفوا في تفسير الالفاظ المستعملة وحدودها الجامعة
 للمادة او معرفة اركان الشيء وشروطه من قبيل السير والحذف وتخرج المناط وصدق ما وصف
 ومقاعما على هذه الصورة الخاصة او انطباق الكتابة على جزئياتها ونحو ذلك فادى اجتهاد كل
 واحد الى مذهب والرابع ان يختلفوا في المسائل الاصولية ويتفرع عليه الاختلاف في الفروع
 والمجتهدان في هذه الاقسام مصيبان اذ كل مأخذ احدهما متقاربين بالمعنى الذي ذكرنا والحق
 ان المسائل المذكورة في كتب اصول الفقه على قسمين قسم هو من باب تتبع لغة العرب كالنكاح
 والاعام والنص وانطاهر ومثله كمثل قول اللغوي هذا الاسم نكرة وذلك معرفة وهذا علم وذلك
 اسم جنس والفاعل مرفوع والمفعول منصوب وليس في هذا القسم كثير اختلاف وقسم هو من
 باب تقرير الذهن الى ما يفعله العاقل بسببته تفصيله انك اذا التفت الى عائل كنباعة فقاقد
 تفسير بعض حروفه وامرته بقراءته فانه لا بد اذا اشتبه عليه شيء يتبع القرائن ويتهمري
 الصواب وما يختلف عاقلان في مثل ذلك واذا عن للعاقل طريقان كيف يتبع الدلائل

وينفع من المصالح ويختار الأرجح والأقل شراً كذلك الأول لما ورد عليهم أحاديث
 مختلفة أجلها قد اختلف نظرهم في ذلك فافضى اجتهادهم إلى الحكم على بعضها بالنسخ وتطبيق بعضها
 ببعض وترجيح بعضها على بعض وكذلك لما ورد عليهم مسائل لم يكن السلف تكلموا فيها اتخذوا
 الظاهر بالنظر واستنبطوا العلل وبالجملة فكانت لهم صنائع اندفعوا إليها بسليقتهم المخلوقة فيهم كما
 يستدفع العاقل في أمرين له فإدقروا أن يسردوا صنائعهم التي ذكروها مفصلة في كتبهم
 أو أشاروا إليها في ضمن كلامهم وأخرجت من مسائلهم وإن لم يذكرها وتلفت عقول الخلف
 أكثر صنائعهم بالقبول لما جيلوا عليه من السليقة في مثل ذلك ثم صارت أموراً مسلمة فيما
 بينهم وعلى قياس ذلك لما فرغوا من اجتهادهم في رواية الحديث ومعرفة الصحيح من السقيم
 والمستفيض من الغريب ومعرفة أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وكتابة كتب الحديث
 وتصحيحها جسروا في تلك المبادئ بسليقتهم المخلوقة في عقولهم ثم جاء قوم آخرون وجعلوا
 صنائعهم تلك كليات مدونة وهن فائدة جليلة هي أن من شرط العمل بعمل هذه المقدمات الكلية
 أن لا تكون الصورة الجزئية التي يقع فيها الكلام مما سبق إلى العقلاء فيها حكم الكليات لأنه
 كثير مما يكون هناك قرائن خاصة تفيد غير حكم الكليات وأصل الجدول هو اتباع الكليات
 وإثبات حكم قد قضى العقل الصراح بخلافه لخصوص المقام كما إذا رأيت حجراً وايقنت أنه حجر
 فجاء الجدول فقال الشيء أعما يعرف باللون والشكل ونحوهما وهذه الصورة قد تشابه الأشياء فيها
 ففقد ذلك اليقين بأمر كلي ولا يعلم المسكين أن اليقين الحاصل في هذه الصورة الخاصة أكبر من
 اتباع الكليات فإياك أن تترك أقوالهم عن صريح السنة والاختلاف في هذا القسم راجع إلى
 التحري وسكون القلب وبالجملة لاختلاف في أكثر أصول الفقه راجع إلى التحري وإطمئنان
 القلب بمناهدة القرائن وقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن التكليف راجع إلى
 ما يؤدى إليه التحري في مواضع من كلامه منها قوله صلى الله عليه وسلم فطركم يوم تظفرون
 واضحاكم يوم تضعون قال الخطابي معنى الحديث أن الخطأ موضع عن الناس فيما كان سبيله
 الاجتهاد فلان قوماً اجتهدوا فلم يروا الحلال إلا به ثلاثين فلم يظفروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت
 عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين فإن صومهم وفطرهم ماضٍ لاشئ عليهم من وزر واعتب
 وكذلك في الحج إذا أخطأ يوم عرفته فإنه ليس عليهم إعادته ويحجزهم أضعاها ذلك وإنما هذا
 تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده ومنها قوله الخ الحكم إذا اجتهدوا فأصاب فله أجران وإذا
 اجتهدوا فخطأ فله أجر وكل من استقرى نصوص الشارع وقنوا به حصل عنده قاعدة كلية وهي
 أن الشارع قد ضبط أنواع البر من الوضوء والغسل والعلاوة والزكاة والصوم والحج وغيرها مما
 اتبعت الملل عليه إلهام المضبط فشرع لها أركاناً وشروطاً وآداباً ورضع لها مكروهات ومنهديات
 وجوائز واشبع القول في هذا حق الإشباع ثم لم يبعث عن تلك الأركان وغيرها بعدد جملة جامعة
 مانعة كثير بهتوا كلما سئل عن أحكام جزئية تتعلق بتلك الأركان والشروط وغيرها مما عاها

على ما يفهمون في نفوسهم من الالفاظ المستعملة وارشدتهم الى رد الجزئيات نحو الكليات ولم
يزد على ذلك اللهم الا في مسائل قليلة لاسباب طارئة من طاج القوم ونحوه فشرع غسل الاعضاء
الاربعة في الوضوء ثم لم يجد الغسل بمجد جامع مانع يعرف به ان ذلك داخل في حقيقته ام لا وان
اسئلة الماء داخلية فيها ام لا ولم يقسم الماء الى مطلق ومقيد ولم يبين احكام البئر والقدر ونحوهما
وهذه المسائل كلها كثيرة الوقوع لا يتصور عدم وقوعها في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ولما
سأله السائل في قصة بئر ضاحية وحدث القديس لم يزد على الرد الى ما يفهمونه من اللفظ وبما ادونه
فيما بينهم ولهذا المعنى قال سفيان الثوري ما وجدنا في امر الماء الاسعة ولمألت له امرأة عن
الثوب يصيبه دم الطبخة لم يزد على ان قال خبثه ثم اقرب صبه ثم انضجه ثم صلى فيه فلم يأت بأكثر
مما عندهم وامر بالسنة الى القبلة ولم يلمناطريق معرفة القبلة وقد كانت الصحابة يسافرون
ويجتهدون في امر القبلة وكانت لهم حاجة شديدة الى معرفة طريق الاجتهاد فهذا كله تفويضه
مثل ذلك الى رأيهم وهكذا اكثر فتاواه صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى على منصف لبيب
وقد فهمنا من تتبع احكامه انه راعى في ترك التعقيد وعدم الاكثار من وجوه الضبط مصلحة
عظيمة وهي ان هذه المسائل ترجع الى حقائق تستعمل في العرف على اجمالها ولا يعرف فحدها
الجامع المانع الا بسرور بما يحتاج عند اقامة الحد الى التمييز بين المشككين باحكام وضوابط
يخرجون باقامتها ثم ان ضبطت وفسرت لا يمكن تفسيرها بالاحتقائق مثلها وهم جرافق تسلسل
الامر او يتقف في بعض ما هنالك الى التفويض على راي المبني به والحقائق الاخرى ليست باحق
من الاولى في التفويض الى المبنيين فلاجل هذه المصلحة فوض الحقائق اول مرة الى رأيهم ولم
يشدد فيها يختلفون حين كان الاختلاف في امر فوض اليهم وله في ذلك مساع فلم يعنف على عمرو بن
العاص فيما فهم من قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة من جواز التيمم للجنب اذا خاف على
نفسه من البرد ولم يعنف على عمر بن الخطاب فيما فهم من تأويل اول ما ستم النساء انه في لمس المرأة
لا الجنابة بقيت مثله الجنب غير مذكورة فينبغي ان لا يتيهم الجنب اصلا اخرج النسائي عن
طارق ان رجلا جنب فلم يصل فأقضى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اصبت فأجنب رجل
قديم وصل فأناه فقال نحو ما قال للآخر اصبت انتهى ولم يعنف على احد من اخر صلاة العصر او
اداءها في وقتها حين كانوا جميعا على تأويل من قوله لا تصلوا العصر الا في بني قريظة وبالجمله فن احاط
بجوانب الكلام علم انه صلى الله عليه وآله وسلم فوض الامر في تلك الحقائق المستعملة في العرف على
اجالها وكذا في تطبيق بعضها ببعض الى افهامهم ونظيره تفويض الفتها كثيرا من الاحكام الى
تحرى المبني وعادته فلا عنف على احد من المتألفين عندهم ونظيره ايضا ما اجعت عليه الامه
من الاجتهاد في القبلة عند الغيم وترك العنف على واحد فيما دى تحريره اليه ونظير هذه المصلحة
ما ذكره اهل المناظرة من الاصطلاح على ترك البحث عن مقدمات الدلائل للتلايلزم انتشار
البحث فن عرف هذه المسئلة كما هي علم ان اكثر صور الاجتهاد يكون الحق فيها دائرا في جانبي

الاختلاف وان في الامر سعة وان البس على شيء واحد والحزم بنى المصالح ليس بشيء وان
استنباط حدودها ان كان من باب تقريب الذهن الى ما يفهمه كل احد من اهل اللسان فاعانة على
الفهم وان كان بعيدا من الاذهان ونحو ذلك من غير المشكل بمقدمات مخترعة فعمى ان يكون شرعا جديدا
وان المصحيح ما قاله الامام عز الدين بن عبد السلام وقد افلح من قام بما اجمعوا على وجوبه
واجتنب ما اجمعوا على تحريمه واستباح ما اجمعوا على اباحته وفضل ما اجمعوا على استحبابه
واجتنب ما اجمعوا على كراهته ومن اخذ بما اختلفوا فيه فله حالان احدهما ان يكون
المختلف فيه مما ينقض الحكم به فهذا الاسيل الى التقليد فيه لانه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض
الا لكونه خطأ بعيدا من نفس الشرع ومأخذة ورعاية حكمه الثانية ان يكون مما لا ينقض
الحكم به فلا بأس بفعله ولا يتركه اذا قلده بعض العلماء لان الناس لم يروا على ذلك يسألون
من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا انكار على احد من السائلين الى ان ظهرت هذه
المذاهب ومنعصبونها من المقلدين فان احادهم يتبع امامه مع بعد مذهبه عن الادلة مقلدا لله
فيما قال فكانه نبي ارسل اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد من اولي
الالباب انتهى وقال من قدام امام من الائمة ثم اراد تقليد غيره فهل له ذلك فيه خلاف والاختار
التفصيل فان كان المذهب الذي اراد الانتقال اليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال الى
حكم يجب نقضه فانه لم يجب نقضه الا لبطاله وان كان المأخذان متقاربا بين جاز التقليد والانتقال
لان الناس لم يروا من زمن الصحابة رضي الله عنهم الى ان ظهرت المذاهب الاربعة يقلدون
من اتفق من العلماء من غير تكبير من احد يعتبر انكاره ولو كان ذلك باطلا لا سكره والله اعلم
بالصواب انتهى واذا تحقق عندك ما بيناه علمت ان كل حكم يتكلم فيه المجتهد باجتهاده
منسوب الى صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام اما الى لفظه او الى علة مأخوذة من لفظه
واذا كان الامر على ذلك ففي كل اجتهاد مقامان احدهما ان صاحب الشرع هل اراد بكلامه هذا
المعنى او غيره وهل تصيب هذه العلة مدارا في نفسه حين ما تكلم بالحكم المنصوص عليه او لا
فان كان التصويب بالنظر الى هذا المقام فاجتهد المجتهدين لابعينه مصيب دون الآخر وثانيهما
ان من جملة احكام الشرع انه صلى الله عليه وآله وسلم عهد الى امته صريحا او دلالة انه متى اختلف
عليهم نصوصه او اختلف عليهم معاني نص من نصوصه فهم مأمورون بالاجتهاد واستفراغ
الطاقة في معرفة ما هو الحق من ذلك فاذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه كما عهد
اليهم انه متى اشته عليهم التمسك في الدنيا لفظ العلماء يجب عليهم ان يذهبوا ويصلوا الى جهة وقع
تحريرهم عليها فهذا حكم علقه الشرع بوجود النجوى كما علق وجوب الصلاة بالوقت وكما علق
تكليف الصبي ببلوغه فان كان البحث بالنظر الى هذا المنام نظر فان كانت المسئلة مما ينقض
فيه اجتهاد المجتهد فاجتهاده باطل قطعا وان كان فيها حديث صحيح وقد حكم بخلافه فاجتهاده
باطل ظنا وان كان المجتهد ان جميعا قد سلكا ما ينبغي لهما ان يسلكاه ولم يتخا فاجتهدا صحيحا حولا

(باب تأكيدها لاخذ هذه المذاهب الاربعه والتشديد في تركها والخروج عنها)

اعلم ان في الاخذ بهذه المذاهب الاربعه مصلحة عظيمة وفي الاعراض عنها كراهة مفيدة كبيرة
نحن نبين ذلك بوجوه احدها ان الامة اجتمعت على ان يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة
فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة وتبع التابعين اعتمدوا على التابعين وهكذا في كل طبقة
اعتمد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك لان الشريعة لا تعرف الا بالتقليد
والاستنباط والنقل لا يستقيم الا بان أخذ كل طبقة عن قبلها بالانصال والابد في الاستنباط
ان يعرف مذاهب المتقدمين ان لا يخرج من اقوالهم فيخرب الاجماع ويبني عليها ويستعين
في ذلك بمن سبقه لان جميع الصناعات كالصرف والنحو والطب والشعر والحدادة
والتجارة والصياغة لم يفسر لاحد الا بما علمه اهلها وغير ذلك نادر بعد لم يقع وان كان جائزا
في العقل واذا اتبعنا الاعتماد على اقوال السلف فلابد من ان تكون اقوالهم التي يعتمد عليها
مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة وان تكون مخدومة بأن يبين الراجح
من محتملاتها ويخصص عمومها في بعض المواضع ويقيد مطلقها في بعض المواضع ويجمع
المختلف منها ويبين علل احكامها والا لم يصح الاعتماد عليها وليس مذهب في
هذه الازمنة المتأخرة بهذه الصفة الا هذه المذاهب الاربعه اللهم الا مذهب الامامية والزيدية
وهم اهل البدعة لا يجوز الاعتماد على اقوالهم وثانيها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اتبعوا السواد الاعظم ولما اندرست المذاهب الحققة الا هذه الاربعه كان اتباعها اتباعا
للسواد الاعظم والخروج عنها خروجا عن السواد الاعظم وثالثها ان الزمان لما طال بوسد
العهد وضيعت الامانات لم يجر ان يعتمد على اقوال علماء السوء من القضاة الجورة والمفتين
التابعين لاهوائهم حتى ينسبوا ما يقولون الى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة
والامانة اما صريحها ودلالة وحفظ قوله ذلك ولا على قول من لا ندري هل جع شروط الاجتهاد
اولا فاذا رأينا العلماء المحققين في مذاهب السلف عسى ان يصدقوا في تخريج ما يحتاجهم على اقوالهم
واستنباطهم من الكتاب والسنة واما اذا لم نرم منهم ذلك فهي بات وهذا المعنى الذي اشار اليه عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه حيث قال يهدم الاسلام جدال المناق في الكتاب وابن مسعود حيث
قال من كان متبعا فليتبع من مضى فاذ هب اليه ابن حزم حيث قال التقليد حرام ولا يصل لاحد
ان يأخذ قول احد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبرهان لقوله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم
من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع
ما الفينا عليه آباءنا قال تعالى ما دخلتم لم يقصد بفسر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه اولئك الذين هدامهم الله واولئك هم اولو الالباب وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه

الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فلم يبع الله تعالى الرد عند التنازع الى احد
 دون القرآن والسنة وحرم بذلك الرد عند التنازع الى قول قائل لانه غير القرآن والسنة وقد صرح
 اجماع الصحابة كلهم اولهم عن آخرهم واجماع التابعين اولهم عن آخرهم واجماع تبع التابعين
 اولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد احد الى قول انسان منهم او من قبلهم فباخذ
 كله فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابي حنيفة او جميع اقوال مالك او جميع اقوال الشافعي او جميع
 اقوال احمد ورحمهم الله ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره ولم يعتد على ما جاء
 في القرآن والسنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها اولها
 عن آخرها يقين لا اشكال فيه وانه لا يجد لنفسه سقفا ولا ماما في جميع الاعصار الممودة
 الثلاثة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين نعوذ بالله من هذه المنزلة وايضا فان هؤلاء الفقهاء كلهم قد
 نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم فقد خالفهم من قلدهم وايضا فان الذي جعل ربلا من هؤلاء او
 من غيرهم اولى بان يقلد من غيرهم الخطأ او على بن ابي طالب او ابن مسعود او ابن عمر
 او ابن عباس رضي الله عنهم او عائشة رضي الله عنها ام المؤمنين فلو ساغ التقليد لكان كل واحد
 من هؤلاء احق بان يتبع من غيره انتهى نعم اتيتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة
 وفيمن ظهر عليه ظهورا ينال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكذا او نهى عن كذا وانه ليس
 بمنسوخ اما بان يتبع الاحاديث واقوال المخالف والموافق في المسئلة فلا يجد لها سقفا او بان يرى
 جماعة من المتبحرين في العلم يذهبون اليه ويرى المخالف له لا يهتج الا بقياس او استنباط
 او نحو ذلك فينبذ لاسبب لخالفه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاتفاق خفي او حتى جلي
 وهذا هو الذي اشار اليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال ومن العجب العجيب ان
 الفقهاء المقلدين يقف احدهم على ضعف ما اخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً وهو مع ذلك
 يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والاقية الصحيحة لمذهبهم جوداً على تقليد امامه
 بل يجعل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة فضلاً عن مقلده
 وقال لم يرل الناس يالون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا انكار على احد من
 السالين الى ان ظهرت هذه المذاهب ومنعصبوها من المقلدين فان احدهم يتبع امامه مع بعد
 مذهبه عن الادلة مقلداً له فيما قال كانه نبي ارسل وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى
 به احد من اولي الالباب وقال الامام ابو شامة ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
 امام ويقتضي كل مسألة صحيحة ما كان اقرب الى دلالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم المقدمة وليجتنب التعصب ولتطرق لطرائق الخلاف فانها
 مضبوطة للزمان ولصغور مكدرة فقد صرح عن الشافعي انه نهى عن تقليده وغيره قال صاحبه
 المزني في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي رحمه الله ومن معني قوله لا فرق به على من اراد
 مع اعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه دينه ويخطا لنفسه اي مع اعلامي من

اراد علم الشافعي من الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى وفيمن يكون غاميا ويقلد رجلا من
 الفقهاء بعينه يرى انه يمتنع من مثله الخطأ وان ما قاله هو الصواب البتة واضر في قلبه ان لا يترك
 تقليده وان ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدي بن حاتم انه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ اتخذوا الحجارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال انهم لم يكونوا
 عبيد ونهم ولستكنهم كانوا اذا احوالهم شربا استحلوه واذا حرموا عليهم شيئا حرموه وفيمن
 لا يجوز ان يستفتي الحنفى مثلاً في شافعيها شافعيها وبالعكس ولا يجوز ان يستفتي الحنفى بامام شافعي مثلاً
 فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى وناقض الصحابة والتابعين وليس محله فيمن لا يدين
 الا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتقد حلالا الا ما حله الله ورسوله ولا حراما الا ما حرمه
 الله ورسوله لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بطريق الجمع بين
 المختلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع علماء اشداعلى انه مصيب فيما يقول
 وبقي ظاهر امتناع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر خلاف ما ظنه اقلع من
 ساعته من غير جدال ولا اصرار فهذا كيف ينكره احد مع ان الاستفتاء لم يزل بين المسلمين
 من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فرق بين ان يستفتي هذا او انما او يستفتي هذا حينا بعد
 أن يكون مجمعا على ما ذكرناه كيف لا ولم يؤمن بفقهاء ايا كان انه اوحى الله اليه الفقه وفرض
 علينا طاعته وانه معصوم فان اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا انه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا
 يجوز قوله اما ان يكون من صريح الكتاب والسنة او مستنبطاً منها بما ينحصر من الاستنباط او
 عرف بالقرائن ان الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا او طمأن قلبه بتلك المعرفة فها هو غير
 المنصوص على المنصوص فكانه يقول ظننت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا
 وجدت هذه لغة فالحكم عمة هكذا والمقبس مندرج في هذا العموم فهذا ايضا معزى الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولكن في طريقه ظنون ولو لا ذلك لما قلد مؤمن المجتهد فان بلغنا
 حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه
 وتركنا حديثه وانبعنا ذلك التخمين فن اظلم منا وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين

باب اختلاف الناس في الاخذ بهذه المذاهب الاربعة وما يجب عليهم من ذلك

اعلم ان الناس في الاخذ بهذه المذاهب على اربعة منازل ولكل قوم حد لا يجوز ان يتعدوه احدها
 مرتبة المهتد المطلق المنتسب الى صاحب مذهب من تلك المذاهب وثانيها مرتبة المخرج وهو
 المهتد في المذهب وثالثها مرتبة المتبحر في المذهب الذي حفظ المذهب واقتضاه وهو يقتضي عا
 اتقن وحفظ من ذهب اصحابه ورابعها المتسلد الصرف الذي يستفتي علماء المذاهب ويعمل
 على فتواهم وكتب القوم مشحونة بشروط كل منزل واحكامه الا ان من الناس من لا يميز بين
 المنازل فيضبط في تلك الاحكام ويظنها متناقضة فاردنا ان نجعل لكل منزل فصلا ونشير الى احكام

كل منزل على حدة

فصل في المجتهد المطلق المنتسب في وقد قد من شرطه فلا يعبد وحاصل كل ذلك انه جامع بين علم الحديث والفقه المروي عن اصحابه واصول الفقه كحال كبار العلماء من الشافعية وهم وان كانوا كثيرين في انفسهم لكنهم اقلون بالنظر الى المنازل الاخرى وحاصل صديعهم على ما استقر بنا من كلامهم ان تعرض المسائل المنقولة عن مالك والشافعي والى حنيفة والثوري وغيرهم رضي الله عنهم من المجتهدين المقبولة مذهبهم وقواولهم على موطن مالك والصحيحين ثم على احاديث الترمذي والى داود فإى مسألة وافقتها السنة نصا او اشارة اخذوا بها وعولوا عليها وارى مسألة خالفها السنة مخالفة صريحة ردوها وتركوا العمل بها وارى مسألة اختلفت فيها الاحاديث والآثار اجتهدوا في تطبيق بعضها ببعض اما يجعل المفسر قاضيا على المذهب وتزليل كل حديث على صورة او غير ذلك فان كانت من باب السن والآداب فلكل سنة وان كانت من باب الحلال والحرام او من باب القضاء واختلفت فيها الصحابة والتابعون والمجتهدون جعلوها على قولين او على اقوال ولم ينسكروا على احد فيها اخذ منها ورواوا في الامور سعة اذا كان يشهد الحديث والآثار لكل جانب ثم استغفروا جهلهم في معرفة الاولى والارجح اما بقوة الرواية او بعمل اكثر الصحابة او كونه مذهب جمهور المجتهدين او موافقا للقياس كفا للنظر ائنه ثم هو بذلك الاقوى من غير تكبير على احد من اخذ بالقول الاخر فان لم يجدوا في المسئلة حديثا من ينسك الطبعين ابا لواقداح نظرهم في شواهد اقوالهم من آثار الطبقة الثالثة من كتب الحديث والى ما يفهم من كلامهم من الدليل والتعليل فاذا اطمأن الخاطر بشئ اخذوا به فان لم يطمئن بشئ مما ذكره واطمان بغيره وكانت المسئلة مما ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولم يسبق فيه اجماع وقام عندهم الدليل الصريح قالوا به مستعينين بالله متوكلين عليه وهذا باب نادر الوقوع صعب المرتقى يهتجون من الله اشدا اجتنبوا ان يقيم عندهم دليل صريح اتبعوا السواد الاعظم وارى مسألة ليس فيها نص صريح او تعليل صحيح من السلف استغفروا الجهد في طلب نص او اشارة او ايهام من الكتاب والسنة اثر من الصحابة والتابعين فان وجدوا قالوا به وليس عندهم ان يقلدوا واعلموا واحدا في كل مقال اطمأنت به نفوسهم او لا وان كنت في ريب مما ذكرنا فليكن بكتب البيهقي وكتاب معالم السنن وشرح السنة للبيهقي فهذه طريقة المحققين من فقهاء المحدثين وقيل ما هم وهم غير الظاهرية من اهل الحديث الذين لا يتولون بالقياس ولا الاجماع وغير المتقدمين من اصحاب الحديث ممن لم يلتفتوا الى اقوال المجتهدين اصلا ولكنهم اشبهه الناس باصحاب الحديث لانهم صنعوا في اقوال المجتهدين ما صنع اولئك في مسائل الصحابة والتابعين

فصل في المجتهد في المذهب وفيه مسائل في مسألة اعلم ان الواجب على المجتهد في المذهب ان يحصل من السن والآثار ما يجتريه من مخالفة الحديث الصحيح واتفاق السلف ومن دلائل الفقه ما يقتدر به على معرفة ما اخذ اصحابه في اقوالهم وهو معنى ما في الفتاوى السراجية

لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس
 فان عرف اقاويل العلماء ولم يعرف مذاهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين
 يتخذون مذهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل
 الحكاية وان كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول
 فلان لا يجوز وليس له ان يختار فيجب بقول بعضهم مالم يعرف حججهم وفي الفصول العبادية في
 الفصل الاول وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يهل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكي ما يسمع
 من اقوال الفقهاء وعن ابي يوسف وزفر وعافيه بن زيد انهم قالوا لا يهل لاحد ان يفتي بقولنا
 مالم يعلم من اين قلنا وفيها ايضا عن بعضهم قالوا وان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلمذ
 للفقوى حتى يمتدى اليه لان كثير من المسائل اجاب عنها اصحابنا على عادة اهل بلدهم ومعاملاتهم
 فينبغي لكل مفتي ان ينظر الى عادة اهل بلده وزمانه فيما لا يختلف الشريعة في عمدة الاحكام من
 الهبط فاما اهل الاجتهاد فهو من يكون عالما بالكتاب والسنة والآثار ووجه الفقه ومن الثانية
 نقل عن بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والحكم والمزول
 والعلم بعبادات الناس وعرفهم في السراجية قبل ادنى الشروط للاجتهاد - فخط المبسوط ذكر
 هذه الرواية في خزنة المفتين اقول هذه العبارات معناها الفرق بين المفتي الذي هو صاحب
 تخرير وبين المفتي الذي منبهر في مذهب اصحابه يفتي على سبيل الحكاية لا على سبيل الاجتهاد
 (مسألة) اعلم ان القاعدة عند مفتي الفقهاء ان المسائل على اربعة اقسام قسم قرر في ظاهر
 المذهب وحكمه ان يقبلوه على كل حال واقفت الاصول او خالفت ولذلك ترى صاحب الهداية
 وغيره يتكلمون ببيان الفرق في مسائل التنجيس وقسم هو رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله
 وصاحبه وحكمه ان لا يقبلوه الا اذا وافق الاصول وكما في الهداية ونحوها من تصحيح لبعض
 الروايات الشاذة بحال الدليل وقسم هو تخرير من المتأخرين اتفق عليه جمهور الاصحاب
 وحكمه انهم يقتنون به على كل حال وقسم هو تخرير منهم لم يتفق عليه جمهور الاصحاب وحكمه
 ان يعرضه المفتي على الاصول والنظائر من كلام السلف فان وجد موافقا لها اخذ به والا تركه
 في خزنة الروايات ثم لا عن بستان الفقيه ابي الليث في باب الاخذ عن الثقات ولو ان رجلا سمع
 حديثا او سمع مقالة فان لم يكن القائل ثقة فلا يسه ان يقبل منه الا ان يكون قولاً يوافق الاصول
 فيجوز العمل به والا فلا وكذا لو وجد حديثا مكموا او مسألة فان كان موافقا للاصول جاز ان
 يعمل به والا فلا وفي البحر الرائق عن ابي الليث قال سئل ابو نصر عن مسألة وردت عليه ما تقول
 رجل الله وقعت عندك كتب اربعة كتاب ابراهيم بن رستم وآداب القاضي عن الخصاص وكتاب
 المجرى وكتاب النوادر من جهة هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها او لا وهذه الكتب محجودة عندك
 فقال ما سمع عن اصحابنا فذلك علم محبوب مرغوب فيه مرضى به واما الفتيا فاني لا اراي لاحد ان
 يفتي بشي لا يفهمه ولا يحتمل ائثال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت وانجلت عن

اصحابنا رجوت ان يسع الى الاعتماد عليها في النوازل (مسألة) اعلم ان المسئلة اذا كانت ذات اختلاف
 بين ابي حنيفة وصاحبيه فحكمها ان المجتهد في المذهب يختار من اقوالهم ما هو اقوى دليل او اقبس
 فعلا وارفق بالناس ولذلك افتى جماعات من علماء الحنفية على قول محمد رحمه الله في طهارة الماء
 المتعمل وعلى قولهما في اول وقت العصر والعشاء وفي جواز المزارعة وكنهم مشعونة بذلك لا
 يحتاج الى ايراد النقول وكذلك الحال في مذهب الشافعي رحمه الله في المنهاج وغيره في الفرائض ان
 اصل المذهب عدم توريت ذوى الارحام وقد افتى المتأخرون عند عدم انتظام بيت المال بتوريتهم
 وقد نقل فقيه اليمن ابن زياد في فتاواه مسائل افتى المتأخرون فيها بخلاف المذهب منها اخراج
 الفلوس من الزكاة المفروضة من المتقدمين وعروض التجارة افتى البلقيني بجوازها وقال اعتمد
 جوازها ولكنه مخالف لمذهب الشافعي رحمه الله وتسبع البلقيني في ذلك البخاري ومنها دفع
 الزكاة الى الاشرف العلويين افتى الامام نضر الدين الرازي بجوازها في هذه الازمنة حين منعوا
 سهمهم من بيت المال وضرهم الفقرو منها بيع النخل في الكوارات مع ما فيها من شعع وغيره
 اجاب البلقيني بالجواز ونقل ابن زياد عن الامام ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل في الزكاة يفتي
 فيها بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفع الزكاة الى واحد ودفعها الى احد الاصناف اقول وعندى في
 ذلك رأي وهو ان المفتي في مذهب الشافعي سواء كان مجتهدا في المذهب او متبعرا فبه اذا احتاج في
 مسئلة الى غير مذهبه فعليه بمذهب احمد رحمه الله فانه اجل اصحاب الشافعي رحمه الله علما وديانة
 ومذهبه عند التحقيق فرع لمذهب الشافعي رحمه الله ووجهه من وجوهه والله اعلم

فصل في المتبعر في المذهب وهو الم حافظ لكتب مذهبه وفيه مسائل في مسئلة من شرطه
 ان يكون صحيح الفهم عارفا بالعربية واساليب الكلام ومراتب الترجيح منقظا للمعاني
 كلامهم لا يخفى عليه غالباً فيبدا ما يكون مطلقا في الظاهر والمراد منه المقيد واطلاق
 ما يكون مقيدا في الظاهر والمراد منه المطلق نبيه على ذلك ابن نجيم في البعر الرائق
 ويجب عليه ان لا يفتي الا بأحد وجهين اما ان يكون عنده طريق صحيح يعتمد عليه الى امامه
 او تكون المسئلة في كتاب مشهور تداوله الايدي في النهر القاطن في كتاب القضاء طريق نقل
 المفتي المقلد عن المجتهد احدا من امان ان يكون له سند اليه او اخذه من كتاب معروف تداوله
 الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة النهر
 المتوار او المشهور وهكذا ذكر الرازي في هذا الوجه بعض النسخ الواردة في زماننا لا يصلح
 عزوما فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف رحمه الله لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم نعلم انهم اذا
 وجدوا النقل عن النواذر مشايخ في كتاب مشهور معروف كالمداية والمبسوط كان ذلك نقولا على
 ذلك الكتاب انتهى وفي فتاوى الفقيه في باب ما يتعلق بالمفتي ان ما يوجد من كلامه يميل ومذهبه
 في كتاب معروف وقد تداوله النسخ فانه جاز لمن انظر فيه ان يقول قال فلان او فلان كذا لو ان لم

يسمعه من احمد فهو كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك رحمهما الله ونحوهما من الكتب المصنفة
 في اصناف العلوم لان وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة الطبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج
 مثله الى اسناد (مسئلة) اذا وجد المتبحر في المذهب حديثا صحيحا يخالف مذهبه فهل له ان يأخذ
 بالحديث ويترك مذهبه في تلك المسئلة في هذه المسئلة يبحث طويل واطال فيها صاحب خزائن
 الروايات نقلا عن دستور المسالكين فلتورد كلامه من ذلك بعينه فان قيل لو كان المقلد غير المجتهد
 عالما استدلالا يعرف قواعد الاصول ومعاني النصوص والاخبار هل يجوز ان يعمل عليها وكيف
 يجوز وقد قيل لا يجوز لغير المجتهد ان يعمل الاعلى روايات مذهبه وقناوى امامه ولا يشغل بمعاني
 النصوص والاخبار ويعمل عليها كالعامي قيل هذا في العامي الصنف الجاهل الذي لا يعرف معاني
 النصوص والاحاديث وتأويلاتها اما العالم الذي يعرف النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية
 وثبت عنده صحتها من المحدثين او من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة يجوز له ان يعمل عليها
 وان كان مخالفا لمذهبهم يؤيده قول ابي حنيفة ومحمد والشافعي واصحابهم رحمهم الله تعالى وقول
 صاحب الهداية في روضة العلماء الزندوسنية في فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم سئل
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قلت قولا وكتاب الله يخالفه قال اتركوا قولي بكتاب الله فقبل اذا
 كان خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه قال اتركوا قولي بخبر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقبل اذا كان قول الصحابة يخالفه قال اتركوا قولي بقول الصحابة وفي الامتاع
 روى البيهقي في السنن عند الكلام على القراءة بسنده قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلت
 قولا وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلاف قولي فيما يصح من حديث النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اولى فلا تقلدوني ونقل امام الحرمين في النهاية عن الشافعي رحمه الله تعالى انه قال
 اذا بلغكم خبر صحيح يخالف مذهبي فاني عوه واعلموا انه مذهبي وقد صح منصوصا انه قال اذا
 بلغكم عني مذهب وصح عندكم خبر على مخالفته فاعلموا ان مذهبي موجب الظن وروى
 الخطيب باسناده ان الداركي من الشافعية كان يستفتي وير بما يقتضيه غير مذهب الشافعي وابي
 حنيفة رحمه الله تعالى فينبال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا والاخذ بالحديث اولى من الاخذ بقولهما اذا خالفاه وكذا
 يؤيده ما ذكر في الهداية في مسئلة صوم المجتهد لو اختلفت وظن ان ذلك يخطئه ثم اكل
 منعده اعليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا اقتناه فقيه بالفساد
 لان القوي دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عن محمد رحمه الله تعالى
 لان قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا ينزل عن قول المفتي في الكافي والمجدي اى لا يكون
 ادنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا شرعيا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم اولى
 وعن ابي يوسف خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة
 الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة وفي المناوي بالاتفاق واما الجواب عن قول ابي يوسف

ان للامامى الاقتداء بالفقهاء فمحمول على العامى الصنف الجاهل الذى لا يعرف معنى الاحاديث
وتأويلاتها لانه اشار اليه بقوله اهدم الاهتداء اى فى حقه الى معرفة الاحاديث وكذا قوله
وان عرف العامى تأويله نجب الكفارة يشير الى ان المراد من العامى غير العالم وفى الحديث
العامى منسوب الى العامة وهم الجاهل فعلم من هذه الاشارات ان مراد ابى يوسف رحمه الله
تعالى ايضا من العامى الجاهل الذى لا يعرف معنى النص وتأويله فبما ذكر من قول ابى حنيفة
والشافعى ومحمد رحمهم الله يندفع قول القائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى ما نقلناه
من خزائن روايات وفى المسئلة قول آخر وهو انه اذا لم يجمع آيات الاجتهاد لا يجوز له العمل على
الحديث بخلاف مذهبه لانه لا يدري انه منسوخ او مؤول او محكم محمول على ظاهره ومال الى
هذا القول ابن الحاجب فى مختصره وتابعوه وردبانه ان اراد عدم التيقن بنفى هذه الاحتمالات
فالحتم ايضا لا يحصل له اليقين بذلك وانما يبنى اكثر امره على غائب الظن وان اراد انه لا يدري ذلك
بغالب الرأى متعناه فى صورة النزاع لان المتبحر فى المذهب المتبع لكتب التوم الحافظ من
الحديث والفقهاء بجملة صالحة كثير اما يحصل له غالب الظن بان الحديث غير منسوخ ولا مؤول
بتأويل يجب القول به وانما البحث فيما حصل له ذلك والمختار ههنا هو قول ثالث وما اختاره ابن
الصلاح وتبعه النووي وصححه قال ابن الصلاح من وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه
فظر ان كلف له آية الاجتهاد مطلقا وفى ذلك الباب والمسئلة كل له الاستقلال بالعمل به وان لم
تكمل وشئ مخالفته الحديث بعد ان يبحث فلم يجد مخالفته جوايا شافعية عنه فله العمل به ان كان عمل
به امام مستقل غير الشافعى رحمه الله يكون هذا عندنا فى ترك ما ذهب امامه ههنا وحسنه النووي
وقرره **(مسئلة ١٠)** اذا اراد هذا المتبحر فى المذهب ان يعمل فى مسئلة بخلاف مذهب امامه
مقلدا فيها الامام آخر هل يجوز له ذلك اختلفوا فيه فنعى القزالى وشرذمة وهو قول ضعيف عند
الجمهور لان مبتناه على ان الانسان يجب عليه ان يأخذ بالدليل فاذا فاق ذلك لجهله بالدلائل اتينا
اعتقاد افضلية امامه مقام الدليل فلا يجوز له ان يخرج من مذهبه كما لا يجوز له ان يخالف
الدليل الشرعى ورد بان اعتقاد افضلية الامام على سائر الائمة مطلقا غير لازم فى صحة التقليد
اجماعا لان الصحابة والتابعين كانوا يعتقدون ان خير هذه الائمة ابو بكر ثم عمر رضى الله عنهما
وكانوا يقلدون فى كثير من المسائل غير ما يخالفوا له ما ولم ينسكروا على ذلك احد فكان اجماعا
على ما قلناه واما افضلية قوله فى هذه المسئلة فلا سبيل الى معرفتها لانها لا تعرف فلا يجوز ان
يكون شرط التقليد ان يلزم ان لا يصح تقليد جمهور المذاهب ولو سلم فى مسئلنا هذه هذا عليكم
لا لكم لان كثير اما يطلع على حديث يخالف مذهب امامه او يجد قياسا قويا يخالف مذهب
فيه نقد افضلية فى تلك المسئلة لغيره ومذهب الاكثرين الى جوازه منهم الامدى وابن الحاجب
وابن الهمام والنووى واتباعه كابن حجر والرولى وجاعات من الحنابلة والمالكية ممن يقضى
ذكر اماماتهم الى التطويل وهو الذى اتفق عليه الاتفاق من مفتى المذاهب الاربعة من

المتأخرين واستخرجوه من كلام أوائلهم وأولهم رسائل مستتلة في هذه المسئلة الا انهم اختلفوا في شرط جوازها فمنهم من قال لا يرجع فيها قلد اتفاقا ففسره ابن الهمام فقال اي عمل به واختلف الشراح في معنى هذه الكلمة فقبل فيما عمل به بخصوصه بان يقضى تلك المصالحات الواقعة على المذهب الاول مثلا وهو الصحيح الذي لا يتجه غيره عند التحقيق وقيل بجنسه وردبانه ليس اتفاقا بل اكثر ما روى عن السلف هو العمل بخلاف المذهب فيما كانوا يعملون به ومنهم من قال لا يلتزم الرخص فقبل يعني ما سهل عليه وردبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خيرا اختار اهلون الامرين ما لم يكن انما وقيل ما لا يتو به الدليل بل الدليل الصحيح الصريح فقام بخلافه مثل المتعة والصرف وهذا وجه وجيه وجدت في كتاب التخليص في تخريج احاديث الرافعي للحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب النكاح منه نقلا عن الحاكم في كتاب علوم الحديث باسناده الى الاوزاعي قال يجنب او يترك من قول اهل الجواز خمس ومن قول اهل العراق خمس من اقوال اهل الجواز استماع الملاهي والمتعة واتيان النساء في ادبارهن والصرف والجمع بين الصلاتين بغير عذر ومن قول اهل العراق شرب النبيذ وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء اربعة امثاله ولا جمعة الا في سبعة امصار والفرار من الزحف والاكل بعد الفجر في رمضان ثم قال ابن حجر وروى عبد الرزاق عن معمر لو ان رجلا اخذ يقول اهل المدينة في استماع الغناء (١) واتيان النساء في ادبارهن وبقول اهل مكة في المتعة والصرف وبقول اهل الكوفة في المسكر كان شرع الله ومنهم من قال لا يلتزم به حيث يترك حقيقة ممنوعة عند الامامين قبل المنوع ان يترك حقيقة ممنوعة في مسئلة واحدة مثل الوضوء بلا ترتيب ثم خرج منه الدم المسائل لافي مسئلتين كما اذا ظهر الثواب بمذهب الشافعي وصلى بمذهب ابي حنيفة ويتجه ان يقال فيه بحث لانه ان كان المقصود من هذا التمسك ان لا يخرج مجموع ما تنحله من الانفاق فهو حاصل في مسئلتين ايضا وان كان المقصود ان لا يخرج هذه المسئلة وحدها من الاجماع

(١) قوله واتيان النساء في ادبارهن الى ان قال وشرب النبيذ الخ يفهم من كلامه ان هذه العشرة مسائل هي منقولة في مذهب اهل السنة والجماعة وانها من جملة المسائل انطلاقيات انما الحافظ ابن حجر استظهر التجنب عنها ولكن نقل الشيخ حسن الجبر في الحنفى المصرى في رسالته المسماة بالاقتوال المعربة في احوال الاشربة نقلا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان من شرائط مذهب اهل السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ التمر لما في القول بتحريره من تفسير كبار الصحابة رضي الله عنهم والامساك عن تعذيبهم من شرائط السنة والجماعة انتهى ومنه يعلم الجواب عن مسئلة اتيان النساء حيث ان الذي نقلها هم اجلاء الصحابة وكبار التابعين خصوصا ومن نقلها البخاري عن ابن عمر ومن نقلها ايضا سيدنا ابو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انتهى مصححه

فيمكن عنه اشتراط كونه مذهباً للاجتهاد فيه مساع كما يأتي ومنهم من قال لا يكون المذهب
 الذي يذهب اليه مما ينقض فيه قضاء القاضي وهذا وجيه والاحتراز منه يحصل اذا قلنا مذهباً
 من المذاهب الاربعه المقبولة المشهورة ومنهم من قال ينشرح صدره في تلك المسئلة بما قلده
 غير امامه ولا يتصور الا في المتبحر وقبل اذا اتبع الا كثرة القول المشهور ونحوه من مذهب
 امامه حسن واذا كان بالعكس فجميع هذا خلاصة ما في رسالهم مع تنقيح ونحوه من اختيار
 في الجواز شرط ان لا ينقض قضاء قاض به سواء كان النقص لا اجتماع معينين كل واحد منهم جامع
 كالنكاح بغير شهود معينين والاعلان او لغيره وفي الاختيار شرط اشراح المصدر لمعنى
 في الدليل او كثرة من عمل به في السلف او كونه احوط او كونه تفصيلاً من مضيق لا يمكن له
 الطاعة معه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ونحو ذلك من
 المعاني المعتبرة في الشرع لا مجرد الهوى وطلب الدنيا وفي الوجوب شرط ان يتعلق به حق لغيره
 فينقض القاضي بخلاف مذهب في خزائن الروايات في كشف الشناخ واذا قلده فقيهاً في شيء هل
 يجوز له ان يرجع عنه الى فقيه آخر المسئلة على وجهين احدهما ان لا يكون التزم مذهباً معيناً
 كمذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهم الله تعالى والثاني التزم فقال اني ملتزم متبع ففي
 الوجه الاول قال ابن الحاجب لا يرجع بعد تقليده فيما قلده اتفاقاً في حكم آخر المختار الجواز لقوله
 تعالى فاستأوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون فالقول بوجوب الرجوع الى من قلده اولاً في مسئلة
 يكون تقييد النص وهو يجري مجرى النسخ على ما تقرر في الاصول ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وان العوام في السلف كانوا يستقون الفقهاء من غير
 رجوع الى معين من غير انكار لخل محل الاجماع على الجواز كذا في شرح ابن الحاجب واما
 الجواب في الوجه الثاني وهو ما اذا التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى فقد
 اشار ابن الحاجب الى الاختلاف في ذلك من اختلاف مذهبهم وأشار الى انه اختلف العلماء في ذلك
 على ثلاثة أقوال فقيس لا يجوز مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً القول الثالث ان الحكم في هذا الوجه
 والوجه الاول سواء فلا يجوز ان يرجع عنه بعد تقليده فيما قلده اي عمل به ويجوز في غيره وفي عمدة
 الاحكام من الفتاوى الصوفية سنل عن يوم عبد الفطر ان انا نرى بعض الناس ينطوعون في الجامع
 عند الزوال فتنمهم عن ذلك ويخبرهم عن ورود النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة قال اما المنع
 فلا كذا يدل على تحت قوله تعالى ارايت الذي نهى عبداً اذا صلى ولا يقن وقت الزوال بل عسى
 ان يكون قبله او بعده ولئن كان وقته فقد روى عن ابي يوسف رحمه الله لا يكره ذلك الطوع عند
 الزوال يوم الجمعة والشافعي رحمه الله لا يكره ذلك في جميع الايام فتن اعتزنت على هذا المصلي
 فمسي ان يجيب ان تقليد في هذه المسئلة من يرى جواز ذلك او ينجح عليه بما احتج به من اختيار
 ذلك فليس لك ان تذكر على من قد اجتهد او احتج بدليل وفيها ايضا من التجنيس والمزيد وما
 قلده هذا المصلي فلا ينكر على من فعل فعلاً مجتهداً او تقليد مجتهد وفي الظاهرية ومن فعل فعلاً

مجتهد فيه او قل مجتهد في فعل مجتهد فيه فلا عار ولا شناعة ولا انكار عليه وفي المنهاج للبيضاوي
 لوراي الزوج لفظا كتابية ورأته المرأة صريحا فله الطلب ولها الامتناع فبرجها الى غيرهما
 (فائدة) استشكل رجل شافعي الاختلاف بين عبارتي الانوار فاجبته بما بهل الاختلاف في كتاب
 القضاء من كتاب الانوار ما حاصله اذا دوت هذه المذاهب جازا لقلدان ينقل من مذهب مجتهد
 الى مذهب آخر وكذا لو قلد مجتهدا في بعض المسائل وآخر في البعض الآخر حتى لو اخذ من كل
 مذهب الا هوون كالحنفى اذا اقتصدوا راد أن يأخذ بالشافعي رحمه الله للتأنيضا والشافعي من
 فرجه او امرأة واراد ان يأخذ بالحنفى للتأنيضا وغير ذلك من المسائل جاز هذا حاصل كلام
 صاحب الانوار في كتاب القضاء وقال في باب الاحتساب لوراي الشافعي شافيا يشرب التبيد
 او ينكح بلاولي ويطرهما فله ان ينكر لان على كل مقلدا اتباع مقلده وبعضى بالمخالفة ولو راي
 الشافعي الحنفى يأكل الضب او متروك التسمية عمدا فله ان يقول امان تعقدان الشافعي اولى
 بالاتباع واما ان ترك هذا كلامه في الاحتساب وبين القولين اختلاف اقول وحل الاختلاف
 عندى والله اعلم ان معنى قوله بعضى بالمخالفة انه بعضى بالمخالفة اذا عزم على تقليده في جميع
 المسائل او في هذه المسئلة ثم اقدم على المخالفة فهذه معصية بلا شك واما اذا قلد في هذه المسئلة
 غيره فذلك الغير هو مقلده ولم يخالفه مقلده ونقول المسئلة الثانية مبنية على قول القزالي
 وشرذمة والاولى على قول الجمهور فان حل هذا الاختلاف قد صعب على بعض المصنفين
 (مسئلة) اعلم ان تقليد المجتهد على وجهين واجب وحرام فاحدهما ان يكون من اتباع الرواية دلالة
 تفصيله ان الجاهل بالكتاب والسنة لا يستطيع بنفسه التبع ولا الاستنباط فكان وظيفته
 ان يسأل فقهاء ما حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسئلة كذا وكذا فاذا اخبر بعبء سواء
 كان مأخوذا من صريح نص او مستنبطا منه او مقبلا على المنصوص فكل ذلك راجع الى
 الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولودلالة وهذا قد انقضت الامة على صحته قرنا بعد قرن بل
 الام كلها انقضت على مثله في شرائعهم وامارة هذا التقليد ان يكون عمله بقول المجتهد كالمشروط
 بكونه موافقا للسنة فلا يزال متفحصا عن السنة بقدر الامكان حتى يظهر حديث يخالف قوله هذا
 اخذ بالحديث واليه اشار الأئمة قال الشافعي رحمه الله اذا صح الحديث فهو مذهبي واذا ابرأهم
 كلامى يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال مالك رحمه الله ما من
 احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابو حنيفة
 رحمه الله لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي ان يفتى بكلامي وقال احمد لا تقلدني ولا تقلد من مالكا ولا
 غيره ونحذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة الوجه الثاني ان يظن بفتيحه انه بلغ
 الغاية القصوى فلا يمكن ان يخطئ فلهما بلغه حديث صحيح صريح يخالف مقالة لم يتركه او ظن
 انه لما قلده كفه الله بماتله وكان كالسفيه المحجور عليه فان بلغه حديث واستيقن بصحته لم يقبله
 لكون ذمته مشغولة بالتقليد فهذا اعتقاد فاسد وقول كاسد ليس له شاهد من النقل والعقل

وما كان احدا من القرون السابقة يفعل ذلك وقد كذب في ظنه من ليس بمصوم من الخطا
 معصوما خفية او معصوما في حق العمل بقوله وفي ظنه ان الله تعالى كافسه بقوله وان ذممه
 مشغولة بتقليده وفي مثله نزل قوله تعالى وانا على آثارهم مقعدون وهال كان تهميرات الملل
 السابقة الامن هذا الوجه في مسألة في اختلاف في الفتوى بالروايات الشاذة المهجورة في خزائن
 الروايات في السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم قول ابي يوسف
 رحمه الله ثم يقول محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى ثم يقول زفر بن هرير والحسن
 ابن زياد رحمه الله تعالى وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب وصاحبا في جانب فالمفتي
 بالخيار والاول اصح اذ لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم زمانه حتى قال الشافعي الناس كلهم عيال
 ابي حنيفة رحمه الله في الفقه في المصهرات وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب وابو يوسف
 ومحمد رحمه الله في جانب فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقوله وان كان اخذهما
 مع ابي حنيفة ياخذ بقوله البتة الا اذا اضطلع المشايخ على الاخذ بقول ذلك الواحد في تبع
 اصطلاحهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في فعود المريض للصلاة انه يقعد كما يقعد المصلي في
 التشهد لانه اسر على المريض وان كان قول اصحابنا ان يقعد المريض في حال القيام متر بها او
 محثدا ليكون فرقا بين التسعة والتعود الذي هو في حكم انقضاء ولكن هذا يشق على المريض
 لانه لم يتعود هذا التعود وكذلك اختاروا تضمين الساعي اذا سعى الى السلطان بغير اذن وهذا
 قول زفر رحمه الله تعالى سد الباب السعاية وان كان قول اصحابنا لا يجب الضمان لانه لم يترك عليه
 مالا ويجوز للشافعي ان يأخذوا بقول واحد من اصحابنا عملا لمصلحة الزمان في التنية في باب
 ما يتعلق بالمفتي من النوادر قال رضي الله عنه والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف
 رحمه الله تعالى لزيادة تهميرته وفي المصهرات ولا يجوز للمفتي ان يفتي ببعض الاقوال المهجورة
 بل منقصة لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة ثم واعم بل يختار اقوال المشايخ واختيارهم
 ويقتدي بسير السلف ويكتفي باحراز الفضيلة والشرف في التنية في كتاب ادب القاضي في
 باب مسائل متفرقة في مسألة في المسائل التي تتعلق بالقضاء والفتوى فيها على قول ابي يوسف لانه
 حصل له زيادة علم بالتجربة وفي عمدة الاحكام من كشف البردوي يستحب للمفتي الاخذ بالرخص
 يسيرا على العوام مثل التوضي بماء الحمام والصلاة في الاماكن الظاهرة بدون المصلي وعدم
 الاحتراز عن طين الشوارع في موضع حكمه وابطهاره فيها ولا يلبق ذلك باهل العزلة بل الاخذ
 بالاحتياط والعمل بالعرف اولى بهم وفي التنية ثم ينبغي للمفتي ان يفتي الناس بما هو اسهل عليهم
 كذا ذكره البردوي في شرح الجامع الصغير ينبغي للمفتي ان يأخذ بالاسر في حق غيره خصوصا
 في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يروى الا شعري ومعاذ حين يفتي ما الى اليمن
 يسرا ولا تنصرا وفي عمدة الاحكام في كتاب الكراهية سؤا الكلب والخنزير نجس خلافا
 لما لا وغيره ولو افقي قول مالك جاز في التنية فقيه يفتي بذهب سعيد بن المسيب ويزوج

للزوج الاول بقية مطلقة ثلاث تطلقات كما كانت وبهرز الفقيه وقية بمقال في الطلقات
 الثلاث وبأخذ الرشيد ذلك وبزوجه الاول بدون دخول الثاني هل يصح النكاح وماجزاء من
 يفعل ذلك قالوا لا بدو يبعد في الفناوى الاعتيادية من فناوى الدهر فندى ان سعيد بن المسيب
 رجع من قوله ان دخول المحار ليس بشرط في التحليل فلو قضى به فاض لا ينقض فضاؤه ولو حكم به
 فقيه لا يصح وبهرز الفقيه وفي التحفة شرح المنهاج نقل الغزالي في الاجماع على تخيير
 المقلدين قولى امانه اى على جهة البديل لا الجمع اذ لم يظهر ترجيح احدهما ولكنه اراد اجماع
 ائمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والافاء دون العمل
 لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانتصره الغزالي كما يجوز لمن اداه اجتهاده الى
 تساوى جهتين ان يصل الى ايهما شاء اجماعا وقول الامام يمنع ان كانا في حكمين متضادين
 كاجاب ونحرىم بخلاف فهو اتصال الكفارة واجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف
 المذاهب الاربعة اى مما علمت نبذة لمن يجوز تقليده وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك
 قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعة اى في قضاء واقضاء ومحمل ذلك وغيره من صور
 التقليد ما لم يتبع الرخص بحيث تحل رتبة التقليد عن عنقه والائمة بل قيل فتى وهو وجه
 قيل محل ضعفه ان يتبعها من المذاهب المدونة والافسق قطعاً انتهى
 في فصل في العامى في اعلم ان العامى الصنف ليس له مذهب وانما مذهب قولى المفتى في
 البحر لرائق لواحتجم او اغتاب فظن انه ينظره ثم اكمل ان لم يستفت فظن ان لا يلفه الخبر فعليه
 الكفارة لانه مجرد جهل وانه ليس بعذر في دار الاسلام وان استفتى فظن ان لا كفارة عليه
 لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعهد على فتواه فكان معذورا فيما صنع وان كان المفتى
 مخطئاً فاقضى وان لم يستفت ولكن بلفه الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم
 والمحجوم وقوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تطير الصائم ولم يعرف النسخ ولا تأويله لا كفارة
 عليه عندهما لان ظاهر الحديث واجب العمل به خلافاً لابي يوسف لانه ليس للعامى العمل
 بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ ولو لمس امرأة او قبلها بشهوة او استحلى فظن ان ذلك
 بفطر ثم افطر عليه الكفارة الا اذا استفتى فظن ان لا كفارة عليه فافطر او بلفه خبره ولو فوى الصوم
 قبل الزوال ثم افطر لم يلزمه الكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما كذا في الهية وقد
 علم من هذا ان مذهب العامى قولى مقية وفيه ايضا في باب قضاء الفوائت عند قوله ويسقط
 لضيق الوقت والتسبان ان كان عامياً ليس له مذهب معين فذهبه قولى مقية كما صرحوا به فان
 افنى حتى اعاد الصوم والمغرب وان افناه شافى فلا يعيدهما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احدًا
 وصادف الصحة على مذهب مجتهد اجزاء ولا اعادة عليه انتهى وفي شرح منهاج البيضاوى
 لابن امام الكاملية فاذا وقت للعامى حادثة فاستفتى فيها مجتهدا وعمل فيها بقوى ذلك المجتهد
 فليس له الرجوع عنه الى قولى غيره في تلك الحادثة بغيرها بالاجماع كما قاله ابن الحاجب وغيره

وفي جمع الجوامع الخلاف فيه وان كان قبل العمل فقال النووي المختار ما نقله الخطيب وغيره انه ان لم يكن هناك مفتي آخر لزمه بمجرد قواه وان لم يسكن نفسه وان كان هناك آخر لم يلزمه بمجرد اقتضائه اذله ان يسأل غيره. وحينئذ قد يخالفه فيجيب فيه الخلاف في المختلفين اما اذا وقعت له حادثة غير ذلك فالاصح انه يجوز له ان يستفتي فيها غير من استفتاه في الحادثة السابقة وقطع الكتاب الهريسي بانه يجب على العامي ان يلزم مذهبا معينا واختار في جمع الجوامع انه يجب ذلك ولا يفعله بمجرد التشهي بل يختار مذهبا يخلده في كل شيء يستفده ارجح او مساو بالغيره لا مرجوحا. وقال النووي الذي يمتنضيه الدليل انه لا يلزمه التذهب بذهب بل يستفتي من شاء لكن من غير نلفظ للرخص ولعل من منعه لم يثق به لم تلطفه واذا التزم مذهبا معينا فيجوز له الخروج عنه على الاصح وفي كتاب الزبد لابن رسلان والشافعي ومالك والنعمان واحمد بن حنبل وسفيان وغيرهم من سائر الائمة على هدي والاختلاف درجة وفي شرحه غاية البيان لو اختلف جواب مجتهدين متساويين فالاصح ان للقلدان يتخير بقول من شاء منهما وقدم ما في التحفة في هذه المسئلة

باب ١ وهذا الذي ذكرناه من الامر بين الامرين هو الذي مشي عليه جماهير العلماء من الاخذين بالمذاهب الاربعه ووصى به ائمة المذاهب اصحابهم قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني في البواقيت والخواهر روى عن ابي حنيفة انه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دأبي ان يفتي بكلامي وكان اذا افتي يقول هذا رأي النعمان بن ثابت يعني نفسه وهو احسن ما قدرنا عليه فمن جاء باحسن منه فهو ادنى بالصواب وكان الامام مالك يقول ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى الحافظ والبيهقي عن الشافعي انه كان يقول اذا صحت الحديث فهو مذهبي وفي رواية اذا رأيتهم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحافظ وقال يومئذ في ابراهيم لا تقلدني في كل ما قول واظهر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رجة الله عليه يقول لاحجة في قول احمد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا في شيء وماتم الاطاعة الله ورسوله بالتسليم وكان الامام احمد يقول ليس لاحد مع الله ورسوله كلام وقال ايضا الرجل لا تقلدني ولا تقلدن ما لكوا لا الاوزاعي ولا الثعفي ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة اخذني ثم نقل عن جماعة عظمه من علماء المذاهب انهم كانوا يعملون ويقفون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن اصحاب المذاهب الى زمانه على وجه يقتضي كلامه ان ذلك امر لم يزل العلماء عليه فديما وحديثا حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار سبيل المسلمين الذي لا يصح خلافه ولا حاجة بنا بعد ما ذكره وبطه الى نقل الاقاويل ولكن لا بأس ان نذكر بعض ما تحفظه في هذه الساعة قال البغوي في مفتتح شرح السنن وفي اكثر ما وردته بل في عامته متبع الاقليل الذي لاح لي بنوع من الدليل في تأويل كلام محفل

أو ابضاح مشكل أو ترجيح قول على آخر وقال في باب الدعاء الذي يستفتح به الصلاة بعد
 ما ذكر التوجيه وسبحانك اللهم رندروي غير هذا من المذكور في افتتاح الصلاة فهو من
 الاختلاف المباح فبأيها استفتح جاز وقال في باب المرأة لا تخرج الامع محرم وهذا الحديث
 يدل على ان المرأة لا يلزمها الحج اذا لم تجد رجلا ذا محرم يخرج معها وهو قول النخعي والحسن
 البصري وبه قال الثوري واجد واسحاق واصحاب الرأي وذهب قوم الى انه يلزمها الخروج
 مع جماعة النساء وهو قول مالك والشافعي والاول اولي بظاهر الحديث قال البغوي في حديث
 بروع بنت واشق قال الشافعي رحمه الله عليه فان كان ثبت حديث بروع بنت واشق فلا حجة
 في قول احمد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض اشجع وان لم يثبت فلا مهر لها ولها رثا انتهى قول البغوي وقال
 الهاكم بهد كناية قول الشافعي ان صح حديث بروع بنت واشق فلت به ان بعض مشايخه قال
 لو حضرت الشافعي لقممت على رؤس اصحابه وقلت قد صح الحديث فلت به انتهى قول الهاكم
 وهكذا توقف الشافعي في حديث بريدة الاسلمي في اوقات الصلاة وصح الحديث عند مسلم
 فخرج جماعات من المحدثين وهكذا في المعصفر استدرك البيهقي على الشافعي بحديث عبد الله بن
 عمر واستدرك القرظي على الشافعي في مسألة نجاسة الماء اذا كان دون القلتين في كلام كثير
 منذ كور في الاحياء وللنووي وجه ان يبيع المعاطاة جائز على خلاف نص الشافعي واستدرك
 الزمخشري على ابي حنيفة في بعض المسائل منها ما قال في آية التيمم من سورة المائدة قال الزجاج
 الصبيد وجه الارض ترابا كلن او غيره وان كان صخر الا تراب عليه فلو ضرب التيمم يده عليه
 ومسح لكان ذلك طهوره وهو مذهب ابي حنيفة فان قلت فانصنع بقوله تعالى في سورة المائدة
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اي بعضه وهذا لا يتأق في الصخر الذي لا تراب عليه قلت قالوا
 ان من لا ابتداء لآية فان قلت قولهم انها لا ابتداء لآية فان قلت قولهم من قول العرب
 مسحت برأسه من الدهن ومن التراب ومن الماء الامعني التبييض قلت هو كما تقول والاذعان
 للحق احق من المراء انتهى كلام الزمخشري وهذا الجنس من مؤاخذات العلماء على اعنتهم لاسيما
 مؤاخذات المحدثين اكثر من ان تحصى وقد حكى لي شيعي الشيع ابو طاهر الشافعي عن شيخه
 الشيخ حسن العجمي الحنفي انه كان يأمرنا ان لا نشدد على ناسنا في النجاسة القليلة لمكان
 الخرج الشديد وما امرنا ان نأخذ في ذلك بذهب ابي حنيفة في العقود عمادون الدرهم وكان
 شيخنا ابو طاهر يرتضى هذا القول ويقول به في الانوار وانما يحصل املية الاجتهاد بأن يعلم
 امورا الاول كتاب الله تعالى ولا يشترط العلم بجميعه بل بما يتعلق بالاحكام ولا يشترط حفظه
 بظهر القلب الثاني سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يتعلق بالاحكام لا بما يشترط
 ان يعرف منهما الخاص والعام والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والسامع والمنسوخ ومن السنة
 المتواترة الا حاد المرسل والمسنود والمنقطع وحال الرواة جرحا وتعدى لا الثالث اقول بل

علماء الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا الرابع القياس بجملة ونفيه وتخييز الصحيح من
الفساد الخامس لسان العرب لغة وأمر اباد لا يشترط التبصر في هذه العلوم بل يكفي معرفة جبل
منها ولا حاجة ان يتبع الاحاديث على نفيها بل يكفي ان يكون له اصل مصحح يجمع احاديث
الاحكام كسفن الترمذي والنسائي وغيرهما كما في داود ولا يشترط ضبط جميع مواضع الاجماع
او الاختلاف بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي يقضى فيها ان قوله لا يخالف الاجماع بأن يعلم انه
وافق بعض المتقدمين او يلبس على ظنه انه لم ينكلم الاولون فيها بل تولدت في عصره وكذا معرفة
الناسخ والمنسوخ وكل حديث اجمع السلف على قبوله او تواترت اهلية روايته فلا حاجة الى
البحث عن عدل الرواة وما عدا ذلك يبحث عن عدل الرواة واجتماع هذه العلوم انما اشترط في
المجتهد المطلق الذي يقضى في جميع ابواب الشرع ويجوز ان يكون مجتهدا في باب دون باب ومن
شرط الاجتهاد معرفة اصول الاعتقاد قال الفرائي ولا يشترط معرفته على طرق المتكلمين
بادلتها التي يهررونها ومن لا يقبل شهادته من المبتدعة لا يصح تقليده القضاء وكذا تقليد
من لا يقول بالاجماع كالموارج او باخبار الآحاد كالقدريه او بالقياس كالشيعه وفي الاقوال
ايضا ولا يشترط ان يكون للمجتهد مذهب مدون واذا دونت المذاهب جاز للقلد ان ينتقل من
مذهب الى مذهب وعند الاصوليين ان عمل به في حادثة فلا يجوز فيها ويجوز في غيرها وان لم يعمل
جاز فيها وفي غيرها ولو قلد مجتهدا في مسائل وآخري مسائل جاز وعند الاصوليين لا يجوز ولو اختلف
من كل مذهب الا هو قال ابو اسحاق يفسق وقال ابن ابي هريرة لا ورجه في بعض الشروح وفي
الاقوال ايضا المنتسبون الى مذهب الشافعي وابي حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله اصناف احدها
العوام وتقليد هم للشافعي منفرع على تقليد الميت الثاني الباقون الرتبة الاجتهاد والمجتهد لا
يقلد مجتهدا وانما ينتسبون اليه بجرهم على طريقته في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها
على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يلقوا رتبة الاجتهاد لكنهم وفقوا على اصول الامام
وتحكما من قياس ما لم يجدوه منصوبا على ما نص عليه وهو لا يملكون له وكذا من يأخذ بقولهم
من العوام والمشهور انهم لا يملكون في انفسهم لانهم مقلدون وقال ابو القحطاط الهروي وهو من
تلامذة الامام مذهب عامة الاصحاب في الاصول ان العاصي لا مذهب له فان وجد مجتهدا قلده
وان لم يجدوه وجد متبحرا في مذهب قلده فانه يقتضيه على مذهب نفسه وهذا نص في فقه فانه قلده
المتبحر في نفسه والمرجع عند الفقهاء ان العاصي المنتسب الى مذهب له مذهب ولا يجوز له
مخالفة ولو لم يكن منتسبا الى مذهب فهل يجوز ان يخبره بتقليد اي مذهب شاء فبه خلاف مبنى
هلي انه يلزمه التقليد بذهب معين لا فيه وبها قال النووي والذي يقتضيه الدليل
انه لا يلزم بل يستغنى من شاء ومن اتفق لم يكن من غير نلفظ للرخص في كتاب آداب
القاضي من قبح القدروا علم ان ما ذكر المصنف في الفقه ذكروا في المفتي فلا يقضى الا
المجتهدون وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما خبر المجتهد من حفظ اقوال

المجتهد فليس بمفت والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد على طريق الحكاية كتابي
 حنيفة على جهة الحكاية فمعرفة ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو
 نقل كلام المفتي لئلا يخذله المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد احدا من ائمة اما ان يكون له سند
 فيه اليه او يأخذ من كتاب معروف تداولته الايدي فهو كتب محمد بن الحسن وهو هاهنا من
 التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة النسخ المتواترة عنهم والمثهور هكذا ذكر الرازي
 فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يجعل رفع ما فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف لانها لم
 تنته في عصرنا في ديارنا ولم تداوله الايدي نعم اذا وجد النقل عن النوادر مثلا في كتاب مشهور
 معروف كاله راية المبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا لا فويل المختلفة
 للمجتهدين ولا يعرف الحجة ولا القدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول منها ولا يقتضي به بل
 يحكم المستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه انه الا صوب ذكره في بعض الجوامع وهندي انه
 لا يجب عليه حكاية كاهل بل يكفي ان يحكي قولها فان المقلد ان يقلد اي مجتهد شاء فاذا
 ذكر احدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلة كذا بل يقول
 قال ابو حنيفة حكم هذا كذا ثم لو حكى الكل فالأخذ بما يقع في قلبه انه اصوب واولى وامامي
 لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه وعلى هذا اذا استفتي فتبين اعني مجتهدين
 فاختلفا عليه الاول ان يأخذ بما يميل اليه قلبه منها وعندي انه لو اخذ بقول الذي لا يميل اليه
 جاز لان ميله وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اصاب ذلك المجتهد او اخطأ وقالوا
 المنتقل من مذهب الى مذهب باجتهاد وبرهان آثم يستوجب التعزير فقبل اجتهاد وبرهان اولي
 ولا بد ان يراد بهذا الاجتهاد معنى التمحيص وتحكيم القلب لان العامي ليس له اجتهاد ثم حنيفة
 الانتقال انما تنحصر في حكم مسألة خاصة قلده وعمل به والافتواه فلات باختره فيما اتى به من
 المسائل مثلا والتزم العمل به على الاجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا
 حقيقة تقليد التقليد او عذبه كانه التزم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي
 تعين في الواقع فان ارادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزامة نفسه ذلك
 قول ابيه شرعا بل بالدليل واقتضاء العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاستلوا اهل
 الذكرا ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة حينئذ اذا ثبت
 عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل هذه الزامات منهم اسكف الناس عن تتبع
 الرخص والاخذ العامي في كل مسألة بقول مجتهد اخف عليه وانما لا ادري ما يمنع هذا من النقل
 والعقل فكون الانسان متبعا ما هو اخف على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد على
 ما علمت من الشرع مذمة عليه ولكن صلى الله عليه وسلم يذهب ما خفف عن امته والله سبحانه
 اعلم بالصواب انتهى وهذا آخر ما اردنا براده في هذه الرسالة والحمد لله والاول وآخر

مِيقَاتُ الْقِيَاسِ

فِي اثْنَاءِ الْقِيَاسِ

مؤلفه مرقومہ

محمد جلیل الحق قاضی بریلی ابن قاضی القضا عبدالحق صاحب ابن قاضی
خان عبدالمجید تلمیذ خاص مرشد نا عبد الغفور بابا المردیہ
غوث سید صوابہ صاحبہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا اله الا هو والصلاة على محمد المصطفى
وجعلناه وعلى من قتله

الحمد لله الذي جعل الفرقان تبيان لكل شيء وموعظة للفقير وجعل طاعة الرسول لازمة
وذريعة لسعادة المؤمنين في الدارين. جعل الامة المحمدية كجبة جمع العلماء المستنبطين المحققين
وعلى المؤمنين جزيل الاستئذان باعطاء ملكة الاستنباط للامة المجتهدين القاسمين والصلاة
وسلام على من انزل عليه الكتاب المبين وعلى آله الكرامين وصحابته الصالحين اما بعد فيقول
العبد الراجي الى عفوره القاضي محمد حميد الحق بحق افرسولوى متاريا بكتب السلف
حمدا وصلاة لما رأيت عوج الناس من افراسهم وقصر بطونهم في القياس فبعضهم يكرهون القياس
كامل الحديث مثلا وبعضهم يقررونه مع فقدان شرائطه فاردت ان اتجنب الدلائل
من كتب السلف ليكون معيار الخلاف الثابتة لمن كان اهلا له. ولنفي عن ليس
ابدا له مع ذكر بعض المسائل متفرعة به وسميته "بمقياس القياس في ثبات القياس"
حاشا لمنته "دفع الوسواس من منك والقياس" وفقى الله بخير ما في الباب
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
بدأت بسم الله وأحمد اولا وبذكر الخير اكون متميما

عنه هي فرقة يدعون انهم يعملون بالحد يعرفون بالوهابية وهكذا الفرقة
التي يزعمون انهم اهل القرآن ولا يعرفون القرآن الفرقان (مؤلفه)

الما بعد فاعلم ان الاجتهاد بذل الطاقة في حصول حكم شرعي
ظني لا بد من القياس فيما لا يجد فيه نص من الكتاب

اجتهاد وبلغت جهدا ورواه صواب حسبت كما في المنتخب الاجتهاد الافتتاحي
محمود جهدي جهدا وجهاد من حاشية وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمحسبين والاجتهاد مطلقا ثم من القياس
وغيره كما يستفاد من تفسير القاضي بضاوي في الآية المذكورة حيث قال فاعلموا
المجاهدة ليعلم الخ (بضاوي سورة عنكبوت)

قول ظني قيد افادى الى الحكم الحاصل بترتيب المقدمات ظني ليس لقطعي
كما علم من اثر عبد الله بن مسعود في المفوضة (وهي طمرة التي مات عنها زوجها)
ولم يسم لها مبرأ قال جهدي فيها برأى ان صبت من الله وان خطوت فمني
ومن الشيطان ارى لها مبرأ مثل نسائها لاوكس لا شطط وكان ذلك بحضرة من
الصحابه ولم ينكر عليه احد منهم فكان ذلك اجماعا على ان الاجتهاد يحتمل الخطأ
(نور الانوار السطوح مجتبا في ٢٢٧)

القياس في اللغة اندازه كفرنقن ميان دو چیز و برابری کردن وقيل في المعنى

شعر

يقاس المر بالمر اذا ما هو شاه وللشي على شي مقائس و اشباه
وفي شرح التهذيب القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر الخ

وذلك بترتيب المقدمات مثلاً تقول كل ا ب وكل ب ج
يلزم منه ان كل ا ج. او تقول كل عالم معيّر وكل معيّر لا بد له من
معيّر وهو الله الواجب الوجود الخالق لكل شيء -
واما القياس في الشرع فهو تقدير الفرع بالاصل في الحكم
والعلة (النار)

اما العقل فهو نور في قلب الادمي يضيئ به طريق يبتدأ به من
حيث شئت اليه درك المحواس الخم (نور الانوار ص ١٨)
والنقل ما نقل عن الغير واللام فيه للعهد اى لنقل شرعي و
ذلك عبارة ليهنا عن ثلاثة اشياء الكتاب والسنة وجماع الامة
وسياتي ذكرها -

ذكر في رسالة عقد الجيد ص ٦ قال لا ايام اشهر ستاني ابوالفتح
محمد بن عبد الكريم في كتابه المسمى بالمثل والمحل انا نعلم قطعاً وقيناً
ان الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل بعد
واحصروا نعلم قطعاً ايضاً انه لم يرد في كل حادثة تنص بالنصوص اذا كانت
متعددة والوقائع غير متعددة ولا يتناهي لا يضبطه ما يتناهي علم قطعاً
ان القياس واجب الاعتبار حتى يكون بصد كل حادثة جهتها والخ
وايضاً العلماء ورثة الانبياء ولا ينزل عليهم وحى تجدد فلا بد لهم

والسنة واجتماع الأمة ويدل عليه العقل والنقل اما
العقل فلان النصوص متناهية والوقائع غير متناهية فالقياس
واجب الا اعتبار حتى يكون بصد كل حادثة اجتهاداً

من الاجتهاد على وفق الاصول حتى يستنبطوا فروع منها الخ
قال القاضي البغوي في عبد الله في احوال التنزيل استدلل به
على ان القياس حجة من حيث امرنا مجاوزة من حال الى حال وحملنا
عليها في حكم لما بينهما من المشاركة المتضمنة له (بيضاوي ص ١٩١ الجزء
الثامن والعشرون)

وقال مولانا الجيون في التفسير الاحمدى تحت هذه الآية بعد اثبات
القياس بدلالة النص او لقول ان الله تعالى امرنا بالاعتبار
والاعتبار رد الشيء الى نظيره وهو علم شامل للقياس والمثالات
(العقوبات) وحينئذ يكون اثبات حجة القياس بعبارة النص
فذا دليل جامع بين العقل والنقل وقد تمسك به صاحب
المدارك والبيضاوي

وذكر العلامة شيخ سليمان الحنفى في فتوحات الالهية المشهور
بالجمل ص ١٢٤ جلد اول في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا

واما النقل فعلى ثلاثة انواع الكتاب وهو قوله تعالى
 فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْبَصَارِ

الله الآية وفي الآية اشارة لادلة الفقه الاربعة فقوله طيعوا الله اشارة
 للكتاب وطيعوا الرسول اشارة الى السنة وقوله اولي البصائر اشارة
 الى الاجماع وقوله فان تنازعتم اشارة الى القياس الى آخره
 ما نص في الصفحة الآتية قوله فان تنازعتم الظاهر انه خطاب مستعمل
 مستأنف موجه للمجتهدين

وايضا ذكر البيضاوي في تفسيره فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 وفي الآية دليل على وجوب المراجعة الى العلماء في ما لا تعلم ثم قال
 في تفسيره وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس الحق وتبين علم من ان ينص
 المقصود او يرشد الى ما يدل عليه كالقياس ودليل العقل ولعلمهم
 يتفكرون ان يتأملوا فيه فينتبهوا للحقائق انتهى -
 وايضا اشار اليه كمالين على الجالين وغيره

ولما السنة فمن معان جبلان رسول الله ﷺ لما بعث الى
 اليمين قال كيف تقضى اذا عرض لك قضاء قال قضيه بكتاب الله
 قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسولي الله ﷺ قال
 فان لم تجد فبسنة رسولي الله ﷺ قال اجتهد برائي ولا امو
 (قال) فضر رسول الله ﷺ على صدق وقال الحمد لله الذي
 وفق رسول الله ﷺ لما يريد به رسوله الله ﷺ (رواه الترمذي ابو داود

اعلم ان حديث مما ذكرنا من اشياء ميرغا كما صرح به الامام حجة الله ابو حامد الغزالي
 وقال في تلخيصه للاختصار بالقبول من قمر الاقمار ص ١٢٢
 وايضا حديث علي رضي الله عنه عن علي رضي الله عنه قال بعثني رسول الله ﷺ الى اليمين قاضيا
 يا رسول الله ترسلني وانا حديث السن لا اعلم الى الله بالتقضاء فقال ان الله يهدي
 قلبك ويثبت لسانك اذا تقاضا اليك رجلا فلا تقض للاول
 حتى تسمع كلام الآخر الحديث رواه ابو داود وغيره

له لا علم لي امة كاملا في قوله سيدي قلبك اية يرشدك الى طريق ابتداء القياس في
 الذي محله قلبك الخ امرقا على المشكوة ص ٣٢٥ باب اللؤلؤ بالقضار

والداري) واما اجماع الامة فقال صاحب الملوك الخ قد حصل لعلم
 بالتواتر انهم اذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلالا وحرام
 ابتدأوا بكتاب الله تعالى فان وجدوا فيه نصا او ظاهرا فمساكوا به
 وان لم يجدوا فيه فرغوا الى السنة وان لم يجدوا في الخبر فرغوا
 الى الاجتهاد (درر المسائل عقدا لجدايد)

اقول قد انعقد الاجماع على حجية القياس في الفروع الا ترى ان اسلف قسموا
 الحجج الشرعية الى الاربعة واستنوا مباحث الاربعة وممولا ففونا واقساما وابحاثا و
 امضا عليها لم يتأخرون جماعها الخ واورد علينا بعض منكر القياس وهندلوا
 بقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ
 فردوه الى الله والرسول حيث مرنا بالرد الى الله والرسول وما مرنا بالرد
 الى غيرهما فكيف يكون استدلالا للقياس فا جاب عنه صاحب التفسير الاحمري
 ان الرد عليها (لما المراد الكتاب والسنة معا) على وجه القياس واطاعة
 اولى الامر نعم والمراد به كل اولى الحكم اما ما كان او امير سلطانا كان او حاكما
 عالما كان او مجتهدا فاضيا كان او مفتيا على حسب المراتب لان النص مطلق
 فلا يقيد من غير دليل مخصوص

فالإسلام ما ضل إلى يوم الدين برغم المضلين فمحمد رسول
الله خاتم النبيين على القرائين باليقين ومن أنكر الحتم

بما تحقق ثابته لاثبات القياس يعني الإسلام جاز إلى يوم القيمة كما هو
المعتقد لابل الإسلام ثبت بدلائل عقلية وعقلية أما العقلية فما حصله من النبوة
ختمت من لدن رسولنا محمد وانقطع الوحي بنوحيها وجرى القياس للإسلام
فيلزم منه بالضرورة أيضا عقلا أنه لو لم يكن القياس جائزا لانسحب جري الشريعة
لأن النصوص انقطعت الوقائع لا تنقطع إلى القيمة لصغري بطل فالكبرى
أيضا لا عدم جواز القياس مع انقطاع الوحي فعدم جري الشريعة يكون
باطلا وينعكس أن القياس جائز للضرورة ولشريعة ما ضل بالضرورة ولذلك دل
المقدمون وفعوا عليها مطابعا الكلام لعرب إلى الغنا عما عن الأعيان وذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء

وباق شرعه في كل وقت إلى يوم القيمة وأرخال
اعلم أن الفرق التي تسمى بالقاديانية يتبعون الفضل الأعظم الموسوم به مردا
غلام أحمد القادياني ويوولون الكتاب تاويلا على حيث قالوا في
قوله تعالى وإن من أمة إلا ضل فيها نذير أنه لبد لكل عهد من نبي كما كان قبل
أنبي عليه السلام لأن النبوة رحمة وإبلاغ فينبغي أن لا ينقطع إلى يوم القيمة إلى آخر

ما قالوا اذ حردوا واثروا وكرهوا فنقول في الجواب انكم سلمتم القياس بقولكم ان النبوة جمعة فينبغي ان لا ينقطع وتفصيل ذلك ان القياس خلف عن الوحي فاذا انقطع الوحي ختم النبوة قام القياس مقامه والمجتهد خليفة النبي عليه السلام فاذا قال النبي قام ابو بكر عليه السلام ثم وثم لما قال النبي عليه السلام العلماء ورثة الانبياء وقال العلماء اني كانبيا نبي اسرائيل -

واما ختم النبوة فمن القطعيات عقلا ونقلنا قال الله تعالى ما كان محمد اباحد من رجا لكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الشكل شي عليها قال القاضي البيضاوي ختمهم (ا ختم محمد النبيين) او ختموا به (على القرأتين) ولو كان له ابن بالغ لاق منصبه ان يكون نبيا ولا يقدح فيه نزول عيسى بعده لانه اذا نزل كان على دينه مع ان المراد اخر من نبي وكان الشكل شي عليها فيعلم ما يليق بان يختم به النبوة (انوار التنزيل الجزء الثاني والعشرون ص ١٠١)

وبكذا في تفسير الجلالين وعاشية السداة به فتوح الالهية - وفي مذهب عليه ما كان محمد نبي محمد ابا احد من رجا لكم پرسيچ كي از مردمان شما و اگر چه پدر طيب و قائم و ابراهيم بوده اما ایشان بحد رجال نرسیده اند و لكن رسول الله و لكن او فرستاده خداست و خاتم النبيين و مہر پیغمبران یعنی بدو مہر کرده شد و نبوة و پیغمبری برو ختم کرده و خاتم بمعنی آخرتیر است یعنی او آخر انبیاء است (حاشی ص ١٠١)

فالحاصل ان المفسرين يتفقون في ذلك -

من الكافرين بالبراهين من الكتاب السنة واجماع الامة

اما الكتاب فقد حررته مفسرا واما السنة فمن الى امريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مثلي مثل الانبياء كمثل قصير احسن بنيانه ترك منه موضع لبننة
فظاف به النظارة يحبون من حسن بنيانه الا موضع تلك اللبننة فكنيت لانا سد
موضع اللبننة ختمت لي البنيان وختمت لي الرسل وفي رواية فانا للبننة وانا خاتم النبیین
متفق عليه (مشكوة ص ١٤٥) وفي هذا الحديث دليل لعقل ايضا وهو الاظهر لا ولي
الالباب وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يبعث رجالون كذابون كلهم يزعم
انه نبي وانا خاتم النبیین لاني بعدي رواه ابو داود - وفي الحديث لانا اخر الانبياء
وانتم اخر الامم

پس خدا بر ما شریعت ختم کرد بر رسول ما رسالت ختم کرد
اقول الله جالون الكذابون في الحديث ثم فنيشمل الى شريزته القاديان وعلى
الخصوص الى زعيمهم لان كذبه ووجه شهره ظهر من الشمس على من راي كعبه او سمع وان
لم يراه الضمير

قد تنكر لعين ضوء الشمس من ربه وينكر الفم طعم الميا من بطنه
يعني نبوة محمد عام مشتمل لجميع الناس كافة قال الله و آخرين منهم وكافة للناس
وجمعة للعالمين الآيات وفي الحديث بعثت الى الناس عامة على ان بعثت

شأن الحزن أيضا كما في سورة الحزن من تفسير الغرر في غيره وفي الاحبار للقرآلى
الحز قال مؤلف الامالى

ونتم الرسل بالصدر العلى نبى هاشمى في جمال

تنبيه علموا السعدكم الله يا اخوان الاسلام ان الفرقة اسماء بالقاديانية
اهل للطرد والذلة وعدم الاحسان فيجب على اولى الامراء على اصحاب ازمة
السلطنة الباكستانية ان يذللوا القاديانيين بوضع الجزية عليهم وايجاب
علامة الامتياز عليهم ليميزوهم من حتى لا يسلم احدنا عليهم وايضا يجب ان
يطردوهم عن مجالس المشورة بين المسلمين وان يعزلوهم عن عبود عمل السيادة و
الامارة في المحاكم كلها - وان لا يشتركوهم في استصواب الاراء الا ان يحفظوا اسم
حقوقهم كما للهندوفينا ولكن لا يجوز ان يؤذوا تشهيرا بابلهم كما يفعلون ذلك
لانه لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا ينبغي الاحسان بهم لانهم
يزدادون به غيا وعنادا

ارعى الاحسان عند الحروبنا وعند القن منقصة وذمنا
كقطر صار في الاصداف ذرا وفي شدة الافاعي صابمنا
الهم انا الحق حقا وارزقنا التمام وانا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابا

وبعض من ينكر الختم القادنيون فاحذرهم قاتلهم الله ائى
يؤفكون لكن المجتهد المطلق فقد من الدهر اما المقيّد فعلى الصنع

مراتب

اقول نقل مولانا محمد ايوب في درر المسائل عن النوار التتميز ان المجتهد
من جمع خمسة انواع من العلوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله وعلم وقلم اقاويل
السلف من اجدادهم وختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وبوطريق استنباط الحكم
من الكتاب سنة فاذا عرف من كل هذه الانواع مظنة فهو حينئذ مجتهد
واذا لم يعرف فببيلة التقليد وان كان يجرأ في مذهب من السلف الخ وهذا يستند
عن ما مضى يعني انا اثبتنا القياس بالدلائل ولكن لا يكون كل واحد مجتهدا كما نعلم
بعض الناس مع فقد ان القياس وسأوضح هذه المسئلة رد لمن يستدرجوا
مدارج الهوار فاقول قال صاحب درر المسائل نقلا عن رسالته بالتقليد للسيوطي
المجتهد المستقل هو الذي يتقن بقواعده لنفسه بناء عليها الفقه خارجا عن
قواعد المذاهب الاربعة وهذا شئ فقد من الدهر ولوارده انسان اليوم لا يمنع
عليه وقال صاحب الدر المختار نقلا عن ابى القاسم بحفى المجتهد المطلق فقد
من الدهر واما التقليد ففي سبع مراتب وعليها اتباع ما صححه وما زججه (رد
المختار جلد الاول ص ٩٠) وانما قلت بضع مراتب لان العلماء مختلفين
في طبقات الفقهاء عددا فالان شرع في تفصيل عبارة الدر المختار المذكور عليها

قال مولانا عبدالحق في النافع الكبير قال ابن كمال لفقهاء على سبع طبقات الأولى
 طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف (هو القاضي يعقوب بن إبراهيم)
 ومحمد (ابن حسن الشيباني) وغيرهما الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا
 فيها عن صاحب المذهب كالحصاف الطحاوي وقاضي خان ومثاليهم الرابعة
 طبقة أصحاب التخرج كالرازي وضرابه يقدرون على تفصيل قول مجمل و
 الخامسة طبقة أصحاب الترجيح كابي الحسين القدوري وصاحب الهداية والسادسة
 طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف كصاحب الكثر ومثاليهم
 السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على التمييز ونحن العوام انهم وكذلك
 عمر بن عمر زهري واتباعه ثم قال بعض العلماء ادنى شرط للمجتهد ان يحفظ
 المبسوط (النافع الكبير ص ٩) لغاية هذا المختصر

واما التقليد فهو قبول قول الغير من غير ان يعرف حقيقة وذلك في اشرع
 وفي اللغة تعليق القلاوة في العنق وبين المعنيين مناسبتة لما في الحديث من
 خرج من الجماعة قد شرب فقد خلع ربة الاسلام عن عنقه ثم علم ان التقليد ضربان
 حرام تقليد الآباء والاكابر في الاباطيل والمناسخ كما قال الله تعالى واذا
 قيل لهم اتبعوا ما اتزل الله قالوا بل نتبع ما الهينا عليه آباءنا ولو كان
 آباءهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ط الآيات
 اقول تقليد الائمة والعلماء الصالحين حق ثبت بالنصوص والاجماع

عنه طبقة المجتهدين في الشريعة كالأئمة الأربعة ثم الطبقة الثانية الخ

ولما التقليد فهو قبول قول الغير من غير ان يعبر بحقيقته وهو
نوعا حرام وجائزا اما الحرام فالتقليد لا يابى في الاطباء والناسخ
واما الجائز فالتقليد لعلماء بحسب المراتب للعوام واخصر الخوف في
المذاهب الاربعة فمن شدد شذ في النار والفتوى بالعمل على

قال الله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم الى اخره
فقد ذكر الكمالين على الجلالين رواية جبريل وابن المنذر والمحاكم
عن ابن عباس قال هم (المراد اولى الامر) اهل الفقه في الدين وعن
ابن العنابة هم اهل العلم الا ترى انه يقول ولوروده الى الرسول الى
اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه وقال مؤلف تفسير الاحمدى
واطاعة اولى الاسراع والمراعاة كل اولى الحكم الى اخرها وقت نقلا
وقوله تعالى فاساوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قال صاحب المال

شعر

دايمان المقلد ذوا اعتبار بالذوق الدلائل كالنصال
قال مؤلف درر السائل نقلا عن التفسير المظهرى ان اهل السنة والجماعة
قد افرقت بعد القرون الثلاثة على اربعة مذاهب ولم يبق في الفروع
مذهب سوى المذاهب الاربعة فقد انعقد الاجماع المركب على بطلان

قول يخالف كلهم وايضا قال السيد الطحطاوي في حاشية الدر المنحة
 قال بعض المفسرين ان هذه الطائفة الناجية المسماة بأهل السنة والحكمة
 قد اجتمعت اليوم في المذاهب الاربعة هم المخفيون والمالكيون
 والشافعيون والحنبلية ومن كان خارجا من هذه المذاهب الاربعة
 من ذلك الزمان فهو من اهل النار (عقد جديد ص ١٥)
 وقد حقق صاحب الاشباه في القاعدة الاولى من النوع الثاني من
 الفن الاول فقال مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشئ مخالف للاجماع
 وهو ظاهر وما خالف الامة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه
 خلاف لغيرهم والفتوى بالعمل على احد المذاهب الاربعة فقد صرح
 في التحريم الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
 لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم (اشباه ص ١٩ طبع مصطفى)
 والامة اذا اختلفوا على احوال كان اجماعا منهم على ان ما عداه باطل فامتنعوا
 لا نحصار المذاهب في الاربعة وبطلان النخاس (نور الانوار ص ٢٢)
 وفي الحديث لا تجتمع امتي او امنة محمد على ضلالة ويد الله على الجماعة
 ومن شذ شذ في النار وقال اشعوا السواد الاعظم فانه من شذ شذ
 في النار الاحاديث الخ
 لكن الواجب العمل بواحد من المذاهب الاربعة الا على الكل

احد المذاهب الاربعة فان كنت في مذهب الامام فعليك
بالدوام الى لقيام وفي الخبر ستفرق متى ثلثة وسبعين

قال حجة الله العزالي في الاحبار من ليس له رتبة الاجتهاد
وهو حكم كل اهل عصر انما يفتي فيما يسأل عنه ناقلا عن مذهب
صاحبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم يجز له ان يتركه وليس له التقوى
بغيره (در المسائل ص ١)

وقال القسستاني في شرح النقاية من جعل الحق متعديدا
كالمتعزلة اثبت للعامة اجيار في الاخذ من كل مذهب ما يهواه
ومن جعل الحق واحدا كعلماءنا الزم للعامة اما ما وجدوا فلو اخذ
من كل مذهب مذهب مباحه لصار فاسقا تاما كما في شرح
الطحاوي اخر قلت هـ

وحق عصر اربع المذاهب فكل منه محمول الرجال

فان اخترت مذهب ابي حنيفة فلا تعرض الى الباقي بحال

تنبيه اعلم ان مذهب ابي حنيفة اشهر المذاهب وعليه علم غفير
من المسلمين كما هو الظاهر لكل من سار في البلاد ولما كان من واجب
الاجماهير العمل بكثرة الآراء ينبغي للحكام المسلمين حثا ان ينفذوا لفقه

فرقة كلهم في النار الآجية الحديث وقال الله تعالى وإن
هذا صراطي مستقيماً فاتبعوا ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم

الحقيقة اصولاً وفروعاً وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والخ
قال مولانا احمد جيون في التفسير الاحمدى عند قوله تعالى وإن
هذا صراطي مستقيماً الآية في الجزر الثاني ذكر في المدارك ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خط خطاً مستقيماً وقال هذا سبيل
الرشد وصراط مستقيم فاتبعوه ثم خط على كل جانب ستة
خطوط مائلة ثم قال هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو
اليه فاجتنبوها وتلا هذه الآية ثم يصير كل واحد منها اثنا عشر طريقاً
فاضرب ستة في اثني عشر يحصل لك اثنان وسبعون فبذه
مالك والواحد المستقيم اشارة الى الناجية هكذا يفهم من الحديث و
الفرق كما اشار اليه النبي عليه السلام بخطوط الممالة - الروافض
والخوارج والنجارية والقدرية والجمية والمجبية ولكل واحد
اثنا عشر شعب مذكورة باساميها في المطولات لا يسعها هذا
المختصر فان شئت فارجع الى التفسير الاحمدى والعينى وغيرهما
تقف عليها - والآن اذكر عقائد هذه الستة مختصراً ثم اذكر ما به

عن سبيله ذالك وصاكم به لعلكم تتقون سوكر انعام

الاستيذان الناجية مختصر النشار الله تعالى قال وفض يا جميعهم
لا يسنون الجماعة والاقامة والمسح على الخفين والتراويج ويلعنون
الصحابة كلهم الاعلى النحر

والنحر جنة يكفرون اهل القبلة بالذنب ويلعنون عليا رضي الله عنه
والجبرية يقولون لا اختيار للعبد اصلاً وانما عليه الجبر ويقولون المال
محبوب الله تعالى الى آخره يقولون -

والقدرية يقولون افعل كله للعبد فيلزم فيه شرك ولا يجوزون
الجنابة وينكرون الميثاق النحر

والجهمية يقولون الايمان بالقلب دون اللسان وينكرون عذاب
القبر وينكرون قبض الملك الروح .

والمرجية يقولون ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام على
صورته وبان له جسماً وتجنيزاً والعرش مكانه وبان العبد لا يضره الذنب
بعد الايمان وينكرون الصلوة والزكاة ويؤمنون بالنسار مثل
الرياحين فليأخذوا من يشاء بغيب نكاح العياذ بالله وفي
هذه الاقوال انكار كثير من الآيات والسنن واقوال الصحابة

والواحدة الناجية من كان على السنة والجماعة

فلذلك يلكوا الخ

ويرد علينا ان كل فرقة يدعون النجاة ويؤولون الآية ويثبتون
بانها هي الناجية -

فاجاب عنه المؤلف المذكور فقال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
عن الواحدة الناجية فقال عليه السلام من كان على السنة والجماعة
وفي رواية ما انا عليه واصحابي وفي رواية عن ابن عباس من كان
فيه عشر خصال - تقضيل الشيعين وتوفير المختنين وتظيم لقبليتين و
الصلوة على الجنائزتين - والصلوة خلف الامامين والمسح
على الخفين - وترك الخروج على الامامين والقول بالثقة يمين
والامساك عن الشهادة بين واداء الفريضتين الخ
وتركت لتفصيل مخوف التطويل والله على ما نقول وكيل

فان قيل ان خطأ المجتهد في اجتهاده فكيف يجوز لنا الاتباع.

اقول المجتهد مشاب وان خطأ كما في الحديث فمن عبد الله ابن عمر و ابى هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم فاجتهد و اصاب فله حبران و اذا حكم فاجتهد و خطأ فله اجر واحد متفق عليه مشكوة باب العمل بالقضار ص ۳۲۲

و هذا كما في مسألة الاجتهاد لمن شئت عليه اقبلة يجوز له العمل بالرأى وان خطأ الخ

فان قيل الحق واحد فمن اين المذاهب الاربعة اقول في الخبر اختلاف امتي رحمة و في الخبر اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم و غيره من الدلائل مشعرة بجواز الاختلاف و جواز تقليدhem مع اختلاف الأئمة و لان لكل مقلد ظن غالب و به ثبت المقصود و لان الاعمال بالنيات و لكل امرء ما نوى الحديث و عليه السواد الأعظم هـ

به محمد برسان خویش را که دین همه او است

اگر به اوزر سیدی تمام بولہی است
شہر فارسی

ہمہ شیران جہان بستہ این سلسلہ اند
رو بہ از حیلہ چہ سان بگسلد این سلسلہ را
و آخر دعوانا ان الحمد للہ رب العلمین و الصلوٰۃ والسلام
علی سید المرسلین ۔

قد فرغت من هذه الرسالة في التاسع
من المحرم يوم الجمعة سبعمائة ثلث
وسبعين بعد الالف وثلثمائة من
هجرة رسول الثقلين صلوات الله عليه
وسلم متفئلاً به

رقبہا العبد الراجی الی عفوریہ القوی
محمد حبیب الحق

القاضی فی بلدۃ فورولی من بلا دضلع
مردان پاکستان

- ولنا معاشرتنا الثمينة كليات عظيمة . ومنه ارسى كثير في بلدنا -
 منها : جامعة نورثية عريقة - بغيرني اباد - بنسكا - (JAMIA NOORIIYA -
 ARABIYYA - FAIZABAD - PATTIKHAD - RO -)
 ومنها : الباقية العظام - بربور - (BAKIIYATHUSSALIHATH
 VELLUK)
 ومنها : جنة العلوم : بالساد - (JANNATHUL ULOOM ARABI
 COLLEGE - PALGHAT)
 ومنها : كلية انورثية : بنجر - (ANVARIYYA ARABI COLLEGE
 POTTACHIRA)
 ومنها : جامعة وهيتة - بوندور - (JAMIA VAHBIYYA -
 VANDUR)
 ومنها : اخوان الاسلام - بتوركا - (ANVARII ISLAMI ARABIC
 COLLEGE - TIRURKAD)
 ومنها : جامعة هانثية : كدمير - (JAMIA RAHMANIYYA
 KADMERI)
 ومنها : مهنة الاسلام : خثات - (MAUNATHUL ISLAM
 ARABI COLLEGE - PONNANI)
 ومنها : دار الاسلام : ننديل كاليكوت - (DARUSSALAM - NANDIYIL
 CALICUT)

وهذه الامور فقط . والا لا تقف عند كلياتنا ومدارسنا عند حد بل هي اكثر من ان تحصى
 وكلها معا هذه دينية . ويعلم ويدرك فيها العلوم الدينية من الفقه والفقه والادب
 والفقه - والعقيدة والفاني والمنطق - والشعر - والحصول - والعوارض - والادوية
 والهندسة - والمناطق - وغيرها من العلوم المفيدة في الدنيا والآخرة -
 ولا يراد من واحد من هذه الكليات علم العمل الاجرة - ولا يتعلم فيها هذا العلم -
 بل العلم الذي في هذه الكليات الامور الدينية - والمذكرات المنيرة للعقل بالآ
 نوار الروحانية . والمقصود الاعظم لاساتيدنا اقامة الدين ونشر الاسلام
 ولا يجعلون الاجرة اهمية في تعليمهم بل يربونهم تبعية غلان الفرق المتعددة

(٥)

أيها المحبوبون !

ألا أخبركم خبراً عجيباً جازياً في بلدنا بعد المناظرة المشهورة في
مدينة كالكوت - فاستمعوا ! أنتم أنتم المجاهدين في بلاد كيرالا (KERALA)
بل بالهند (INDIA) علوي مولوي (ALAVI MOULAVI) قد مات في تاريخ
١٨٠٥٧٦ - بعد المناظرة المذكورة بلامر من ولا سبب آخر إلا ما قلتم بعد -
وأنجب منه أنتم أعظم المجاهدين في بلاد كالكوت (CALICUT)
قد ركبته مع علي دراجية بخارية مشهورة بالغاليليين المناظرة مع المجاهدين
وبالمقام الشريف للشيد جفري في كالكوت فلم يذهب نصف مئيل
فقط مغلوباً فتكسر جلده وانقطع (نعوذ بالله منه)

وخبير عجيب آخر : أنه محمد كلبه أنصاره "عبد القادر قد علم مع
جانب المجاهدين في المناظرة - والآن قد انقضى الأمل على أن لا يتكلم عبد القادر
وغير آخر = أنتم أنتم قد قلتم في ساجد المجاهد في بلاد المناظرة
وأخيراً من هذا أن كثير من المجاهدين قد ارتدوا ورجعوا منه
إلى الشبهة والجماعة . حالاً منهم بالحق . بصف المناظرة
والشيب في هذه الأمور الخطيرة غلبة الشبهة على أعدائهم ودمائهم
في المناظرة بصحهم قالوا "اللهم أحق الحق وأهلك الباطل وبقية"
ولا مرية في أن هذا الأمر العجيب إجابة لله بدمائهم . وشمسهم -
أرجو مع جنابكم وانتظروا ترسلوا إلى الآتي المرسومة
في الصفحة الرابعة - أن ترسلوا إلى أبينا حقاً مكتوباً بغير
محتوي على جميع أخباركم وأخبار بلادكم وأن ترسلوا إلى أبينا حقاً تمثيل
صوركم لأن أرجو أن أنظر إليكم وجهكم كما لا أطيع إلا ذلك . ففعلت
بنظر التمثيل - فإن وفقني الله أني نرمان علي أن أنظر إليكم وجهكم
فإن هبت ذلك الشاعة إلى بلديكم - والله ليس هذا الحق من عندي -
وأنا سأله الله أن يوفقني إلى بلديكم "وتميم" لأن في
رجاء شديداً في نظركم ونظر بلادكم - وأقنعت أن الله فعين لي على
هذا الأمر الشاق - فغتم هذا الكلام - هذا أنا وسلمنا وعافانا الله في كل من
وأتمى وقصبي - اللهم أغلنا فيردونا من ديار القبر - والله العليم

الكتب العربية المطبوعة في مكتبة حقيقت كتاب أوى

- ١- جزء من القرآن الكريم صفحہ ۲۴
- ٢- تفسير سورة البقرة (شيخ زاده) صفحہ ۲۰۸
- ٣- الايمان والاسلام صفحہ ۱۴۴
- ٤- القول الفصل شرح فقه أكبر صفحہ ۴۱۷
- ٥- نخبة اللآلى لشرح بدأ الامالى صفحہ ۱۴۴
- ٦- الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية (الجلد الاول) صفحہ ۱۶۰
- ٧- علماء المسلمين والوهابيون صفحہ ۱۲۸
- ٨- فتاوى الحرمين برجف ندوة المين صفحہ ۱۲۸
- ٩- هدية المهديين ويليہ المتنبئى القاديانى صفحہ ۱۷۶
- ١٠- المنقذ من الضلال - الجوامع العوام عن علم الكلام ويليہ تحفة الأريب صفحہ ۱۴۲
- ١١- المنتخبات من المكتوبات الانام الراني صفحہ ۲۵۶
- ١٢- مختصر (الشفقة الاثنى عشرية) صفحہ ۳۵۳
- ١٣- الناهية عن طعن أمير المؤمنين معاوية ويليہ الحج القطعية صفحہ ۱۶۰
- ١٤- خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق صفحہ ۲۰۰
- ١٥- المنحة الوهابية في رد الوهابية صفحہ ۱۶۰
- ١٦- البصائر لمنكرى التوسل بأهل المقابر صفحہ ۲۷۴
- ١٧- فتنة الوهابية ويليہ الصواعق الالهية ويليہ سيق الجبار صفحہ ۲۵۶
- ١٨- تطهير المواد ويليہ شفاء السقام صفحہ ۲۵۶
- ١٩- الفجر الصادق في الرد على منكرى التوسل والكرامات والخوارق ويليہ ضياء الصدور صفحہ ۱۹۲
- ٢٠- الخبل المتعين في اتباع السلف الصالحين صفحہ ۱۲۸
- ٢١- خلاصة الكلام في بيان امراء البلد الحرام (الجزء الثاني) صفحہ ۱۴۴
- ٢٢- التوسل بالنبي وجملة الوهابيين ويليہ التوسل صفحہ ۳۳۶
- ٢٣- الدرر السننية في الرد على الوهابية صفحہ ۱۷۲
- ٢٤- سبيل النجاة عن بدعة اهل الزيغ والضلالة صفحہ ۲۱۱
- ٢٥- الانصاف في بيان سبب الاختلاف ويليہ عقد الجيد ومقياس القياس صفحہ ۸۰

- ٢٦- المستند المعتمد بناءً على نجاح الإبد
صفحة ٢٧٢
- ٢٧- الاستاذ المودودي ويلييه كشف الشبهة عن الجماعة التبليغة
صفحة ١٢٨
- ٢٨- كتاب الإيمان (من رد المحتار)
صفحة ٢٠٨
- ٢٩- الفقه على المذاهب الأربعة (الجزء الأول)
صفحة ٣٣٤
- ٣٠- الفقه على المذاهب الأربعة (الجزء الثاني)
صفحة ٣١٦
- ٣١- الفقه على المذاهب الأربعة (الجزء الثالث)
صفحة ٢٨٨
- ٣٢- الأدلة القواطع في حكم ترجمة الخطبة في الجوامع
صفحة ٨٠
- ٣٣- البريقة شرح الطريقة ويلييه مهمل الوارد من
صفحة ٢٨٨
- بجاء الفيض على ذخرا المتأهلين في ساعل الحيف
٣٤- البريقة السنية في آداب الطريقة ويلييه
صفحة ٢٢٤
- ٣٥- السعادة الأبدية فمأجاء به النقشبندية ويلييه ارغام الريد
صفحة ٢٥٦
- الحديقة الندية في الطريقة النقشبندية
٣٦- مفتاح الفلاح ويلييه خطبة عيد الفطر
صفحة ١٤٤
- ٣٧- مفاتيح الجنان شرح شرعة الاسلام
صفحة ٥٩٢
- ٣٨- الانوار المحمدية من المواهب اللدنية (المجلد الأول)
صفحة ٤٤٤
- ٣٩- حجة الله على العالمين في معجزات سيد
المرسلين (المجلد الثاني)
صفحة ١١٢
- ٤٠- اثبات النبوة ويلييه الدولة المكية بالمادة الغيبية
صفحة ٢٢٤
- ٤١- النعمة الكبرى على العالم في مولد سيد ولد آدم
صفحة ١٩٢
- ٤٢- تسهيل المنافع وبها مشه الطب النبوي
صفحة ٢٠٨
- ٤٣- الدولة العثمانية من الكتاب الفتوحات
الاسلامية ويلييه المسلمون المعاصرون
صفحة ٢٦٤
- ٤٤- كتاب الصلاة
صفحة ٣٢
- ٤٥- صرف على و عوامل
صفحة ١٣٦
- ٤٦- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة
صفحة ٣٣٤
- ٤٧- الحقائق الإسلامية في الرد على المزايم الوهابية
صفحة ١١٢
- ٤٨- نور الاسلام
صفحة ٢٠٦

کتابهای فارسی در کتبخانه حقیقت کتاب اوی

- ۱- مکتوبات امام ربانی (دفتر اول) صفحه ۷۷۲
- ۲- مکتوبات امام ربانی (دفتر دوم و سوم) صفحه ۷۸
- ۳- منتخبات از مکتوبات امام ربانی ۲۸ ۳۳ ۳۳ صفحه ۴۱۷
- ۴- منتخبات از مکتوبات معصومیه و یلیه
- مسلك مجدد الف ثانی (باز ترجمه اردو) صفحه ۳۹۲
- ۵- مبدأ و معاد صفحه ۸۸
- ۶- کیمیای سعادت (امام غزالی) صفحه ۱۲۰
- ۷- ریاض الناصحین صفحه ۱۲۸
- ۸- مکاتیب شریفه (حضرت عبدالله دهلوی) صفحه ۱۸۴
- ۹- در المعارف (ملفوظات حضرت عبدالله دهلوی) صفحه ۱۲۰
- ۱۰- رد وهابی و یلیه سیف الابرار المسلمون علی الفجار صفحه ۱۲۰
- ۱۱- الاصول الاربعة فی تردید الوهابیه صفحه ۱۲۸
- ۱۲- زبدة المقامات (برکات احمدیه) صفحه ۴۲۴
- ۱۳- مفتاح النجات (احمد نامق جامی) صفحه ۱۲۸

کتابهای بزبان عربی مع اردو فارسی مع اردو در کتبخانه حقیقت کتاب اوی

- ۱- طریق النجات (عربی مع اردو) صفحه ۲۵۲
- ۲- المدارج السنیه فی الرد علی الوهابیه و یلیه
- العقائد الصیحة فی تردید الوهابیه البخدیة صفحه ۱۲۸
- ۳- عقائد نظامیه (فارسی مع اردو) مع شرح
- قصیده بذالامالی صفحه ۱۴۴
- ۴- تأیید اهل سنت (فارسی مع اردو) صفحه ۹۷
- ۵- الخیات الحسان (اردو) صفحه ۲۲۴

ع

CALL No. { ۲۹۶۵۳ } ACC. No. ۲۸۶۳۳
 ۱۶۳

AUTHOR _____

TITLE مجتہدین علیہ السلام

--	--	--	--

THE BOOK MUST BE CHECKED AT THE TIME OF ISSUE



MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over - due.

